

العروبة والقرن الحادي والعشرين، تيار المستقبل، بيروت 2009، ص 93 - 140.

القومية الألمانية وتجلياتها الوجدانية والعنصرية والإمبريالية

1806 - 1990

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

يتناول البحث القومية الألمانية وتجلياتها الوجدانية والعنصرية والإمبريالية من خلال أربع مراحل: الأولى بين عامي 1806 - 1870، وفيها تكوّنت القومية الألمانية وتحققت الوحدة السياسية. وفي هذه المرحلة، لعبت المواقف العنصرية تجاه "الغريب" و"الأجنبي" دوراً مهماً في تحفيز المشاعر القومية؛ الثانية بعد عام 1890، وفيها تحولت القومية الألمانية إلى مشروع إمبريالي تصادمي مع القوميات الأوروبية الأخرى، وصل إلى ذروته خلال الحرب العالمية الأولى؛ الثالثة، وفيها تبوأ أدولف هتلر السلطة بين عامي 1933 و1945 حاملاً مشروع القومية الإمبريالي القاضي بإقامة إمبراطورية ألمانية تقوم على التمجيد العنصري والتوسع في شرق أوروبا؛ أما المرحلة الرابعة، فهي انقسام القومية الألمانية بين دولتين تعيشان في ظل إيديولوجيتين ونظامين اجتماعيين متناقضين، إلى أن توحدتا في تشرين الأول عام 1990.

1- القومية الأوروبية: تكوّنها وتطورها

لعب الدين الدور الأساس في تكوين الأمم وحضاراتها، فكانت الشعوب الأوروبية مثلاً تنضوي تحت الحضارة المسيحية الغربية، فيما تسود اللغة اللاتينية. وفي عصر النهضة، تبنت أوروبا اللغة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية. بعد ذلك، احتلت الحضارة الفرنسية المكانة الأولى لدى الطبقة المثقفة في أوروبا وفي السلك الدبلوماسي. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، أصبح المنظر إلى الحضارة هو المنظر القومي، وبنات اللغة القومية وحدها هي لغة الحضارة للأمة. كما أصبحت الأرض التي يعيش عليها شعب واحد، بتجاربه التاريخية الواحدة وتطلعاته ومصالحه المشتركة من مقومات القومية.

ومع الثورة الفرنسية وتداعياتها، تطور مصطلح "القومية" في أوروبا من خلال مساعي الدول لتطوير ثقافتها واقتصادياتها ومجتمعاتها. بيد أن معناه اختلف من بلد إلى آخر، ومن مفكرين وسياسيين إلى آخرين. فعرف المفكر السياسي الإيطالي غوزيبي مازتسيني (Giuseppe Mazzini) (1805-1872) القومية بأنها انتماء جماعة بشرية واحدة إلى وطن واحد، شرط أن يجمعها تاريخ مشترك وأفكار ومبادئ وأهداف مشتركة ولغة واحدة في أرض هذا الوطن، قاصداً بذلك أن إيطاليا هي أمة واحدة لا دول - مدن رومانية.¹ فكان لفكره دور أساسي في اليقظة القومية الإيطالية. في

المقابل، أضاف العلماء الألمان في القرن التاسع عشر إلى المصطلح المذكور الثقافة والتراث الواحد النابعين من وحدة اللغة.

استناداً إلى ما سبق، لعبت اللغة دوراً أساسياً في الحركة القومية الأوروبية، وفي انهيار الإمبراطورية النمساوية/الهنغارية والسلطنة العثمانية، فاستقلت عن الأولى كل شعوبها التي لا تتكلم اللغة الألمانية، وعن الثانية الشعوب التي لا تتكلم اللغة التركية. ومن وجهة نظر ماركسية، فوحدة الحياة الاقتصادية والمصالح الاقتصادية هي أقوى محددات القومية. وعلى أيدي الباحثين المحدثين، كعالم اللسانيات الفرنسي مارسيل كوهين (...1939 Marcel Cohen)، جرى الاكتفاء بعاملين أساسيين للقومية هما: وحدة اللغة التي تنبع منها وحدة الثقافة، والتكوين النفسي والتاريخ المشترك، ما يستنهض مشاعر الانتماء إلى أمة على أساس وحدة الأرض ومؤسسات اجتماعية وقضايا مشتركة. أما الفيلسوف الفرنسي أرنست رينان (Ernest Renan 1823-1892)، فاعتبر أن إرادة العيش المشترك، وليس اللغة والعرق والأصل والدين، هي التي تؤدي إلى قيام أمة. فكان بذلك يرد على المفكرين الألمان الذين رأوا أن سكان منطقتي الأنزاس واللورين² ألمان على أساس رابطة العرق واللغة.³

وبين القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ارتبطت النزعة القومية بحركتي التحرر والتوحيد في البلدان الغربية التي كانت مقسمة وخاضعة للنفوذ الأجنبي، ولدى شعوب شرق أوروبا ووسطها التي كانت خاضعة للاحتلال العثماني أو الاحتلال الروسي أو النمساوي. فقادته الطبقة البرجوازية المتتورة في بلدان الاحتلال النزعة القومية، بقيمها القائمة على ملكية الفرد والليبرالية السياسية والاقتصادية، بهدف الوصول إلى الديمقراطية والمساواة الدستورية بين الناس على أساس الحقوق والواجبات.

ومع تطور المجتمعات الأوروبية ونضج الاستعمار والتحول نحو الإمبريالية، ارتبطت القومية بالمنافسات الشرسة بين الدول الكبرى، وأضيف إليها مبدأ "التمركز على الذات" (Ethnocentrism)، انطلاقاً من مقولات التفوق والنقاء العنصري اللذين يختزلان الآخر، ما جعل التشكيلات القومية في شرق أوروبا ووسطها تأخذ طابعاً أكثر تطرفاً في صيغها السلافية والجرمانية والتركية.

منذ العقد الأول من القرن العشرين، أصبحت النزعة القومية دافعاً قوياً لحركة التحرر العربي للتخلص من الحكم العثماني، وتبلورت في شكل واضح عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها. كان ترويج دوائر الاستعمار والنخب العربية غير الإسلامية في الدولة العثمانية لفكرة القومية العربية، هو لإبطال مفاعيل "الرابطة العثمانية" و"الجامعة الإسلامية"⁴ وجعل القومية العربية قاسماً مشتركاً يجمعهم مع العرب المسلمين للتخلص من الحكم العثماني،⁵ وجاء التعبير عن ذلك في مؤتمر باريس عام 1913 والمطالبة باللامركزية وبالإصلاحات في الولايات العربية،⁶ وبشكل خاص خلال الحرب العالمية الأولى، عندما أعلن الشريف حسين بن علي سنة 1916 "الثورة العربية الكبرى" ضد العثمانيين بدعم بريطاني.⁷ وقد عرّف المفكر العربي ساطع الحصري العناصر الأساسية في تكوين القومية العربية "بأنها وحدة اللغة ووحدة التاريخ، وما ينتج عنهما من مشاركة في المشاعر والمنازع، وفي الآلام والأمال....". فكانت هذه النزعة وراء إحياء هذه الشعوب لغتها والاهتمام بتراثها وتمجيد انتماءاتها الأصلية، واتخاذ مواقف الانفتاح أو الرفض لتيارات التحديث الغربية.⁸ لكن النزعة القومية العربية لم تتحول إلى مشروع سياسي لتحقيقها

بالقوة الذاتية، إذ راهنت النخب العربية في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية على الدول الأجنبية المتنافسة على منطقتهم في سبيل انجاز وحدتها القومية.⁹

II - ألمانيا: القومية المبعثرة

لا يمكن في الواقع تحديد تاريخ دقيق لتكوّن القومية الألمانية، ولا كذلك الحديث عن أمة ألمانية، من دولة وشعب يعيش ضمن حدود في ظل نظام سياسي جامع، كما كان عليه الحال في بريطانيا وفرنسا. فالمناطق التي تتشكل منها اليوم دولة ألمانيا الاتحادية، كانت في العصور الوسطى مسرحاً لهجرات واسعة لشعوب وقبائل جرمانية عقب سقوط الدولة الرومانية عام 476، ولم تتوحد تحت سلطة سياسية واحدة إلا في عهد الإمبراطور كارل الكبير (شارلمان)، مؤسس مملكة الفرنج في مطلع القرن التاسع الميلادي. وبعد وفاته، انقسمت دولته إلى مملكة الفرنج الغربية التي انبثقت عنها فرنسا لاحقاً وتكلمت اللغة الفرنسية، ومملكة الفرنج الشرقية التي سمّيت بالإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفي ما بعد بمملكة الألمان وتكلم أهلها اللغة الألمانية، فضمّت الأخيرة كذلك أراضي النمسا وسويسرا وشمال إيطاليا وبوهيميا وهنغاريا، التي تعتبر النواة الأولى لنشوء ألمانيا ككيان سياسي في سنوات ما بعد القرن العاشر الميلادي.¹⁰ ونتيجة ضعف حكمها المركزي وتعرضها للضغط الخارجي، انقسمت الإمبراطورية الرومانية المقدسة في العصور الوسطى إلى العديد من المدن والدويلات المستقلة التي شهدت تطوراً سريعاً، وفي الوقت نفسه شهدت صراعات بين الأسر الحاكمة والسلطة الدينية الممثلة بالبابوية، ما انعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه التطورات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن هيمنة البابوية على مقدرات الإمبراطورية الرومانية المقدسة، كانت دافعاً لظهور حركة الإصلاح الديني، ما أدى إلى انبعاث المذهب البروتستانتي وتحول نسبة 80% من الألمان إلى المذهب الجديد،¹¹ وبالتالي اندلاع صراعات وحروب بين ملوك أوروبا المؤيدين للبروتستانتية وبين أولئك المدافعين عن الكاثوليكية. فكان هذا سبباً لاندلاع حرب الثلاثين عاماً (1618-1648)، التي بدأت دينية وتحولت إلى حرب أوروبية. فدفعت الأراضي الألمانية ثمناً باهظاً جراء المعارك الطاحنة، قبل أن تنتهي الحرب بصلح ويستفاليا وينتهي الصراع الديني في أوروبا¹² بترسيخ تقسيم المملكة الألمانية إلى قرابة 360 دولة صغيرة ودوقية أو قصر أو مدينة، أو حتى إمارة كنيسة، موزعة على 10 دوائر ولكل منها رايته، ما جعل الوضع يتميز بازدواجية السلطة لفترة طويلة: بين الحكم المركزي ممثلاً بالإمبراطور، وبين الأمراء الطامحين للاستقلال عنه. وفاقم الوضع، الصراع الحاد على الهيمنة في ألمانيا بين أسرة هوهنزولرن (Hohenzollern) البروتستانتية في بروسيا، وأسرة هابسبورغ (Habsburg) الكاثوليكية في النمسا، التي سبقت بروسيا في النهوض بقرنين من الزمن¹³، ما جعلهما تفشلان في التصدي لسياسة نابوليون بوناپرت في التوسع على حسابهما منذ مطلع القرن التاسع عشر.

ترتب على حروب نابوليون في أوروبا أربعة نتائج في ما يتعلق بالمناطق الألمانية: 1- سقوط الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1806، وإحلال اتحاد الراين (Rheinbund) للدويلات الألمانية الغربية محلها في العام التالي تحت حماية إمبراطور فرنسا، باستثناء بروسيا والنمسا. فكان هذا نوعاً جديداً من التكتل السياسي له مجلسه (Diet) الذي يشرف على الإدارة المشتركة، لكنه أقل من الوحدة السياسية؛ 2- تقليص عدد الدويلات الألمانية إلى 38 دويلة، ما ساعد على بدء تبلور شعور قومي للمرة الأولى، وتحوله إلى ثورة كراهية ضد الفرنسيين الغرباء في المناطق الألمانية

الشرقية والشمالية بعد عام 1813. كما أن تأسيس كونفيدرالية ألمانية (Der Deutsche Bund) ضمت دويلات مستقلة بموجب مؤتمر فيينا عام 1815، وليس إعادة تأسيس إمبراطورية ألمانية موحدة، زاد من النقمة الشعبية وسط الألمان؛ 3- تحكّم بروسيا والنمسا بقرارات "البوند"، ومساعي الأولى إلى ملء الفراغ في وسط أوروبا بعد مؤتمر فيينا؛ 14 4- حدوث نتائج اقتصادية وخيمة على الدويلات الألمانية، تراكمت مع الأزمة الزراعية والمجاعة عامي 1816 و1817، وإغراق المنتجات الصناعية الإنكليزية الأسواق الألمانية.¹⁵

من هنا، فإن الطموحات الرامية إلى تأسيس دولة قومية ألمانية موحدة لم تأت من فراغ، وإنما بتأثير العديد من العوامل المترابطة التي ذكرناها باختصار: نمو الشعور القومي الألماني؛ تشرذم السوق الداخلية وإغراقها بالسلع الأجنبية؛ قيام اتحاد شمال ألمانيا (Norddeutscher Bund) عام 1866، كنواة للدولة الألمانية الموحدة؛ ثم أخيراً حروب الوحدة ضد الدنمارك والنمسا وفرنسا.

III - الوحدة الألمانية: إرهاباتها الفكرية والاقتصادية والسياسية

- القومية في الفكر الألماني

لعب الفكر الألماني وتأجيج مشاعر القومية عبر المفكرين والمؤرخين والفلاسفة ورجال الاقتصاد وأساتذة الجامعات والحركات الطلابية دوراً مهماً في بلورة نزعة قومية تناهض قوى الاحتلال الأجنبية و"الغرباء"، وتعمل على توحيد دويلات ألمانيا، وتسير جنباً إلى جنب مع صعود بروسيا - ألمانيا. فلم تكن الدويلات الألمانية بداية بعيدة عن مؤثرات الثورة الفرنسية ومبادئها، إذ تحمس لها ألمان وناقشوا أفكارها. لكن، بتحولها إلى العنف، وسياسة نابوليون في القضاء على الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والتعديلات التي طرأت على المناطق الألمانية الغربية، سببت تحولاً في صفوف الألمان تجاهها، وجعلتهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ألمان، وبالتالي إلى الفرنسيين على أنهم جيش احتلال، ما يستوجب تحرير بلدهم منهم.¹⁶

وعلى الرغم من أن هدف نابوليون من القضاء على الإمبراطورية الرومانية المقدسة وإقامة "اتحاد الراين" لم يكن بعث القومية الألمانية، إلا أن قيام هذا الاتحاد ساعد على خلق شعور قومي ألماني، عندما أنقص عدد الدويلات الألمانية. فلم يعد الحديث منذ ذلك الحين عن عالمية الحضارة الفرنسية، وإنما عن الثقافة الألمانية التي تعبر عن وعي قومي وتطرح تساؤلات حول الطابع النوعي والخاص للشعب الألماني الذي لم يتوصل بعد إلى تحقيق وحدته السياسية وأضعفته الانقسامات السياسية.¹⁷ من هنا، انبرى الفكر الألماني لصياغة مفهوم جديد للثقافة الألمانية بخصوصية فريدة متمركزة على الذات، ترفض "الغريب" و"الأجنبي" وتبتعد عن مفهوم الحضارة الفرنسية بمعناه الواسع، وبالتالي التصدي للتشرذم السياسي عبر الحث على الوحدة القومية.

كان الشاعر يوهان غوتفريد هرذر (Johann Gottfried Herder 1744-1803) والفيلسوف يوهان غوتليب فيشته (Johann Gottlieb Fichte 1762-1814) من أبرز المفكرين الألمان الذين رحبوا بداية بالثورة الفرنسية ومبادئها، ثم انقلبوا عليها عندما أصبحت مشروعاً إمبريالياً.¹⁸ فعمل الاثنان على تأجيج النزعة القومية؛ فدعا هرذر مواطنيه إلى التمسك باللغة الألمانية وبتقافتهم الخاصة وتقليدهم التي تؤسس جميعها لقيام أمة. واعتبر أن من يخسر روحه

الوطنية، يخسر نفسه وكل العوالم حوله، وأن لا انجاز كامل إلا عبر الأمة.¹⁹ أمن هردر أن القومية والحرية متلازمان، ف "لكل أمة رسالة مقدسة تتجلى في إسهامها في سيمفونية الأمم".²⁰

أما فيشته، الذي قال إن كل إنسان يستطيع أن يرى في الثورة الفرنسية وطنه ويضحى من أجلها، وإن انتصارها ليس الأمل الأعظم للإنسانية فحسب، بل هو وجودها في حد ذاته،²¹ فشارك في مقاومة نابوليون بعد غزوه الأراضي الألمانية. وفي عام 1808، أثناء الاحتلال الفرنسي لبرلين، وجه "نداءً إلى الأمة الألمانية" (Reden an die deutsche Nation)²² لفت فيه الانتباه إلى أن الحرب التي خسرتها بروسيا أمام الفرنسيين مع نصف أراضيها في تشرين الأول 1806، مطالباً بأن ينبغ تخاض في معركة أخرى في الداخل، وهي معركة المبادئ والأخلاق، عبر إصلاح تام للطاقت الحيوية للمجتمع الألماني وصهرها. واعتبر فيشته أن الألمان هم الوحيدون الذين يملكون القدرة على تجديد أنفسهم، لأن لغتهم هي الأنقى والأكثر أصالة.²³ وبعبارة استهاض قومي حماسية شوفينية تدعو إلى حب الوطن وجعل الأمة الألمانية والشعب الألماني فوق غيرهما من الأمم والشعوب، خاطب فيشته قومه بالقول: "إذا أردتم أن تكونوا أناساً يستحقون هذا الاسم حقاً (ألمان)، فيجب أولاً أن تكونوا مواطنين. وإذا أردتم ألا تهلك ألمانيا، فاجعلوها أولاً أمة تحترم نفسها، وتحمل جميع الأمم على احترامها. إن الألمان هم الشعب الحقيقي، والجنس الصحيح، والطراز الأصيل للإنسان، إذا قلت "الألماني"، فكانك قلت "الإنسانية" كلها. إنهم (الألمان) أصح الأمم مزاجاً، وأوفرهم نشاطاً. أمة تمنح حياة جديدة لما تقتبسه من الأمم الأخرى، لأن الحياة فيها مستمدة مباشرة من الله الذي صورها وقومها أحسن تقويم. إننا الشعب المختار، شعب المستقبل. إننا الوعي العالي للإنسانية".²⁴

وبالإضافة إلى ذلك،، كان فيشته معادياً للسامية، وللإهود بشكل خاص، معتبراً أنهم أقاموا دولة لهم داخل الدولة الألمانية، ما يقوض الأمة ويشكل عائقاً أمام تكوّن القومية الألمانية، فقال: "... أن نعطيهم (اليهود) حقوق المواطنة، فلا أرى سوى وسيلة واحدة، وهي أن نقطع رؤوسهم في إحدى الليالي ونضع محلها رؤساً خالية من أية أفكار يهودية. ولنحمي أنفسنا منهم، فإني كذلك لا أرى سوى أن نفتح لهم أرض الميعاد (فلسطين) ونرسلهم جميعاً إلى هناك".²⁵

ومع فريبريش لودفيغ يان (Friedrich Ludwig Jahn 1778-1852)، يتصاعد المنحى العنصري ليصل إلى "حرب صليبية مقدسة" ضد الغرباء من فرنسيين ويهود وبولونيين،²⁶ ما جعل البعض يتهمه بأنه مؤسس مبادئ النازية القائمة على التربية المعادية للسامية والغرباء.²⁷ وفي عام 1813، أسس يان فرقة من المتطوعين الألمان للاشتراك في الحرب ضد نابوليون. وبعدها، طالب بأن تتوحد الدويلات الألمانية تحت عرش بروسيا ويكون لها دستور ديمقراطي.²⁸

وإلى جانب هؤلاء المفكرين، كتب أوغوست هاينريش هوفمان (August Heinrich Hoffmann 1798-1874) في عام 1841 قصيدة غنائية بعنوان "نشيد الألمان" (Das Lied der Deutschen)، دعا فيها إلى خلق ألمانيا الموحدة لتكون "فوق كل شيء، فوق كل شيء في العالم"، ورأى أن هذا لا يتحقق إلا عبر الوحدة والعدالة والحرية.²⁹ كما كان الصحفي والسياسي يوهان جوزيف غوريس (Johann Joseph Görres 1776-1848)، كفيشته، من أشد المؤيدين لمبادئ الثورة الفرنسية، ثم انقلب عليها وقاومها عندما تحولت إلى إمبريالية، فدعا إلى قيام ألمانيا موحدة في ظل ديمقراطية بروح مسيحية.³⁰ ولا يقل مرتبة عنه في سعيه إلى الوحدة الألمانية، الصحفي والنائب في الجمعية الوطنية في فرانكفورت أرنست موريتس أرنست (Ernst Moritz

(Erndt 1769-1860) الذي اشتهر بكرهه للفرنسيين، فكان من أبرز المناضلين في حرب التحرير ضد الفرنسيين. ومن خلال مؤلفاته، طالب بانفصال مناطق الراين التي تتكلم الألمانية عن فرنسا، ودعا إلى الحفاظ على نقاوة الشعب الألماني وعدم خسارة نفسه بتهجينها مع شعب آخر. فالألمان في نظره، هم أكثر من كل الشعوب الأخرى حفاظاً على نقاوة دمهم. وقد استغل أرندت آراءه هذه في دعايته ضد اليهود، وكل غريب، معتبراً إن تنصّر اليهود، وبالتالي اندماجهم بالمجتمع الألماني، يشكل خطراً على القومية الألمانية.³¹ وعلى المنوال نفسه، اعتبر المؤرخ هاينريش فون ترايتشكه (Heinrich von Treitschke 1834-1896) "أن اليهود هم طالع شؤم للألمان"، فطالب بضرورة استئصالهم.³² وهذا يثبت أن العداء تجاه "الغريب" وجد في الثقافة الاجتماعية والسياسية الألمانية قبل وصول هتلر إلى السلطة، وأن الأخير عمل على صياغته في قالب جديد، يقوم على الحرب.

إن الارتباط الحميم بين قوة الدولة وبين حروبها الخارجية من أجل تأسيس "مجال حيوي" قومي - سياسي، يظهر بوضوح عند ترايتشكه، الذي اعتبر الحرب هي الأساس لكل الفضائل السياسية. وفي رأيه، إن مصطلح الدولة يحتوي في داخله على معنى الحرب.³³ وبوضوح أكثر حول تأثير الخارج في النزعة القومية الألمانية، انتقد المؤرخ والسياسي الليبرالي كارل فون روتك (Karl von Rotteck) غياب النظرة المشتركة لدى الألمان بالنسبة إلى الوطن.³⁴ متأثراً بالحروب النابوليونية وما ألحقته بألمانيا من كوارث، قال إنه منحاز إلى وحدة ألمانيا، لأنها السبيل الوحيد إلى تقوية ألمانيا تجاه الخارج، ومنع التعدي عليها. وبسبب كونه زعيم الأحرار في بادن (Baden) في جنوب ألمانيا، أعلن أنه "يفضل الحرية من دون الوحدة، على الوحدة من دون الحرية".³⁵ أما تحقيق الاثنان معاً، فقد ثبت أن ثورة عام 1848 غير قادرة على تحقيقهما.

هكذا، تطورت الثقافة الألمانية في القرن التاسع عشر تحت وطأة كراهية كل غريب وأجنبي، وازداد ارتباطها بمفهوم "الأمة". وعلى أهميتها، لم تكن المشاعر القومية الألمانية وحدها محفزاً كافياً لتحقيق الألمان وحدتهم. صحيح أنه كانت هناك دعوات إلى قيام "ألمانيا الفتاة"،³⁶ إلا أن الصحيح أن الألمان كانوا يحتاجون أيضاً إلى شعور اقتصادي قومي يلزم مفهوم "الأمة الثقافية" من هنا، انبرى الفكر الألماني ورجال الاقتصاد بالدعوة إلى توحيد المصالح الاقتصادية المشتركة للألمان كمقدمة للوحدة السياسية، وعندما تكلفت الأولى بالنجاح منذ منتصف الثلاثينات من القرن التاسع عشر، بدأ الألمان يشقون الطريق لتحقيق الهدف الأخير، وهو الوحدة السياسية.

- الاتحاد الجمركي (Zollverein): تشابك المصالح الاقتصادية، لا وحدة سياسية

أدى الوضع الاقتصادي المتردي دوراً مهماً في تنمية الشعور القومي الألماني. فبالإضافة إلى المجاعة التي حدثت في العشرينات من القرن التاسع عشر، لحقت أضرار بالصناعة الألمانية الناشئة، بسبب غياب حماية جمركية للمنتجات الوطنية، فضلاً عن تبعثر السوق الداخلية، وازدياد دور الرأسمال اليهودي الواضح فيها.³⁷ ومع أن الحصار القاري الذي ضربه نابوليون على أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر، ساعد على ازدهار الصناعة الألمانية في أنحاء البلاد،³⁸ إلا انتهاء هذا الحصار جعل البضائع الإنكليزية تغزو مجدداً الأسواق الألمانية، ما ألحق خسائر فادحة بالصناعة الوطنية. ولم يكن بالإمكان في هذه الظروف تنشيط الصادرات الألمانية إلى الدول الأوروبية لفرض معظمها رسوماً جمركية مرتفعة على المستوردات الأجنبية حماية لصناعاته الوطنية. فبات واضحاً، أن الاقتصاد الألماني يمكنه فقط أن يكون قادراً على المنافسة الأوروبية،

عندما يتم تشكيل سوق داخلية ألمانية متماسكة تستطيع تمثيل الاقتصاد الوطني تجاه الخارج، وعندما يتم كذلك التغلب على التجزئة السياسية. من هنا، ظهر إلى الوجود في ألمانيا ثلاثة اتحادات جمركية أو ضريبية رئيسية، تزعمت الأول بروسيا، والثاني هانوفر (Hannover)، وبراونشفايغ (Braunschweig)، والثالث بفاريا (Bayern) وفورتنبرغ (Württemberg).

قامت مملكة بروسيا بالخطوة الأولى لتوحيد السوق الألمانية. فأصدرت "قانون الجمارك" (Zollgesetz) عام 1818، الذي شمل إلغاء 67 ضريبة كانت مفروضة على أكثر من ثلاث آلاف سلعة.³⁹ فاعتبرته الدويلات الألمانية في الشمال والوسط المنخرطة في "البوند الألماني" موجهاً ضدها، فبدأت بخطوات مماثلة لحماية صناعاتها وتجارتها.⁴⁰ فشكلت هسن- دارمشتادت (Hessen-Darmstadt)، اتحاداً جمركياً، انضمت إليه كورهنس (Kurhessen) عام 1831. أما ردة الفعل في وسط ألمانيا، فجاءت عبر إنشاء "جمعية تجارة وسط ألمانيا" (Mitteldeutscher Handelsverein) عام 1828 من 18 دولة ألمانية. وبدورها، توصلت دول ألمانية أخرى إلى إنشاء "الاتحاد الجمركي لجنوب ألمانيا" (Süddeutscher Zollverein).⁴¹

دللت الخطوات تلك على رغبة دوائر الاقتصاد الألمانية في تقليص الحواجز الجمركية السابقة، وتوحيد تعريفات السوق، وحماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، مع احتفاظ كل واحدة بأنظمتها الخاصة. ولأن الاقتصاد الألماني أخذ ينمو في مجالات الصناعة (التعدين وسكك الحديد) والمواصلات والمصارف،⁴² أصبحت هناك حاجة مشتركة منذ مطلع الثلاثينات لدى معظم الدويلات الألمانية إلى قيام وحدة جمركية أشمل تمثل السوق الألمانية الموحدة. فروج الاقتصادي والأستاذ الجامعي فريدريش ليست (Friedrich List 1789-1846) وغيره لفكرة اتحاد جمركي يشمل كل ألمانيا، وبالتالي تحقيق الوحدة الاقتصادية. وانتقد ليست وجود 38 حدوداً جمركية في ألمانيا، فطالب بعمل مزدوج يقوم على خلق وحدة جمركية وإنشاء خطوط سكك الحديد، وبأن تحلّ دولة قومية ألمانية محل الفيدرالية الألمانية، وتقوم بتوحيد الاقتصاد وإلغاء الحدود الجمركية.⁴³

بناءً على الدعوات الحثيثة من رجال الاقتصاد والتجارة، لم تعد هناك مفرّ أمام بروسيا، المترددة تجاه الوحدة السياسية، سوى القيام بخطوة أخرى لتوحيد السوق الألمانية. فتكاثرت الجهود التي قام بها وزير ماليتها فريدريش فون موتز (Friedrich von Motz 1775-1830) قبيل وفاته في إنشاء "الاتحاد الجمركي الألماني" (Deutscher Zollverein) في كانون الثاني 1834.

لم يكن "الاتحاد الجمركي" مشروعاً سياسياً ليخدم مشاعر الإقليمية التي ظهرت بوضوح إبان ثورة 1848 والحرب البروسية - النمساوية عام 1850، لكنه عبّر عن قوة مملكة بروسيا السياسية على الساحة الألمانية، والحاجة إلى سوق موحدة لحماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية، وتأمين أسواق للصناعات الفولاذية والكيميائية النامية منذ منتصف القرن التاسع عشر.⁴⁴ وشكل هذا بحد ذاته خطراً على مصالح القوى المؤثرة في ألمانيا، ومنها بريطانيا والنمسا. فاعتبرت دوائر سياسية بريطانية أن "الاتحاد الجمركي" يشكل خطراً على الصناعة الإنكليزية،⁴⁵ فيما وصفه وزير الخارجية النمساوية فون ميترنích (Von Metternich 1773-1859) "باتحاد صغير ... (إلى جانب الاتحاد الألماني) الذي سيعتاد بسرعة على تحقيق أهدافه بوسائله الخاصة".⁴⁶

وفي السنوات التالية على تأسيس "الاتحاد الجمركي"، انضمت دويلات أخرى إليه، واتسعت مساحة الأراضي الألمانية التابعة له، وكذلك عدد السكان، الذي وصل إلى أكثر من 41

مليوناً عام 1871.⁴⁷ وآخر الدويلات الألمانية التي التحقت بـ "المنطقة الجمركية" (Zollgebiet)⁴⁸ عام 1888، هي هامبرغ (Hamburg) ولوبك (Lübeck) وبريمن (Bremen).⁴⁹

لقد ربط مفكرون واقتصاديون ومؤرخون ألمان بين "الاتحاد الجمركي" والفكرة القومية، وطرحوا أسئلة عما إذا كان عملاً سياسياً ممهداً للوحدة؟ ومن الواضح أنه كان من عمل رجال الاقتصاد، وليس من صنع رجال السياسة. صحيح أنه ساعد على حرية تحرك الصناعة الألمانية، وشبّك قلوب الألمان بعضها ببعض، وكذلك مصالحهم الاقتصادية والسياسية،⁵⁰ لكن لم تكن له تأثيرات مباشرة في النمو الصناعي، ولم يحدّ بصورة مباشرة من تدفق السلع الأجنبية إلى السوق الألمانية، فبقيت مسائل الضرائب غير المباشرة والعملة المتداولة والموازن والمقاييس والمكوس الداخلية على حالها. وما حققت الزراعة من قفزات، لا يعود إليه، بل إلى تغيير بنية الزراعة في الفترة السابقة على إنشائه.⁵¹ مع ذلك، أسهم "الاتحاد الجمركي" في توسيع حجم التبادل التجاري بين الدويلات الألمانية، إلا أن الصناعة الألمانية لم تتمكن من مواكبة نمو التجارة الخارجية الألمانية، إلا بعدما جرى التحول إلى الصناعات الثقيلة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر.⁵² وعلى الرغم من نمو حجم التجارة الخارجية الألمانية بنسبة 125% بين عامي 1854 و1869، إلا أنها لم تتمكن من أزاحة فرنسا عن مركزها الثاني في التجارة العالمية خلف بريطانيا.⁵³

وعلى خطّ مواز لقيام السوق الألمانية الموحدة، استطاع الاقتصاد الألماني النمو باطراد، متخطياً الأزمات السياسية عامي 1848/1849، والأزمات الاقتصادية بين عامي 1857 و1873،⁵⁴ والحرب البروسية - الدنماركية بين عامي 1864 و1866.⁵⁵ وقد تطلب توحيد السوق الألمانية إيلاء بناء السكك الحديدية وتوسيع شبكاتها،⁵⁶ فضلاً عن تطوير الطرقات البعيدة والملاحة الداخلية.⁵⁷ وفي الفترة ما بين عام 1848 و1870، تضاعف إنتاج الفحم الحجري والحديد الخام مرات عدة في منطقة "الاتحاد الجمركي" وفاق إنتاج فرنسا.⁵⁸ وصاحب ذلك تطور في القطاع المصرفي خلال الخمسينات والستينات، متزامناً مع نمو التجارة والصناعة واحتياجاتهما. فأخذت المصارف الضخمة تحلّ محلّ البنوك الخاصة.⁵⁹

وكما ذكرنا، عقد الكثير من الألمان آمالاً كبيرة بأن يؤدي "الاتحاد الجمركي" إلى الوحدة القومية أو إلى التعاون العسكري على الأقل بين الدول الجرمانية، إلا أن ذلك تأخر حتى نهاية الستينات، بسبب تحفظات بروسيا، ومعارضة النمسا قيام وحدة ألمانية تحت الهيمنة البروسية، ورغبة دول "الاتحاد الجمركي" بالاحتفاظ بوضعها السياسي المستقل وأنظمتها الخاصة. فبقيت مشاعر الإقليمية والمحلية الغالبة، وظهر هذا بوضوح في الموقف اللامبالي من الثورة في فرنسا عام 1830،⁶⁰ ومن الحرب بين بروسيا والنمسا عام 1866، التي أدت إلى انحياز دويلات ألمانية جنوبية إلى جانب الدولة الأخيرة. ومع ذلك، فعشية ثورة عام 1848، كانت هناك، وتحديداً، منذ اعتلاء فريديريك قلهم الرابع (Friedrich Wilhelm IV 1795-1861) العرش في 1840، مؤشرات على تحولات جذرية في المجتمع الألماني صبت في مصلحة توحيد البلاد.

- الفرصة الذهبية الضائعة 1849/1848: ثورة لا وحدة

باعتلاء فريديريك قلهم الرابع العرش، نمت في بروسيا روح تحريرية لسببين، خارجي وداخلي: الأول هو مساعي فرنسا لاستعادة الأراضي الألمانية على مسار الراين، والثاني الصدام بين البرلمان البروسي والملك عام 1847 حول مسائل اقتصادية. فنزلت الجماهير إلى الشوارع

تحتج على سياسته، واصطدمت مع جنوده وأرغمته، ليس على إنشاء جمعية وطنية تُعدّ لدستور فحسب، بل على إقامة دولة ألمانية اتحادية.⁶¹ وعلى عكس الثورة الفرنسية التي أخذت منحى اجتماعياً، أخذت الثورة في ألمانيا منحى قومياً، فساد شعور لدى الألمان بضرورة قيام بروسيا الكبرى. لكن الملك، ما أن تقوى مركزه بدعم الجيش، حتى حلّ الجمعية الوطنية وأسس مجالس برلمانية تضمن هيمنته على البلاد.

رداً على ذلك، اجتمع في كنيسة باول (Paulskirche) في فرانكفورت يوم 31 مارس 1848 مندوبون عن كل ولايات ألمانيا، مثلوا اليمين المحافظ، الذي رفض تخلي الأمراء عن حقوقهم، والراديكاليين، الذين نادوا بألمانيا جمهورية موحدة من دون قيصر وأمراء، والأحرار أو قوى الوسط، الذين فضلوا ألمانيا متحدة (فيدرالية)، يكون للأقاليم فيها حقوقها وتكون ممثلة في الحكومة الاتحادية. من هنا، جاءت المعارضة النمساوية والبروسية للمشروع، إذ رفضت الدولتان الخضوع لسلطة نواب منتخبين. وعندما قررت "الجمعية الوطنية في فرانكفورت"⁶² (Frankfurter Nationalversammlung) آخر الأمر إجراء أول انتخابات نيابية حرة لألمانيا، حملت الانتخابات إلى المجلس 585 نائباً من صفوف الشعب، من الليبراليين المعتدلين والراديكاليين الديمقراطيين، على رأسهم نواب أكاديميون وتجار وأساتذة جامعات ومؤرخون. واللافت، هو إصدار الجمعية الوطنية في نهاية عام 1848 "القانون الأساسي للشعب الألماني" الذي كفل حرية الرأي والفكر والمعتقد وعدم انتهاك حقوق الإنسان.⁶³

هكذا، جرى الربط بين القومية الألمانية والبرلمانية الدستورية والديمقراطية في مشروع للإنطلاق بألمانيا موحدة لأول مرة في تاريخ البلاد. لكن إقامة دولة اتحادية ألمانية، باستثناء النمسا ذات الأعراق الكثيرة، على رأسها قيصر وراثي هو ملك بروسيا، جعل فريدريش فلهلم الرابع يرفض هذا العرض الثوري على النموذج الفرنسي،⁶⁴ لأنه جاء من نواب الشعب وليس من قبل الأمراء، ولأن أمراء ألمان رفضوا الخضوع لزعامة أمير مثلهم. أخيراً، لأن النمسا استبعدت من دخول الاتحاد، وفق نظرية "ألمانيا الصغرى" بزعامة بروسيا. ولكي يمنع الملك البروسي النمسا من التدخل في الأزمة، أخذ على عاتقه تصفية الثورة بواسطة جيشه.⁶⁵

هكذا، ضاعت فرصة ذهبية أمام الوحدة الألمانية. فكانت ثورة 1849/1848 أهم حدث سياسي لألمانيا بعد حرب التحرير ضد الفرنسيين. ومع ذلك، كان لملك بروسيا مشروعه الوحدوي الخاص، عبارة عن دستور "من فوق" وتأسيس دولة اتحادية عبر اتفاقات مع الأمراء الألمان بعيداً عن تدخل النمسا، ولكن من دون معارضتها. ولما كان مشروع كهذا يهدد مركزي روسيا والنمسا في ألمانيا، فقد رفضته الدولتان. فرأت النمسا ضرورة إعادة الاتحاد القديم (Deutscher Bund) وتأكيد سيادتها على ألمانيا، عبر افتعال حرب مع بروسيا. فحصل الصدام بينهما في تشرين الثاني 1850 على مقربة من فولدا (Fulda) ولحقت هزيمة سريعة ببروسيا، التي أجبرت على الإذعان طواعية لمطالب النمسا، التي حصلت على تأييد روسيا (اتفاق أولمترز المذل 28 نوفمبر 1850 Olmützer Punktation 1850). وهذه المطالب هي: 1- عودة "الاتحاد الألماني" تحت زعامة النمسا؛ 2- تخلي بروسيا عن زعامة الاتحاد الذي أقامته من الأمراء الألمان؛ 3- قبول بروسيا عقد اجتماع للدول الأعضاء في الاتحاد الألماني الذي سيعهد إليه إعادة بناء ذلك الاتحاد. وفي وقت لاحق، دافع أوتو بسمارك (Otto von Bismarck 1815-1898)، الذي عين مندوباً لبروسيا في الدايت في فرانكفورت، عن اتفاق أولمترز بأنه لم يكن هناك خيار آخر غيره، بسبب عدم استعداد

بروسيا للحرب.⁶⁶ منذ ذلك الحين، أخذت العداوة تكبر بين بروسيا والنمسا، وأخذت الدولة الأولى تستعد عبر عسكرة مجتمعتها إلى حرب تحرير قومية للأراضي الألمانية من "الغريب".

IV - بسمارك وحروب الوحدة الألمانية

هكذا، كان على الوحدة الألمانية أن تنتظر زهاء عقدين من الزمن، لتتكامل بالنجاح بثورة من فوق قادها بسمارك، الذي تولدت لديه مشاعر الوطنية الألمانية منذ الصغر.⁶⁷ بدأ حياته السياسة كعضو في البرلمان البروسي، ثم اختاره الملك فريدريش قلهم الرابع مندوباً لمملكته في الاتحاد في فرانكفورت عام 1851. وبعد اقامته في بطرسبرغ (Petersburg) وباريس سفيراً لبلاده، تكونت لديه قناعات بأن المشكلة الألمانية لا يمكن حلها إلا باستخدام القوة.

بعد اعتلائه العرش بسنة واحدة، قرر الملك قلهم الأول عام 1862 الاستعانة بسمارك ليكون رئيساً للوزراء. ومنذ تسلمه منصبه، عكف بسمارك على اصلاح الجيش البروسي وتقويته إنطلاقاً من مقولة الملك في خطبة تسلمه العرش حول عسكرة المجتمع البروسي: "سيكون الجيش البروسي في المستقبل هو الأمة البروسية المسلحة".⁶⁸ فوضع بسمارك خطة لتحرير ألمانيا من الأجانب وتوحيد البلاد. فكان يدرك أن هناك قوى أوروبية لن تسمح بقيام الوحدة الألمانية، أو أن تنزع بروسيا الدولة الألمانية الموحدة، ما يعني الصدام بالدنمارك، بسبب مشكلة شلزفيغ - هولشتاين (Schleswig - Holstein)، وبالنمسا التي كانت تنافس بلاده على الزعامة في ألمانيا، ومع فرنسا بسبب عدائها التاريخي لألمانيا، وتصميمها على منع الوحدة الألمانية وقيام دولة جرمانية منافسة تفوقها قوة في أوروبا.

- الحرب الألمانية - الدنماركية 1864

كانت دوقيتا شلزفيغ وهولشتاين تحت حكم الدنمارك منذ عام 1460، من دون أن تكونا جزءاً منها. فغلب الطابع الدنماركي على الأولى والألماني على الثانية. وعندما حصلت الثورة في ألمانيا عام 1848، ضمت الدنمارك إليها شلزفيغ. وبتدخل الدول الكبرى، أمكن حلّ المسألة سلماً، فوضعت الدوقية تحت إدارة مشتركة بروسية - دنماركية. وفي 1852، قرر مؤتمر في لندن وضع الدوقيتين في اتحاد شخصي مع الدنمارك، من دون ضمّهما إليها (استقلال ذاتي). لكن الاتحاد الألماني رفض المعاهدة، فيما تجاهلتها الدنمارك. فاستطاع بسمارك اقناع النمسا بمشاركته في حرب ضد الدنمارك للإستيلاء على الدوقيتين.⁶⁹ وتم ذلك عام 1864، من دون أن تتدخل أية دولة كبيرة في المسألة. وعندما تقدمت القوات المشتركة البروسية والنمساوية في الأراضي الدنماركية نفسها، وافقت الدنمارك على التنازل عن الدوقيتين لبروسيا والنمسا بموجب صلح فيينا.⁷⁰ إثر ذلك، قام حكم بروسي - نمساوي مشترك للدوقيتين. وفي 1865، تم الاتفاق على أن تحكم النمسا هولشتاين، وبروسيا شلزفيغ مع دوقية لاونبورغ (Lauenburg) الصغيرة التي ابتاعتها من النمسا. وفي عام 1866، ضمت بروسيا الدوقيتات الثلاث إليها.⁷¹

- الحرب البروسية - النمساوية 1866

رغم اتفاقهما على حكم الدوقيتات الثلاث، كانت التناقضات بين بروسيا والنمسا كبيرة. فكان بسمارك واثقاً من أن النمسا لن تتخلى عن ادعاء الزعامة على الإمارات الألمانية، وأن عليه

استخدام القوة ضدها. ولتنفيذ مخططه، عقد اتفاقاً مع إيطاليا تقف بموجبه بروسيا إلى جانبها في أية حرب تقع بينها وبين النمسا. فكان هدف بسمارك من ذلك هو إرغام النمسا على حشد قواتها على الحدود الإيطالية. ثم ضمن بعد ذلك حياد فرنسا في الحرب المقبلة ضد النمسا لقاء ضمها بلجيكا أو لوكسمبورغ.

اشتعلت الحرب بين بروسيا والنمسا في حزيران 1866، وكانت سريعة وخاطفة، انتهت بدحر النمساويين في "معركة كونيغ غريتز" (Die Schlacht von Königgrätz).⁷² ولم تكن لدى بسمارك رغبة في إذلال النمسا أكثر من ذلك أو تحويلها إلى عدو حاق، وإنما اقناعها بالموافقة على الوحدة الألمانية.⁷³ وفي آب، عُقد بين الدولتين "صلح بلغراد" نص على: 1- تشكيل اتحاد شمال ألمانيا ووضع دستور له، فضم 22 دولة و30 مليون نسمة؛ 2- تكوين كيان مستقل من دويلات ألمانيا الجنوبية؛ 3- ضم شلزيغ وهولشتاين نهائياً إلى بروسيا؛ 4- ضم إيطاليا البندقية إليها؛ 5- ضم مملكة هانوفر وإمارة هسن - كاسل ودوقية ناساو ومدينة فرانكفورت الحرة إلى بروسيا.⁷⁴ وترتب على هزيمة النمسا، اختفاء تلك الدولة كمنافس لبروسيا. كما عقدت بروسيا معاهدات تعاون مع الدويلات الألمانية الجنوبية التي دعمت النمسا خلال الحرب. فدللت هذه التطورات على تحول في التوازن السياسي في أوروبا، ما جعل فرنسا تقلق عن حق.

- الحرب البروسية - الفرنسية 1870/1871: إنجاز الوحدة

سار بسمارك بعد الانتصار على النمسا في سياسة ذات شقين: الأول تقوية الجيش ومركز بروسيا الدولي، وألا تحارب على جبهتين (نظرية الكماشة)، وتوثيق الروابط مع روسيا، والشق الثاني، إبقاء النمسا معزولة سياسياً عن الأحلاف ودعمها ضد روسيا وتوجيهها نحو البلقان.

لتحقيق هدفه وجرّ فرنسا إلى حرب خاطفة، عمد بسمارك إلى انضاج أسباب الصدام مع النمسا على نار هادئة، عبر التنسيق المحكم بين القيادتين البروسيتين السياسية والعسكرية. فاستغل عام 1868 حادثة اختيار أمير ألماني هو ليوبولد فون هوهنزولرن - زيغمارينغن (Leopold von Hohenzollern-Sigmaringen 1835-1905) ليكون على عرش إسبانيا خلفاً للملكة إيزابيلا، ورفض فرنسا ذلك واعتباره بمثابة إعلان حرب عليها، للإيقاع بفرنسا وجرّها إلى الحرب. وتحت ضغط دولي وإنذار فرنسي، تراجع بروسيا عن ترشيح الأمير الألماني، فاعتقد امبراطور فرنسا أنه حقق نصراً دبلوماسياً، فتمادى في مطالبه بأن يقترن سحب الترشيح باسم ملك بروسيا وتعهد به عدم ترشيح الأمير مستقبلاً. لكن بسمارك، عبر تحريف ردّ الملك على إمبراطور فرنسا نابوليون الثالث، استنقز فرنسا لشن الحرب على بلاده؛ فأشاع في الإعلام أن ملك بروسيا رفض استقبال السفير الفرنسي لتسلم المطالب الفرنسية، التي يُطلق عليها "برقية إيمس" (Emser Depesche)، وهو ما اعتبرته فرنسا إهانة لشرفها، فنزلت جماهيرها إلى الشوارع تنادي بالحرب.⁷⁵

أعلنت باريس في 19 تموز 1870 الحرب على برلين المستعدة سلفاً لها، سياسياً وعسكرياً، فيما تولى نابوليون الثالث قيادة جيشه، متجاهلاً مسألتين مهمتين: القدرات العسكرية الرفيعة للجيش البروسي،⁷⁶ وعدم دخول الدول الألمانية الجنوبية الحرب معه ضد بروسيا. فتمكن البروسيون من إلحاق هزيمة سريعة بالفرنسيين، وفتحت الطريق أمام جيشهم للوصول إلى الألزاس (Elsaß) وما لبث الفرنسيون أن تقهقروا إلى نواحي باريس، وحوصروا عند سيدان (Sedan) في أيلول 1870، وجرى أسر 104 ألف جندي منهم، بما فيهم نابوليون الثالث نفسه. أما أهم بنود

المعاهدة التي فرضها بسمارك على فرنسا، فكانت تخليها عن الألزاس واللورين (Elsaß-Lothringen)، وعن ميترز (Metz) وستراسبورغ (Straßburg)، ودفع تعويضات مالية ضخمة قبل مغادرة الجنود الألمان العاصمة باريس.⁷⁷ وإزاء هذا الانتصار، كتبت الصحافة الألمانية تقول: "أخيراً، أصبحنا قاب قوسين من تحقيق الدولة القومية الألمانية... يمكننا أن نكون ألمان، كما كان أسلافنا من قبل".⁷⁸ فأضحى استكمال الوحدة الألمانية هو الهدف التالي.

وحّد الانتصار البروسي الدويلات الألمانية شمالي البلاد وجنوبها. وفي قاعة فرساي (18 يناير 1871) نودي بقلهلم الأول إمبراطوراً ألمانياً. فتأسست بذلك الدولة الألمانية التي حلم بها بسمارك وملايين الألمان، فتكونت من 25 ولاية اتحادية، ومن ضمنها مدن الهنزا الثلاث والألزاس واللورين، واحتفظت الولايات الألمانية ببعض الامتيازات الدستورية. ومع ذلك، لم يكن الرايخ الألماني جمهورية كفرنسا، ولا ملكية برلمانية كبريطانيا، بل ملكية دستورية تعتمد على دولة ذات طابعي استبدادي عسكري.⁷⁹ أما الحكومة الاتحادية، فأشرفت على الجمارك والضرائب والمالية والجيش والأسطول والتجارة الداخلية والخارجية والبريد والبرق والسكك الحديدية والعملية والأوزان. في المقابل، طُبعت الإدارات العامة والقوانين والقضاء والتعليم كلها بالنموذج البروسي.⁸⁰ وعلى الصعيد التشريعي، انقسمت المجالس إلى مجلسين: البوندسرات (Bundesrat)، وأعضاؤه من ممثلي حكومات الولايات ويعينون من قبل حكاهم، والرايشستاغ (Reichstag)، وأعضاؤه ينتخبون لمدة خمس سنوات بالتصويت السري العام. أما السلطة التنفيذية، فوضعت في يد وزارة مسؤولة أمام الإمبراطور.

وعلى صعيد الاقتصاد الألماني، فقد تميز بالنمو. فحققت الصناعات الثقيلة قفزات نوعية في الانتاج في الأعوام 1879-1882.⁸¹ ونمت كذلك التجارة والقطاع المصرفي، حيث لم تكثف المصارف بتمويل التجارة الخارجية، بل انخرطت في مشاريع مالية في الخارج، ما رفع من حجم الرأسمال الألماني المصدّر إلى الخارج في عام 1894-1900 إلى 500-600 مليون مارك سنوياً.⁸² كما تميزت ألمانيا بالنمو السكاني في المدن والأرياف، فبلغ عدد الألمان ما يقرب من 65 مليون نسمة عام 1910، ومساحة البلاد ما يقرب من 541 ألف كلم.⁸³

V - الحرب العالمية الأولى: الصدام بين القومية الألمانية والقوميات الأوروبية

بناءً على متطلبات النمو الصناعي في البلاد، بدأت ألمانيا تعمل على الانتقال من النسق الأوروبي إلى النسق العالمي ومنافسة الدولة الإمبريالية على الزعامة في العالم عبر خطوات خجولة خلال عصر بسمارك، الذي عارض التنافس مع دول الاستعمار في العالم خشية التأثير في مكاسب عام 1871 (الألزاس واللورين).⁸⁴ فهندس من أجل ذلك سياسة توازن للقوى في وسط أوروبا، تقوم على منع قيام تحالفات بين فرنسا ودول أوروبية أخرى متاخمة لحدود ألمانيا، منعاً لوقوعها بين فكي كماشة وبالتالي أن تضطر للمحاربة على جبهتين، وكذلك التخفيف من حدة التناقضات بين روسيا والنمسا/هنغاريا، المتحالف مع كل منهما على حدة، حول البلقان.

وبناءً على اكتمال مكونات الإمبريالية الألمانية، من سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية وتبشيرية واستشرافية، وبسبب فشل سياسته الداخلية وحصص سياسته الخارجية

بأوروبا وحدها، لم يعد هناك مكان لبسمارك بوصول الإمبراطور قلهلم الثاني إلى عرش البلاد عام 1888، الذي وضع نصب عينيه هدفاً واحداً وهو الانطلاق بألمانيا إلى "النسق العالمي"، وتأمين مجال حيوي (Lebensraum) لها لتنافس القوميات الأوروبية الأخرى التي سبقتها إلى الزعامة على العالم،⁸⁵ وبالتالي تحقيق مكانة للقومية الألمانية تكون فوق القوميات الأوروبية الأخرى وفق نظرية بقاء الأقوى، مع كل ما تحمله سياسته هذه من احتمال الصدام مع الدول الإمبريالية. وأثناء ذلك، كان رجال الفكر والإقتصاد الألمان يؤكدون أنّ صراع ألمانيا مع بريطانيا هو الذي سيرفعها إلى مرتبة دولة عالمية.⁸⁶

وفي سياق تصادم القوميات الأوروبية للهيمنة الإمبريالية وسباق التسلح، وُظفت ثقافة التفوق والتمركز على الذات والاستشراق والدعاية كسلاح. وفي ألمانيا، كان صدى القومية – الإمبريالية صاخباً على المستوى الشعبي، فكانت هناك مطالبة بأن تتزعم ألمانيا العالم، وألا تبقى مجرد دولة كبيرة "تشتبعت" بالوحدة، وأن تشن الحرب لتحقيق هذا الهدف.⁸⁷ فطالب وزير الخارجية فون بولو (Von Bülow 1849-1929) بأن يكون لبلاده "مكاناً تحت الشمس" (Platz an der Sonne)، عبر سباق التسلح وبناء أسطول قوي يناهض بريطانيا في زعامتها البحرية، لأن من يملك القوة البحرية، يستطيع أن يسيطر على العالم.⁸⁸

بناءً على ذلك، وجدت ألمانيا نفسها بحلول عام 1907 في مواجهة "الوفاق الودي" (Entente cordiale)، من بريطانيا وفرنسا وروسيا، ولم يكن معها من الدول الأوروبية سوى النمسا/هنغاريا.⁸⁹ فكانت الأزمات المغربية الأولى عام 1905/1906،⁹⁰ والمغربية الثانية عام 1911 (أزمة أغادير)⁹¹ إيذاناً بالعد العكسي للدخول في حرب عالمية. صحيح أن دبلوماسية "القوة الحربية" لألمانيا خسرت في المسألة المغربية، إلا أنها لقيت ترحيباً واسعاً من الشعب الألماني، الذي اعتقد أن الحرب الآتية ستضع بلاده على زعامة العالم. فطالب زعيم المحافظين في البرلمان الألماني الحكومة الألمانية بالأتترك "سيف ألمانيا البارح .. يصدأ". واعتبر بعض السياسيين أن سعي ألمانيا لتبوء مكانة عالمية، يستوجب إيجاد الظروف المناسبة لشنّ الحرب.⁹² حتى أن هيئة الأركان الألمانية دعت في ذروة الأزمة البلقانية عام 1912 إلى القيام بحرب استباقية (وقائية). كما أعلنت ألمانيا، في الوقت نفسه، عن سياستها للحفاظ على الدولة العثمانية في وجه المشاريع الأوروبية لتفاسمها، وجاهرت بصدقتها للشعوب الإسلامية (خطاب الإمبراطور الألماني في دمشق عام 1898)، فكانت وراء تسليح الجيش العثماني وتدريبه وانضمام الدولة العثمانية إليها في الحرب العالمية الأولى وإعلان الجهاد المقدس لصالحها ضد دول "الوفاق الودي".⁹³

لقد جعل التصارع الإمبريالي الدول الكبرى، كل على حدة، تعمل على جعل الإسلام أداة لتحقيق مصالحها القومية. فكانت بريطانيا وراء إعلان الشريف حسين بن علي الجهاد ضد الدولة العثمانية، وتقاسم المشرق العربي مع فرنسا وفق اتفاق سايكس - بيكو، وأن تطلق يد الصهيونية في فلسطين وفق وعد بلفور. كما كانت ألمانيا بدورها وراء توظيف الإسلام لإثارة العالمين العربي والإسلامي ضد أعدائها. فانقسم العرب والمسلمون خلال الحرب العالمية الأولى إلى معسكرين متنافسين تجاه الدولتين الإمبرياليتين المتصارعتين،⁹⁴ معتقدين أنهم يستطيعون بذلك تحقيق أمنيتهم "القومية" جراء الصراع الدائر، فكانوا مجرد "عميان عن التاريخ"، لا يدرون أنهم مجرد أدوات تُستعمل في هذا الصراع، وظهر هذا مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية بانجذاب العرب والمسلمين إلى ألمانيا النازية التي كانت تضعهم في أسفل سلم الأعراف.⁹⁵

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى بخسائر بشرية بالملايين، وتدمير منشآت مدنية وصناعية وزراعية. وبالنسبة إلى ألمانيا، انحسر نفوذها في العالم بموجب مؤتمر السلام في باريس 1919 بعودتها إلى "النسق الأوروبي" كدولة ضعيفة فقدت مستعمراتها القليلة في ما وراء البحار، مرهقة بالعقوبات والتعويضات والقيود. فأعدت الألزاس واللورين إلى فرنسا، وتخلت عن حقوقها وامتيازاتها في البلدان التابعة للدول الأوروبية. ولضرب نظرية ألمانيا - العسكر، حُدّد عدد جيشها، ومنعت من التجنيد الإلزامي والتصنيع العسكري الثقيل. وترتب على نتائج الحرب، احتلال منطقة الرور (Ruhrgebiet) الغنية بالفحم من قبل فرنسا وبلجيكا، وارتفاع نسبة الدين الألماني. صحيح أن الهدف من مؤتمر السلام كان تقليص أظافر العسكارية الألمانية، إلا أن أحداً لم يضع تصوراً لتقسيم ألمانيا، التي بقيت موحدة، ولكنها منقسمة على نفسها في الداخل، بين التيارات الديمقراطية والتيارات المحافظة، معرّضة لأزمات سياسية واقتصادية. فواجهت الديمقراطية الفتية المتمثلة بحكومة فايمر تحديات كثيرة.

VI - هتلر: من حُكم ألمانيا إلى مشروع حُكم العالم

كانت أولى ردات الفعل على خسارة ألمانيا الحرب، حدوث انتفاضة في البلاد في تشرين الثاني 1918، وتنحي الإمبراطور قلهلم الثاني عن العرش، وقيام جمهورية فايمر (Weimarer Republik) في شباط من العام التالي، كأول ديمقراطية برلمانية ألمانية من الناحية النظرية. لكنها عجزت عن ممارسة أي نشاط سياسي كبير، في أوروبا أو في الأقطار التي كانت خاضعة لبريطانيا وفرنسا أو تحت انتدابهما، بعدما جرت تصفية استثماراتها فيها.⁹⁶ فكانت هذه العوامل وراء الانقلاب في آذار 1920. وبعد الانتخابات البرلمانية في حزيران 1920، استقر الوضع السياسي.

- هتلر وحكومة فايمر "المؤقتة"

أثناء حكومة فايمر، اختلفت نظرة الألمان حول التوجه الاجتماعي - السياسي في المرحلة التالية. فأراد الديمقراطيون اعتماد الديمقراطية والانفتاح على فرنسا وروسيا والولايات المتحدة. أما المحافظون، فرفضوا الاعتراف بهزيمة الرايخ في الحرب وبالذنب في اندلاعها، ورفضوا تالياً دفع التعويضات كونها عائقاً أمام الاقتصاد، أو القبول بالتخلي عن الألزاس واللورين.⁹⁷ واعتبروا جمهورية فايمر وديمقراطيتها شيئاً غريباً عن الحياة الألمانية مفروضة من الخارج، ما جعلها جمهورية من دون جمهوريين.⁹⁸ فجرى ترويج نظرية "المؤامرة" على الوطن على أيدي الديمقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين واليهود، ما سمح بعودة الأفكار القومية العنصرية التي كانت سائدة إبان الاحتلال الفرنسي لألمانيا، ورواج مقولة "ألمانيا فوق كل شيء". كان اليمين يتطلع إلى قائد جديد يعيد إلى البلاد مكانتها العالمية، لا أن يسير في نهج ديمقراطي يدمج ألمانيا بأوروبا. ولاحق هذه الفرصة منذ عام 1923 بظهور هتلر على الساحة.

إن هزيمة ألمانيا في الحرب وفشل القوى الغربية في دمجها في النظام الأوروبي،⁹⁹ والنزاعات الداخلية، وأخيراً وليس آخراً احتلال فرنسا لمنطقة الرور، شكلت في عام 1923 نقطة تحول أفسحت في المجال أمام ظهور أدولف هتلر (Adolf Hitler 1889-1945)، الذي كره الديمقراطية والماركسية واليهودية، معتبراً أن جمهورية فايمر وما تحمله من قيم ديمقراطية عدو خطر. ورغم نمساويته، تملكه، بسبب نتائج الحرب العالمية الأولى، شعور وطني جرمانتي، إذ صعق لاستسلام الجيش الألماني، عازياً السبب إلى القيادة السياسية.¹⁰⁰ ووفق عقيدته، فعلى ألمانيا

أن تثار من نتائج الحرب، والانتقام من عدوها التقليدي فرنسا وتدميره، ومن روسيا التي تقف عقبة في طريق توسع الشعب الألماني في مجاله الحيوي. فانتهت ألمانيا القيصريّة بأنها عملت للحصول على مستعمرات تافهة، بينما كان عليها تنفيذ سياسة توسعية في أوروبا، لأن الأرض يجب أن تكون ملكاً للشعب الأقوى ضمناً لبقائه، معتبراً أن ذلك من مسؤولية الدولة.¹⁰¹

وفي المقابل، فإن وجود السياسي الليبرالي غوستاف سترسمان (Gustav Stresemann 1878-1929) كرئيس للوزراء ووزير للخارجية، شكل عقبة أمام هتلر للإطاحة بجمهورية فايمر. فنجح سترسمان في سياسته الاقتصادية، وحصل على قروض أميركية عام 1925 لانعاش الاقتصاد، معتبراً ذلك مسألة حيوية لاستمرار الجمهورية. كما نجح في التسوية مع الغرب والشرق، وفي أتمام بنود معاهدة فرساي بوسائل سلمية صبّت في مصلحة بلاده، وصولاً إلى دمجها في العالم الغربي. فقام بتطبيع العلاقات مع فرنسا وبلجيكا وجعلهما يسحبان جيشيهما من الرور وفق اتفاقات عام 1925، وأبرم معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي، وانضمت ألمانيا في عهده إلى عصبة الأمم عام 1926. لكن وفاته مع بدايات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، أدت إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى 30% من السكان العاملين،¹⁰² ما سمح لمظاهر التطرف والتعصب والعداء للغريب تملو، فتمكن هتلر من استغلال الوضع لصالح حزبه النازي.

بدأ هتلر نشاطه السياسي للإطاحة بجمهورية فايمر بترؤس "حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني" (Die Nationalsozialistische Deutsche Arbeiterpartei) منذ صيف عام 1921، وتمكن في عام 1923 من تحويله إلى قوة سياسية لمعسكر القوميين المتطرفين والمعادين للسامية في بقاريا. وفي 9 نوفمبر 1923، قاد انقلاب ميونيخ الفاشل، وسجن، حيث وضع كتابه "كفاحي".¹⁰³ وفي ربيع عام 1930، انهارت آخر حكومة ائتلافية تستند إلى أغلبية في البرلمان. وتعاقبت حكومات كانت تحكم عن طريق المراسيم الرئاسية أو بواسطة قوانين الطوارئ، الأمر الذي أضعف النظام البرلماني. وأدى هذا الضعف بالتالي إلى تعاضم نفوذ قوى اليمين المتطرف والمعادي للعمل البرلماني. فبرز بشكل خاص أدولف هتلر وحزبه الذي استغل تراجع الثقة بالديمقراطية النيابية للتبشير بفكرة الفرد القوي القادر على حل المشكلات، وهو ما مكنّ حزبه من الصعود والتحول إلى حركة شعبية. فاستطاع هتلر في نهاية المطاف أن يتولى منصب رئيس الوزراء في 30 كانون الثاني 1933 بدعم من قبل بعض قوى اليمين التي توهمت بأنها تستطيع استغلاله لمآربها الخاصة. وبهذا بدأت حقبة مظلمة من تاريخ ألمانيا.

- القومية والعنصرية في المشروع الإمبريالي لهتلر: الحرب العالمية الثانية

في السنة التالية على استلامه الحكم، بدأ هتلر عملية ضرب الديمقراطية والبرلمانية والقانون في ألمانيا، وفرض رقابة على الصحافة والإذاعة والسينما، وعلى المدارس والجامعات والمعاهد وكذلك تربية تتنجم مع مبادئ الفكر النازي.¹⁰⁴ وفي النهاية، نجح في إقامة سلطة الحزب الواحد والقائد الواحد، بعد أن تمكن من القضاء على المقاومة الشيوعية والاشتراكية والنقابية والكنسية، ووسط الجيش الألماني كذلك.¹⁰⁵

مع وصوله إلى السلطة، وتحديداً جمعه بين شخصية القائد وشخصية رئيس الوزراء عقب وفاة الرئيس باول فون هيندنبورغ (Paul von Hindenburg 1847-1934)،¹⁰⁶ أخذ هتلر يتبع

سياستين تحضيراً لحربه ضد الأعداء في الخارج وفي الداخل. فأمسك البلاد بقيضة من حديد، وتظاهر بعدم تهديد جيرانه، وإنما السعي لأن تكون ألمانيا على قدم المساواة مع الأمم الأخرى.

قامت سياسة هتلر الخارجية على الاستفادة من الخلاف بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي بهدف القضاء على معاهدة فرساي، التي تنصل منها في آذار 1935، وعلى توسيع حدود بلاده في أقاليم شرق أوروبا التي تتواجد فيها أقليات ألمانية، والتي اعتبرها مجالاً حيوياً اقتصادياً وبشرياً لبلاده. وانسحب من عصبة الأمم، وأعاد إقليم السار إلى ألمانيا، بعد الاستفتاء الذي حصل فيه عام 1935.¹⁰⁷ واحتل في آذار 1936 منطقة الراين المنزوعة السلاح وحصنها، وبنى جيشاً كبيراً يقوم على سياسة الخدمة العسكرية المحظورة.¹⁰⁸ كما تقرب من الفاتيكان، ومن إسبانيا عبر دعم الجنرال فرانكو في الحرب الأهلية، ووقف إلى جانب اليابان في خلاقاتها مع الصين، ومع إيطاليا في غزوها لإثيوبيا، وأقام مع الأخيرة "محور برلين - روما" (المحور الصلب Stahlpakt) منذ عام 1936، الذي تطور إلى حلف "المحور"، وضم إلى جانب ألمانيا وإيطاليا، اليابان وهنغاريا وبلغاريا. كما عقد هتلر (اتفاق الأسطول) من بريطانيا في حزيران 1935¹⁰⁹، وعمل على عزل فرنسا، وعقد مع بولندا اتفاق عدم اعتداء عام 1934، وقطع علاقته بموسكو، بعد اتفاقها مع باريس. لكنه، عاد وعقد معها في آب 1939 اتفاق مولوتوف - ريبنتروب (Molotov-Ribbentrop) الذي أطلق يده في التوسع في بولندا في الشهر التالي، على الرغم من اتفاق عدم الاعتداء الموقع معها في مطلع عام 1934.¹¹⁰

لقد ربط هتلر بين سياسته الخارجية القاضية بالتوسع في أقاليم شرق أوروبا لتأمين مجال حيوي لبلاده، وبين سياسته القائمة على محاربة أعدائه في داخل المجتمع. صحيح أنه كره الشيوعية، إلا أن كراهيته لليهود كجسم غريب في المجتمع الألماني، فاقت مقته للشيوعيين. فهو لم يخترع العداة للغريب، الذي يعود بجذوره إلى الماضي، لكنه جعله أكثر راديكالية وحوله إلى عنصرية بيولوجية. فجعلته كراهيته للأعراق غير الآرية ونظريته القائلة بتفوق الشعب الألماني على كل الشعوب الأخرى¹¹¹، يترك العيش في النمسا المتعددة الأعراق ويعيش في ألمانيا،¹¹² معتبراً أن الآري يخسر نقاوة دمه من خلال الاختلاط العرقي، وبالتالي قدراته الثقافية.¹¹³ من هنا، اعتبر نفسه منقذ ألمانيا ومخلصها.¹¹⁴ وفي كتابه "كفاحي"، دوّن أن ألمانيا لا يجب أن يكون لها مكاناً وحيداً على سطح الشمس فحسب، بل دولة على أساس عرقي يكون على رأسها زعيم دكتاتوري، تمارس خلالها نفوذاً على كل الألمان القاطنين خارج الرايخ، وتصبح في يوم من الأيام سيدة الأرض. "فألمانيا، إما أن تكون قوة عالمية أو لا تكون".

وبهدف الحفاظ على نقاوة الدم الجرمانى، منع الزواج بين اليهود والألمان، بعدما صنّف الشعوب على أساس قاعدة تقول بتفوق الجنس الآري، وحلّ اليهود والعرب وفق لائحته في مركزين متدنيين. ورأى في اليهود عدواً يتحمل مسؤولية زرع الشرّ في ماضي ألمانيا وحاضرها،¹¹⁵ ذلك أنهم شكلوا دولة داخل الدولة، وأن عليه أن يستأصلهم ويحلّ "المسألة اليهودية" نهائياً، ليس في ألمانيا فحسب، بل في كل أوروبا.¹¹⁶ فعمل أولاً على مقاطعتهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال "قوانين نورنبرغ" (Nürnberger Gesetze) عام 1935، التي استعملها، ومعها "قوانين المواطن الألماني" (Reichsbürgergesetz)، و"قانون حماية الدم والشرف الألمانين" (Gesetz zum Schutz des deutschen Blutes und der deutschen Ehre)، من أجل اضطهاد اليهود، وتربية عرق بيولوجي ألماني نقي متفوق.¹¹⁷ وأدت سياسته هذه في مرحلتها

الأولى إلى دفع عدد من اليهود إلى مغادرة ألمانيا (اتفاق الترانسفير 1933 إلى فلسطين)،¹¹⁸ ومن ثم العمل على إبادتهم (المحارق) نهائياً في شرق أوروبا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.¹¹⁹

وعلى الرغم من موقفه المحترق للعرب، عمل هتلر، كما الرايخ الألماني قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها،¹²⁰ على استغلال حركة القومية العربية المهللة لحرب ألمانيا على بريطانيا وفرنسا واضطهاد اليهود، في سبيل تحقيق مصالح بلاده القومية، علماً أنه كان متوافقاً مع حليفته إيطاليا على أن منطقة شرق المتوسط هي من نصيبها بعد الحرب، فيما تطلع هو نحو العراق لوفرة نفطه.¹²¹

لكن عنصرية هتلر تجاوزت الأعراف الدنيا، ووصلت إلى الشعب الألماني نفسه، فكان يريد شعباً يتمتع بالصحة والقوة، لا يشكل عبئاً على مشروعه للسيطرة على أوروبا. متأثراً بما كانت تفعله إسبرطة اليونانية بأبنائها الضعفاء، أوحى بتلقيح بعض الفئات الألمانية المصابة بأمراض وراثية لمنعها من الانجاب، ودعا إلى التخلص منها، انطلاقاً من نظريته أن الألماني الحقيقي هو ذلك الشاب القوي الممتلئ بالعنفوان والصحة الجسدية. أما الضعاف غير الأصحاء كاليهود، فيجب أن ينفرضوا، لأنهم يضررون بالمجتمع الألماني الذي يجب أن يحيا.¹²²

ولتحقيق أهدافه، أقام هتلر دكتاتورية شمولية تقوم على الإرهاب والتخويف والدعاية والخداع والأكاذيب وقمع الحريات.¹²³ فسُط بوليسه السري "غستابو" (Gestapo) على كل أعدائه من الشيوعيين واليهود،¹²⁴ ما جعل الكثير من المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي والفنانين وأرباب النقابات يفرون من ألمانيا بعد مهرجانات إحراق الكتب "الهدامة" للفكر النازي، لتبدأ حقبة جديدة من الثقافة الألمانية.¹²⁵ وقوّى هتلر شعبيته داخل البلاد عبر الاهتمام بالاقتصاد والقضايا الاجتماعية والعمالية. وبحلول عام 1938، أدت سياسته الإنمائية والاجتماعية إلى خفض عدد عاطلين عن العمل بشكل حاد، وارتفاع المستوى الاجتماعي للسكان.¹²⁶ فروجت أجهزته أنه المنقذ لألمانيا من الكساد الاقتصادي والحركات الشيوعية والخطر اليهودي.¹²⁷

كما أقام هتلر اقتصاد التسلح للتحضير للحرب في زمن السلم، معتمداً على أصحاب المصارف ورجال الصناعة.¹²⁸ فشكّلت الصناعات العسكرية أساس الاقتصاد الألماني، الذي أصبح اقتصاداً عسكرياً منذ عام 1934.¹²⁹ وفي أيلول 1936، صرح غورينغ أمام رجال الصناعة أن المعركة التي توشك ألمانيا أن تخوضها تتطلب إنتاجاً صناعياً هائلاً، وأن البلاد على عتبة التعبئة العامة، لأنها في حالة حرب تقريباً، رغم أن الرصاصة الأولى لم تُطلق بعد.

هكذا، أصبح السؤال المطروح على المستويين الداخلي والخارجي بين عامي 1936 - 1939 هو التالي: من يوقف القومية الألمانية المتمثلة بهتلر في جنونه نحو الهيمنة العالمية؟ والجواب، أن أحداً لم يشأ قبل غزو بولندا التصدي لمشاريعه، خشية تورط العالم في حرب عالمية. لكن الدول الأوروبية أدركت آخر الأمر، وخاصة بريطانيا، أن طموحات هتلر لا حدود لها، وأن الزعيم الألماني لديه مشروعاً، ليس لأقامة ألمانيا الكبرى، وإنما إمبراطورية تهيمن على العالم.

في خريف 1937، بدأ هتلر يتحدث أمام هيئة الأركان في الجيش عن الحرب المقبلة ضد بريطانيا وفرنسا، وعن ضرورة توسيع رقعة ألمانيا، وصرح بأن "على كل جيل ألماني أن يقوم بالحرب في إحدى المرات... وأن الحرب هي أهم تربية للشبيبة الألمان".¹³⁰ ومن أجل ذلك، قضى على المعارضة لمشروعه داخل المؤسسة العسكرية، جاعلاً من نفسه القائد العام للجيش. وأصبحت

النمسا، منذ 11 تموز 1936، تدور في فلكه وتتلقى الأوامر منه.¹³¹ وما لبث هتلر أن احتلها في 12 آذار 1938 تحت شعار بناء "ألمانيا الكبرى"، واعتبار ما حصل "مسألة عائلية ألمانية".¹³² وأعلن هتلر في فيينا في مناسبة احتلالها: "بصفتي القائد ورئيس وزراء الأمة الألمانية والرايخ، أعلن أمام التاريخ من الآن وصاعداً دخول وطني (النمسا) في الرايخ الألماني".¹³³ وأعلن غوبلز صراحة أن: "المدافع تتكلم دوماً لغة جديدة".¹³⁴ أما الإنكليز والفرنسيون، فاكثفوا بتسجيل موقف احتجاج تجاه ضمّ ألمانيا النمسا.¹³⁵

إن التهديد بالمدفع، هو الذي مكّن هتلر من تصعيد الموقف في أوروبا والاستيلاء على مقاطعة "السوديت" (Sudetengebiet) التشيكية، التي كان أهلها ينطقون بالألمانية، ورضخ الإنجليز والفرنسيون مرة أخرى لمطالبه في مؤتمر ميونيخ في 29 أيلول 1938 تجنباً لاندلاع حرب.¹³⁶ فتشجع هتلر بالموقف الضعيف للدول الديمقراطية، واحتل العاصمة التشيكية براغ في 10 مارس 1939، رغم كلمة الشرف التي كان غورينغ قد قطعها للتشيكين بأن بلاده ليس لديها نوايا عدوانية تجاه براغ ولن تحتلها.

لم يبق أمام هتلر لتنفيذ مشروعه "الشرقي" سوى احتلال بولندا. فاستغل فشل التحالف بين القوى الغربية والاتحاد السوفياتي، وأبرم مع الأخير معاهدة "عدم اعتداء" في 23 آب 1939، وتم التوافق بينهما في بند سري على تقاسمهما "الغنائم" في بولندا وبحر البلطيق¹³⁷ وفي الأول من أيلول 1939، غزا هتلر بولندا، فيما توسع الاتحاد السوفياتي في جمهوريات البلطيق وأجزاء من بولندا. فلم تجد بريطانيا وفرنسا بدلاً من إعلان الحرب على ألمانيا. كانت حجة هتلر في احتلال بولندا هو توحيد الشعب الألماني، الذي فصل الممر البولندي إلى بحر البلطيق بموجب معاهدة فرساي بين بروسيا الشرقية وباقي ألمانيا، إضافة إلى مسألة دانزيغ (Danzig).¹³⁸

بناءً على سياسة هتلر التوسعية، انخرط العالم في حرب عالمية، فتمكنت ألمانيا بسهولة من احتلال الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا وفرنسا والبلقان، ثم شنت الحرب على الاتحاد السوفياتي عام 1941، بينما عجزت عن غزو بريطانيا. وما لبثت اليابان والولايات المتحدة أن تورطتا في الحرب، بعد شن الأولى هجومها على الأسطول الأميركي في بيرل هابر (Pearl Harbour) في 7 كانون الأول 1941.

VII - قومية ودولتان على أرض ألمانية حتى عام 1990

كانت الحرب العالمية الثانية حرباً شمولية مسارحها في أوروبا وإفريقيا وآسيا. فاستمرت حتى عام 1945، وعندما انتهت بهزيمة "دول المحور"، بلغ ضحاياها من القتلى والجرحى والمشوهين ملايين البشر، فضلاً عن تعديات على حقوق الإنسان، وارتكاب الجرائم والمجازر، وفوق كل شيء استخدام السلاح الذري ضد المدنيين. وقد أقام الحلفاء آخر عمل مشترك لهم بعقد محاكمات في نورنبرغ للقيادات النازية في ما يتعلق بجرائم الحرب.¹³⁹ أما هتلر، ففضل الانتحار، بينما أعدم حليفه موسوليني على أيدي مواطنيه الإيطاليين. أما بقية "مجرمي الحرب" من القيايين الألمان، فأحيلوا إلى محكمة نورنبرغ، فحكم على عشرة منهم بالإعدام، فيما انتحر غورينغ في زنزانته بتناول السم.¹⁴⁰

ومن النتائج السياسية للحرب، عودة الحدود الدولية في أوروبا إلى ما كانت عليه، باستثناء الحدود البولندية - الألمانية، وتراجع نفوذ بريطانيا وفرنسا لصالح قطبين جديدين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يتقاسمان العالم من ناحية النفوذ، بين كتلة شرقية تخضع للاتحاد السوفياتي ويُعبر عنها بـ "حلف وارسو"، وكتلة غربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية تكتلت في "حلف شمال الأطلسي" (الناتو).¹⁴¹

- مآزق القومية الألمانية: شعب واحد في دولتين

إثر هزيمتها في الحرب، فقدت ألمانيا وحدتها السياسية والقومية، وجرى تقسيمها إلى مناطق عسكرية محتلة بين الحلفاء. كما قُسمت برلين بدورها بين الحلفاء، ووضعت بداية تحت سلطة رباعية مشتركة إلى أن يحين اليوم الذي أصبح فيه مركزاً للحكومة الألمانية المنشودة.¹⁴² لكن سرعان ما توتر الوضع الدولي واتجه نحو حرب باردة، ما أسفر في عام 1949 عن انقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين: ألمانيا الاتحادية، التي سارت في سياسة الاندماج بالغرب،¹⁴³ وألمانيا الديمقراطية، التي ارتبطت بالكتلة الشرقية.¹⁴⁴ ومن خلال تقسيم ألمانيا أو تقاسمها وإضعافها، ضمنت أوروبا والعالم أمنهما بمنع تكرار الحرب.¹⁴⁵ فأصبح الألمان يعيشون في دولتين منفصلتين متعاديتين ومتباينتين في التطور الاجتماعي - السياسي - والاقتصادي،¹⁴⁶ بعدما قضت السياسة على وحدة الأرض والشعب والاقتصاد. أما من ناحية السكان والمساحة، فبلغ عدد سكان ألمانيا الديمقراطية يُعيد الحرب 19 مليوناً، مقابل حوالي 45.5 مليوناً في ألمانيا الاتحادية، ماعدا برلين.¹⁴⁷

حتى تشرين الأول 1990، تاريخ ذوبان ألمانيا الديمقراطية وانضمامها إلى ألمانيا الاتحادية، نهجت كل من الدولتين نهجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مغايراً للأخرى. فاعتمدت ألمانيا الاتحادية الديمقراطية والنظام الرأسمالي الليبرالي، والتعددية الحزبية، وانضمت إلى "حلف شمال الأطلسي"، وإلى السوق الأوروبية المشتركة، وحصلت على معونات اقتصادية منذ عام 1948 بموجب "خطة مارشال" (Marshallplan)،¹⁴⁸ ما مكنها من تحقيق معجزتها الاقتصادية في عهد كونراد أديناور (Konrad Adenauer 1876-1967).¹⁴⁹ وبسبب الانقسام الإيديولوجي والسياسي بينهما، أطلقت ألمانيا الاتحادية على غريمتها احتقاراً تسمية "المنطقة السوفياتية المحتلة". أما ألمانيا الديمقراطية، فسارت في نظام اجتماعي اشتراكي دكتاتوري قمعي، وأحادية حزبية تمثلت بـ "حزب الوحدة الاشتراكي الألماني" (Sozialistische Einheitspartei Deutschlands = SED)، وانضمت إلى "حلف وارسو"، وخضعت للإرادة السوفياتية، وجعلت من أراضيها قواعد للجيش الأحمر، ومن برلين (الشرقية) عاصمة لها. كما انضمت إلى "مجلس التعاون الاقتصادي" (Rat für gegenseitige Wirtschaftshilfe)، الذي كان يدور في فلك الاتحاد السوفياتي. فكانت حكومة ألمانيا الشرقية مجرد سلطة قمعية في مواجهة شعبها.¹⁵⁰

وباندلاع الحرب الباردة، حاول السوفييات عامي 1948/1949 الاستيلاء على برلين (الغربية)، فضربوا الحصار عليها. لكن الغرب أمّد المدينة المحاصرة بحاجاتها

عبر جسر جوي.¹⁵¹ وبسبب النظام الشيوعي وبطش الاحتلال السوفياتي، فرّ من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الاتحادية بين عامي 1949 و1961 حوالي 2.6 مليون نسمة، من ضمنهم سكان في برلين (الشرقية). لذا، أقامت حكومة ألمانيا الديمقراطية "جدار برلين" في آب 1961، مقسمة بذلك المدينة والشعب الواحد إلى شطرين وشعبين منفصلين، مبررة خطوتها بأن الجدار هو لحماية نفسها من الفاشية الحاكمة في ألمانيا الاتحادية.¹⁵² لكن الحقيقة، أن الجدار أقيم في أوج الحرب الباردة، كأزمة كوبا عام 1962.¹⁵³ وليس الجدار ما فصل بين أبناء الشعب الواحد فحسب، وإنما آلاف الجنود الألمان الشرقيين، المنتشرين على الحدود بين البلدين، فضلاً عن 10 آلاف جهاز إطلاق نار تلقائي آلي وحقول ألغام وحُفر عميقة.¹⁵⁴

أدى إنشاء كل من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وارتباطه بالحرب الباردة إلى اتهامات متبادلة بين الدولتين الألمانييتين حول تمثيل الشعب الألماني. فاعتبرت حكومة بون نفسها وبدعم من القوى الغربية وبنص دستوري أنها خليفة "الرايخ الثالث" والممثل الشرعي الوحيد للشعب الألماني التي من واجبها إعادة توحيد.¹⁵⁵ فاتهمت بون ألمانيا الديمقراطية بأنها صنّعة موسكو وليست شرعية، تحكمها أقلية شيوعية بعيدة عن الديمقراطية والتأييد الشعبي. فسارت منذ عام 1955 في سياسة لعزلها دولياً، مستخدمة في ذلك "سلاحاً" سياسياً - اقتصادياً عُرف بـ "مبدأ هالشتاين" (Die Hallstein Doktrin)¹⁵⁶، الذي قضى بقطع بون علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بكل دولة تعترف ببرلين الشرقية، لأن ذلك يزيد الانقسام في ألمانيا¹⁵⁷. فكان "مبدأ هالشتاين" سوطاً موجهاً ضد ألمانيا الديمقراطية في ما يتعلق بحصولها على الشرعية الدولية خارج المعسكر الشرقي، وضد دول العالم الثالث، التي كانت تعتمد على مساعدات التنمية الاقتصادية من ألمانيا الاتحادية، كي لا تُقدم على الاعتراف بحكومة برلين¹⁵⁸.

وفي المقابل، سارت حكومة برلين (الشرقية) بداية في سياسة تقوم على التنصل من إرث النازية وجرائمها، واعتبار نفسها ألمانيا الجديدة الساعية إلى السلام وإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا. فتوقعت حتمية انتصار نظامها الاشتراكي وسيادته على كل ألمانيا، ما يكفل محو الماضي النازي وعدم انطلاق حرب جديدة من أراضيها.¹⁵⁹ كما عمدت إلى إرباك علاقة ألمانيا الاتحادية بالدول الغربية والناطو،¹⁶⁰ والتشهير بها لدى دول العالم الثالث كدولة إمبريالية تسيطر عليها العناصر النازية،¹⁶¹ والتي من أرضها انطلقت حربان عالميتان. وبعد عام 1955، منذ أن أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بون وموسكو، تكرست نظرية الدولتين الألمانييتين، وجرى التعبير عنهما نهائياً ببناء جدار برلين عام 1961. فسارت ألمانيا الديمقراطية قُدماً في سياسة تقوم على الادعاء بأنها إحدى الدولتين اللتين خلفتا الرايخ الألماني، وأخذت تروج إلى أن حلّ المسألة الألمانية ومسألة برلين، لا يتم إلا سلماً من خلال معاهدة سلام بين الألمانييتين تعترف بموجبها كل دولة بالأخرى قانونياً.¹⁶²

ولتثبيت نظرية الدولتين الألمانييتين، بدا الصراع بين برلين وبون في العالم، وكأنه بين قوميتين متطاحنتين، مشحوناً بالإيديولوجية. فعمدت برلين إلى الانفتاح على دول العالم الثالث، بهدف الحصول منها على الاعتراف الدبلوماسي وتحقيق مقولة الدولتين الألمانييتين. صحيح أن اقتصاد ألمانيا الاتحادية ظل الأقوى عالمياً، إلا أن ألمانيا

الديمقراطية شكّلت ازعاجاً لها، خصوصاً بين عامي 1965 و1972، عندما تدهورت العلاقات بين القاهرة وبون وبالتالي بين العرب وألمانيا الاتحادية، بعد الكشف عن صفقات الأسلحة المقدمة من ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل، وردّ الرئيس عبد الناصر على ذلك بدعوة فالتر أولبرشت (Walter Ulbricht 1893-1973)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية، إلى زيارة مصر. فشكّل السلوك المصري تحدياً وخرقاً لمبدأ هالشتاين، خاصة عقب اعتراف بون بتل أبيب وبالتالي قطع دول عربية علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا الاتحادية. لكن أزمة عام 1965، كانت من الأشياء التي فرضت على بون في عهد حكومة براندت/شيل (Brandt/Scheel)، إعادة النظر في سياستها تجاه برلين. فتوقفت عن الإدعاء الأحادي لتمثيل الشعب الألماني، أي تخلت عملياً عن "مبدأ هالشتاين"، ما أفسح في المجال أمام دول العالم للاعتراف بألمانيا الديمقراطية.

بعد عام 1972/1973، بدأ تطبيع العلاقات بين الألمانيتين يسير تدريجياً عبر اتفاقات السفر والمواصلات وجمع الشمل والتعاون التقني والثقافي، فضلاً عن القروض المالية المقدمة من بون إلى حكومة برلين الشرقية بين عامي 1983 و1984،¹⁶³ تزامناً مع الانفراج الدولي بين الشرق والغرب، ما جعل البعض يعتقد أن نظرية الدولتين الألمانيتين تكرست حقيقة واقعة. فحكومة برلين، حققت هدفها بإرتكازها على اعتراف دولي، بينما أمّلت حكومة بون في أن تتمكن من خلال اتفاقاتها مع برلين من تحسين الوضع الإنساني في ألمانيا الديمقراطية وإعادة توحيد ألمانيا. فقلبت الأحداث في شرق أوروبا بين عامي 1989 و1990، كل التوقعات رأساً على عقب.

VIII - الوحدة الألمانية الآتية من "الشرق"

عندما قام أريش هونيكر (Erich Honecker 1912-1994)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطية في أيلول 1987 بزيارة إلى ألمانيا الغربية، اعتقد أن نظرية الدولتين الألمانيتين قد ترسخت إلى الأبد. لكن سياسة الرئيس السوفيياتي ميخائيل غورباتشوف (Michail Gorbatschow) (1931... في الانفتاح على الغرب، والتغيير السياسي والاقتصادي من الداخل، فضلاً عن التقارب مع واشنطن، وعلاقاته الاقتصادية القوية ببون، شكّلت تهديداً لمركز برلين تجاه بون وموسكو، حيث رفضت القيادة السياسية في برلين دعوات موسكو لإجراء إصلاحات داخلية أو التحول نحو الديمقراطية والنهوض باقتصادها المتداعي، مصرة على التمسك باشتراكيتها البالية. فكان هذا كافياً لأن تنتقل إليها عدوى الثورة.

إن انتهاء الحرب الباردة بفضل غورباتشوف، والتي كانت أساساً لقيام ألمانيا الديمقراطية واستمرارها، شكّل إسفيناً في شرعية ألمانيا الديمقراطية وما تمثله. صحيح أن الأخيرة لم تكن الدولة الشيوعية الأولى التي أنهت سيطرة الحزب الواحد، إذ سبقها إلى ذلك بولندا وهنغاريا، إلا أن التغييرات التي حصلت في البلدين الأخيرين، طرحت بحدة مصير ألمانيا الديمقراطية، التي لم تفهم على ما يبدو، ما حصل من تطورات في المعسكر الشرقي. حتى أن هيلموت كول (Helmut Kohl) (1930...)، رئيس الوزارة في ألمانيا الاتحادية، لم يتخيل يوماً أنه سيعيش ليرى ألمانيا موحدة، وكل ما تمناه أن تسفر الأحداث العاصفة في شرق أوروبا وتزايد عدم الرضى في ألمانيا الديمقراطية، عن إحلال قيادات شابة محلّ "الهرمة" في "حزب الوحدة الاشتراكي الألماني".¹⁶⁴ فصرح في 8

تشرين الثاني 1989، بأنه على استعداد لأن يقدم مساعدات اقتصادية إلى برلين تأخذ أبعاداً جديدة، إذا ما تخلى الحزب هناك عن أحادية السلطة، وسمح بالتعددية الحزبية، وضمن انتخابات حرة.¹⁶⁵

متأثرين بالأحداث في شرق أوروبا وبـ "البيريسترويكا" لغورباتشوف، عبّر الألمان الشرقيون عن رفضهم العيش في ظل النظام الشيوعي¹⁶⁶ بفرار عشرات الآلاف منهم من البلاد إلى النمسا فألمانيا الاتحادية عبر الحدود الهنغارية،¹⁶⁷ أو عبر السفارات الألمانية الغربية في براغ ووارسو.¹⁶⁸ وفي شهر تشرين الثاني 1989، اتسعت حركة النزوح، عندما فتحت تشيكوسلوفاكيا حدودها مؤقتاً مع ألمانيا الديمقراطية، ففر أكثر من 160 ألف شخص، تبع ذلك تظاهرات مطالبة بالإصلاح وبناتخابات حرة غير مزيفة، من دون أن تُطرح مسألة توحيد ألمانيا.¹⁶⁹ فجرت المطالبة أولاً بإصلاحات اجتماعية واقتصادية، ثم تحولت بعد ذلك إلى حركة ديمقراطية سياسية لإسقاط النظام الشيوعي وإعادة توحيد الشعب الألماني.¹⁷⁰

في الذكرى الأربعين لقيام ألمانيا الديمقراطية، في 6 تشرين الأول 1989، قمعت السلطات هناك بقسوة التظاهرات المعارضة لها في المدن الألمانية، ما دفع عشرات الآلاف من المواطنين في أنحاء البلاد إلى النزول إلى الشوارع. فكانت تظاهرات درسدن (Dresden) ولايبزيغ (Leipzig) وبرلين ومدن أخرى بين 3 تشرين الأول و9 تشرين الثاني 1989 إيذاناً ببداية النهاية للحكم الشيوعي.¹⁷¹ ففتحت المعابر الحدودية، وخاصة في برلين المقسمة، حيث اقتحمت الجموع المعابر وحطمت الجدار، وعند بوابة براندنبورغ (Brandenburger Tor)، تدفق آلاف المواطنين بالسيارات ومشياً على الأقدام إلى برلين الغربية، يتفحصون بالعين المجردة الديمقراطية الحقيقية التي سمعوا عنها من بُعد وعبر وسائل الإعلام، وينشدون الأغاني الحماسية محتفلين بهذه اللحظة التاريخية، فيتزودون من برلين الغربية بالسلع الكمالية والحياتية التي افتقدوها في ظل النظام البالي والأزمة الضاربة. كان اختراق جدار برلين لا يعني فتح الحدود والتحرر من دكتاتورية الحكم الشيوعي، بل إعادة اللحمة بين أبناء الشعب الواحد. كانت الجماهير تصيح: "نحن الشعب... نحن شعب واحد... وألمانيا هي وطننا الوحيد".¹⁷² وهذا ما شجع المتظاهرين على المطالبة برحيل الحكم الشيوعي. فاستقال هونيكير في 18 تشرين الأول تحت ضغط المكتب السياسي للحزب، وحلّ محله أيغون كرننز (Egon Krenz 1937...)، تبعه في الاستقالة مجلس الوزراء والمكتب السياسي للحزب في السابع من تشرين الثاني.¹⁷³

وفي ضوء هذه التطورات، استعمل هيلموت كول سياسة حكيمة تقضي بعدم استفزاز السلطات في ألمانيا الشرقية، أو القوى الحزبية والعسكرية السوفياتية المطالبة بحلّ المسألة على "الطريقة الصينية"¹⁷⁴. فرأى أن إنهاء تقسيم ألمانيا لا يتم إلا من خلال أوروبا موحدة.¹⁷⁵ فطرح خطة من عشر نقاط في 28 تشرين الثاني، قامت على إنهاء تقسيم ألمانيا وأوروبا، والحوّل دون حصول فوضى في ألمانيا الشرقية، وتقديم مساعدات عاجلة لها، وكسب التأييد الدولي لقيام حكومة ألمانية شرقية ديمقراطية وشرعية، ومن ثم عقد اتفاقات ثنائية بينها وبين ألمانيا الاتحادية تمهد لقيام كونفيدرالية بينهما.¹⁷⁶ فتمكن بذلك من تهدئة مخاوف الدول المجاورة بفضل الدعم الأميركي تجاه التحفظات الفرنسية والبريطانية والسوفياتية.¹⁷⁷ فألمانيا موحدة، أنعشت الذاكرة التاريخية لدى الأوروبيين بأن حربين عالميتين انطلقتا من ألمانيا، وأن إعادة توحيدهما قد يؤدي إلى ظهور "هتلر جديد". فأبلغ كول في اجتماع حلفي الناتو ووارسو في أوتاوا في شباط 1990 بأن ألمانيا ستكون "شريكاً جديراً بالثقة" في عملية بناء نظام سلمي في أوروبا، وأن أوروبا ستكون مستقبلاً ألمانيا. فلا وجود لألمانيا موحدة من دون الاندماج في أوروبا.¹⁷⁸ وعلى هذا الأساس، تفاوض كول مع القيادة

الجديدة في برلين. فلقاء تحمل حكومته مسؤولية الاقتصاد الألماني الشرقي المنهار والشؤون الاجتماعية والبنى التحتية وتثبيت العملة، طالب في المقابل بتطبيق النظام الاقتصادي الألماني الغربي كاملاً في ألمانيا الديمقراطية.¹⁷⁹

في منتصف كانون الثاني 1989، صرح هونيكر، رداً على أحداث شرق أوروبا، وما أشيع عن قرب سقوط جدار برلين، بأن "الجدار سيقى قائماً لمدة 50 سنة وحتى 100 سنة"¹⁸⁰. لكن تبين أن توق الشعب الألماني إلى الديمقراطية والحرية قد اختزل هذه السنوات الطوال بعشرة شهور قليلة لتكون كافية لسقوط الجدار الفاصل والبدء بظهور ألمانيا الموحدة. وهذا ما شجع كول على إعطاء الألمان الشرقيين جرعة جديدة من التفاؤل والأمل في ثورتهم، عندما خاطبهم في العاشر من تشرين الثاني 1989 بالقول: "أنتم لستم وحدكم في هذه الساعة التاريخية، وعليكم متابعة نضالكم من أجل بقاء الحرية... نحن نقف إلى جانبكم. نحن أمة واحدة".¹⁸¹

بُعِيد سقوط الجدار نهائياً، توالى الأحداث المتسارعة، وأهمها خمسة: محاولة فاشلة لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني بتقديم الوعود بإدخال الديمقراطية إلى البلاد؛ هجوم المتظاهرين في برلين الشرقية في 15 كانون الثاني 1990 على مبنى المخابرات الألمانية الشرقية؛¹⁸² بدء الحكومة الألمانية الاتحادية بخطوات للتأثير في الإصلاحات في ألمانيا الشرقية ووضع الأسس للوحدة السياسية والاقتصادية؛ الانتخابات البرلمانية الحرة للمرة الأولى في ألمانيا الديمقراطية في آذار 1990؛ وأخيراً، اتفاق وزراء الخارجية في "حلف شمال الأطلسي" و"حلف وارسو" في أوتوا في منتصف شباط 1990 على تصور مشترك لإعادة توحيد ألمانيا. ففتحت بذلك الطريق أمام مفاوضات "2 زائد 4"¹⁸³ في بون في الخامس من أيار 1990، وفي برلين وباريس على التوالي خلال شهري حزيران وتموز بحضور ممثلين بولنديين (مسألة الحدود الألمانية - البولندية)، وأخيراً في موسكو في 12 أيلول. وفي التاريخ الأخير، وقع وزراء خارجية الدول الست على "الاتفاق حول الوضع النهائي في ما يخص ألمانيا". فكان التفاهم الأميركي - السوفياتي في 16 تموز 1990 حول دخول ألمانيا الموحدة إلى الناتو، والمفاوضات الألمانية - السوفياتية الناجحة في موسكو والقوقاز، نقطتا تحول في موضوع إتمام الوحدة الألمانية.¹⁸⁴ فأصبحت الوحدة غير المتوقعة سابقاً واقعاً لا مفر منه، وقاب قوسين، حتى أن قلي براندت (Willy Brandt 1913-1992)، رئيس الوزراء الأسبق وواضع سياسة الانفتاح على ألمانيا الديمقراطية منذ مطلع السبعينات، قال جملته الشهيرة في المناسبة: "الآن يلتئم ما هو في الأصل واحد"، معتبراً أن تقسيم ألمانيا بواسطة الجدران الاسمنتية الفاصلة والأسلاك الشائكة ودوريات الموت هو ضد حركة التاريخ.¹⁸⁵

وأثناء ذلك، في 21 حزيران 1990، صوت البرلمان والبوندستاغ في ألمانيا الاتحادية لصالح إدخال ألمانيا الديمقراطية في اقتصاد السوق، واستبدال عملتها بالمارك الألماني، فضلاً عن اعتمادها نظام الضمان الاجتماعي المتبع في ألمانيا الاتحادية. وبعد تذليل العقبات مع الاتحاد السوفياتي في مسألة التعويضات المالية لانسحاب الوحدات السوفياتية من ألمانيا الديمقراطية،¹⁸⁶ ومع بولندا في مسائل الحدود، وتوصل موسكو وواشنطن إلى اتفاق حول دخول ألمانيا الموحدة إلى حلف الناتو، عُقد في الأول من تموز اتفاق بين الدولتين الألمانيتين تضمن مسائل ثلاث: الوحدة الاقتصادية، ووحدة العملة، والشؤون الاجتماعية.¹⁸⁷ وفي 23 آب 1990، وافق البرلمان في ألمانيا الديمقراطية على الانضمام إلى ألمانيا الاتحادية ابتداء من 3 تشرين الأول 1990، وفي 31 آب، جرى التوقيع على المعاهدة الثنائية المتعلقة بألية انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الاتحادية،

وعلى معاهدات "2 زائد 4" مع القوى الأربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. وفي الثالث من تشرين الأول، أصبحت أحكام القانون الأساسي المعمول به في ألمانيا الاتحادية سارية المفعول في ألمانيا الديمقراطية. فرفع على مبنى الرايخ الألماني علم ألمانيا الاتحادية لأول مرة منذ أكثر من أربعين عاماً. فانتهت ألمانيا الديمقراطية من دون سكب الدموع عليها. لقد تمكن الألمان من أن يعيشوا مرة أخرى تجربة الوحدة،¹⁸⁸ فكانت البداية على أساس مجتمعين في دولة واحدة.

IX – استنتاج

لقد تطلب تحقيق الوحدة الألمانية عام 1870 الكثير من الجهد الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري، وترافق مع مشكلات داخلية وخارجية: النشرذم السياسي، واقتصاد السوق غير الموحد، وما تُوثره وحدة ألمانيا في الجغرافية – السياسية لأوروبا. إن خوف النمسا وفرنسا من قومية ألمانية موحدة، كان له ما يبرره، وهذا ما ثبت بعد إلحاق الهزيمة بهما على يد بروسيا على التوالي عامي 1866 و1870، فأصبحت بذلك ألمانيا الموحدة أقوى قوة برية في وسط أوروبا. لكن عدم قبول الرايخ الألماني الاندماج في أوروبا في عصر الإمبراطور قلهلم الثاني، وسعي الأخير إلى تحويل بلده إلى قوة عالمية تنافس الدول الأوروبية الأخرى، مهد للصراع بين القومية الألمانية والقوميات الأوروبية الأخرى من منطلق إمبريالي. فكان هذا كافياً لتقف ألمانيا "وحيدة" في الحرب العالمية الأولى أمام بقية الدول الإمبريالية الكبرى.

وقد تكون كل من ألمانيا والقوى الدولية التي اجتمعت في فرساي عقب انتهاء الحرب مسؤولة عما حصل من تطورات في ألمانيا كانت وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية. فتحميل ألمانيا وحدها مسؤولية اندلاع الحرب، وفرض التعويضات المرهقة على الشعب والاقتصاد الألمانيين، وبالتالي عدم دمج ألمانيا بالنظام الأوروبي بعد الحرب وإقامة سلام عادل، هو ما أفسح في المجال أمام ظهور التطرف، وتأجج مشاعر العداة التاريخية لكل "غريب"، وعودة العسكارية البروسية القديمة لتظل برأسها منذ تسلم هتلر الحكم عام 1933. فكان سقوط حكومة فايمر وظهور الرايخ الثالث كمؤشرين على عدم اندماج ألمانيا في النظام الأوروبي بعد الحرب، وشهوات الانتقام من معاهدة فرساي وصانيعها، والتوسع في المجال الحيوي الشرقي لألمانيا، هي التي كانت تحرك الرايخ الثالث. وكما كان السعي إلى الهيمنة العالمية هو ما حرك قلهلم الثاني في مشروعه الإمبريالي العالمي، كذلك الحال، كانت الهيمنة العالمية في صلب مشروع هتلر، مع الفارق أنه أضاف إليها العنصرية.

ويبدو أن القوى الكبرى عملت من درسي الحربين العالميتين الأولى والثانية. فألمانيا موحدة هي مصدر قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، وخطر أيضاً على أوروبا والعالم، ما يستجوب إضعافها على الدوام. فكان تقسيمها وتقسيمها بين الغرب والشرق ذريعة لأكثر من أربعة عقود، في ضوء الحرب الباردة. صحيح أن ألمانيا انقسمت إلى دولتين ذات نظامين اجتماعيين مختلفين وتوجهات سياسية متناقضة، إلا أن ألمانيا الاتحادية اعتبرت نفسها منذ اليوم الأول لقيامها أن من واجبها إعادة توحيد ألمانيا. واللافت، أن هذه المسألة انسجمت مع التصورات التي كان مؤسسو ألمانيا الاتحادية قد وضعوها سابقاً. فراهن كورت شوماخر (Kurt Schumacher) على أن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا الاتحادية سيجعل من بلده مركز استقطاب وقوة جذب اقتصادي بالنسبة إلى ألمانيا الديمقراطية. أما كونراد أديناور، فاعتقد أن اندماج ألمانيا في الغرب،

سيزيد من قوتها في ما لو حصلت مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي حول مسألة إعادة توحيد ألمانيا. ومن جهته، أمن فلي براندت بأن التغيير في ألمانيا الديمقراطية إنما يحصل من خلال تقارب ألمانيا الاتحادية معها. وأخيراً، أدرك هيلموت كول أن إعادة توحيد ألمانيا مسألة يقررها عنصران: الشعب في ألمانيا الديمقراطية، والتوافق بين القوى الأربع المؤثرة في المسألة الألمانية. من هنا، استغل توق الشعب في ألمانيا الديمقراطية إلى الحرية، وانهيار الأوضاع الاقتصادية هناك، في ظل الأحداث في شرق أوروبا، لي طرح بمرونة ودبلوماسية عملية الوحدة، من دون أن يستفز السوفيات، وحتى البريطانيين والفرنسيين. وليضمن دعم الولايات المتحدة له، وافق على أن تكون ألمانيا "الجديدة" عضواً في حلف الناتو.

لقد سقطت حكومة ألمانيا الديمقراطية من دون أسف عليها، لأنها كانت إسماعاً على غير مسمى، فهي لم تعرف الديمقراطية أبداً، وقد لا يكون إطلاق تسمية "المنطقة الشرقية المحتلة" عليها مخالفاً للحقيقة. فقد خضعت للأوامر السوفياتية، وسيطر عليها نظام الحزب الواحد، وساد فيها قمع الحريات العامة والإعلامية، في ظل نظام اجتماعي قاهر واقتصاد لم يستطع أن ينافس نظيره في ألمانيا الغربية، أو أن يتمدد إلى خارج أوروبا الشرقية والعالم الثالث. ولهذا السبب، لم يكن النظام الاجتماعي الذي فرض على الألمان الشرقيين يعود إلى رغبتهم فيه، وإنما حصل في ظل قيادة دكتاتورية تابعة للسوفيات. في المقابل، تمكنت ألمانيا الاتحادية المندمجة بالغرب أن تكون، رغم تبعيتها للإميركيين، نموذجاً للتعددية السياسية والحزبية والاقتصاد القوي والاندماج الاجتماعي. فالأميركيون لم يتدخلوا في السياسة الداخلية لألمانيا الاتحادية، وكان يهتمهم التعاون الاستراتيجي. من هنا، كان على الألمان الشرقيين أن يتخلوا في لحظة واحدة عما "أنجزوه" خلال أربعين عاماً، لينضموا إلى ألمانيا الاتحادية بالشروط التي وضعتها مع الغرب والشرق.

لقد شكل انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية فرصة كبيرة أمام توحيد ألمانيا، وشكل هذا منعطفاً تاريخياً عالمياً، بالتزامن مع انتهاء الحرب الباردة. وعلى الرغم من كلفة الوحدة التي فاقت كل التصورات والتفكيرات، فإن إرادة التوحيد كانت أقوى من إرادة الانفصال. خلال القرن الثامن عشر كان الألمان موزعين على قرابة 360 دويلة وإمارة، وأصبحوا دولة موحدة بعد قرن من الزمن بفعل وضوح فكرة الوحدة لديهم وتشابك مصالحهم الاقتصادية ومتطلبات تكامل السوق، قبل السياسة. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين انقسموا في دولتين متعاديتين، فكان الاقتصاد وحرية الفكر والتعبير عاملان أساسيان في طلب الألمان الشرقيين الوحدة. كذلك، كانت المصالح الاقتصادية وراء قيام السوق الأوروبية المشتركة، ووصول دول السوق إلى مرحلة من التكامل الاقتصادي وشكلت حافزاً على قيام الاتحاد الأوروبي. فهل بإمكان العروبة وما تمثله من تاريخ مشترك ولغة وثقافة واحدة وتشابك مصالح، أن تكون عامل توحيد لإثنين وعشرين دولة عربية ما يجمعها هو أكثر ما يجمع بين دول الاتحاد الأوروبي؟ في الوحدة تكمن القوة والتصميم والإرادة الجماعية للدخول إلى المستقبل، وفي التشرذم والانقسام والتخاذل واضطهاد الفكر ودفن الديمقراطية تنال الهزيمة منا المرة تلو الأخرى. فعسى أن تعي الشعوب العربية قبل أنظمتها أهمية التوحيد والتلاقي لعالم عربي تنخره الأمية والجهل والمرض والفقر، ما عرف يوماً مذاق الديمقراطية، كبثته أنظمتها واضطهده في سجن كبير.

الحواشي

- 1 Guissepe Mazzini, <http://www.ohiou.edu/~chastain/ip/mazzini.htm>.
- 2 احتلت المنطقتان من قبل ألمانيا في حرب عام 1870، واسترجعتهما فرنسا عقب خسارة ألمانيا الحرب العالمية الأولى.
- 3 Ernest Renan, Qu'est-ce qu'une nation? Conférence faite du Sorbonne, le 11 mars 1882, in: http://ourworld.compuserve.com/homepages/bib_lisieux/nation01.htm
- 4 حول الرابطة العثمانية والجامعة الإسلامية، راجع دراسة عبد الرؤوف سنو، "تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية. من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني"، في: *المنهاج*، - الحلقة الأولى 4 (1996) ص 34-86، الحلقة الثانية، 5 (1997) ص 85-131.
- 5 انظر في هذا الخصوص: Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism, Urbana ect.* 1973.
- 6 حول مؤتمر باريس، أو المؤتمر العربي الأول عام 1913، راجع: وجيه كوثراني (تقديم ودراسة)، وثائق المؤتمر العربي الأول 1913. وكتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به. الدولة العثمانية وظروف نشأة الحركة العربية، دار الحدائق، بيروت، لا ت.
- 7 حسن الأمين، سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918-1920، رياض الرئيس للكتب والنشر بيروت 1998.
- 8 سامي خشبة: مصطلحات الفكر الحديث، ج2، ط مكتبة الأسرة، القاهرة 2006، ص 156.
- 9 في شأن الحركة العربية وألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، راجع: عبد الرؤوف سنو، ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين، بيروت 2007، الفصل الثاني من الكتاب. وحول الحرب العالمية الثانية، أنظر: Gerhard Höpp/Peter Wien/René Wildangel (Ed.), *Blind für die Geschichte? Arabische Begegnungen mit dem Nationalsozialismus, Zentrum Moderner Orient, Berlin, Klaus Schwarz Verlag Berlin, 2004*؛ وقد ترجم الكتاب إلى العربية محمد جديد بعنوان: عريان عن التاريخ؟! العرب وألمانيا النازية واليهود، وراجعه زياد منى، قدموس للنشر والتوزيع، بيروت/دمشق 2007.
- 10 Geschichte. Ein Auszug aus "Tatsachen über Deutschland", Herausgg. Vom Presse- und Informationsamt der Bundesregierung, Societäts-Verlag Frankfurt/Main 1996 , p. 2.
- 11 Geschichte. Ein Auszug, op. cit., p. 7.
- 12 محمد مخزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي (عصر النهضة)، طرابلس 1990، ص 178-185.
- 13 Peter Zolling, *Deutsche Geschichte von 1871 bis zur Gegenwart, Bundeszentrale für politische Bildung, Bonn 2005, p. 13.*
- 14 Sönke Neitzel, *Weltkrieg and Revolution 1914-1918/19, Bundeszentrale für politische Bildung, Berlin 2008, p. 13.*
- 15 انظر الفصل التاسع من كتابي: المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901، بيروت 1987.
- 16 Zolling, op. cit., p. 15.
- 17 دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، دمشق، 2002، ص 17.
- 18 من الألمان المؤيدين للثورة الفرنسية في ذلك الحين: الشاعر Friedrich Gottlieb Klopstock، الذي امتدحها في أشعاره؛ والشاعر والفيلسوف والمؤرخ Johann Christoph Freidrich von Schiller.
- 19 دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص 17.
- 20 نقلاً عن: خليل أحمد حيدر، "ذلك السراب الفادح الثمن"، في: *جريدة الاتحاد الإماراتية*، 7 آب 2005.
- 21 *Weltgeschichte in zehn Bänden, Band 6, übersetzt aus dem Russischem beim dem Deutschen Verlag der Wissenschaften, Berlin 1969, pp. 70-71.*
- 22 هذا النداء هو في الحقيقة سلسلة من المحاضرات بدأ فيشته بإلقائها في برلين المحتلة منذ 13 كانون الأول 1807، ثم نشرت في العام التالي.
- 23 William Lawrence Shirer, *Aufstieg und Fall des Dritten Reiches. Übersetzt aus dem Amerikanischen, Köln ect. N.d., p. 96.*
- 24 نقلاً عن: خليل أحمد حيدر، "ذلك السراب الفادح الثمن"، في: *جريدة الاتحاد الإماراتية*، 7 آب 2005.
- 25 Joh. Gottlieb Fichte, *Beiträge zur Berechtigung der Urteile des Publikums über die französische Revolution. Erster Teil: Zur Beurteilung ihrer Rechtmässigkeit (1793).* Beigefügt die

- Rezension von Friedrich von Gentz, hergg. von Richard Schottky, Hamburg 1973, 114f.
- Erwin Roth, Pruessens Gloria im Heiligen Land. Die Deutschen und Jerusalem, München 1973, p. 61. ²⁶
- Peter Viereck, Metapolitics: The Roots of the Nazi Mind. New York, 1961. ²⁷
- Friedrich Ludwig Jahn, in: **Wikipedia**: ²⁸
http://en.wikipedia.org/wiki/Friedrich_Ludwig_Jahn#cite_ref-1
- Deutschlandlied, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Deutschlandlied#Historical_background ²⁹
 وبين الحربين العالميتين، استعمل النشيد، فبنته حكومة فايمر، والنازيون في ما بعد.
- Joseph Grösses, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Joseph_G%C3%B6rres#Wirkungsgeschichte: ³⁰
 Ernst Moritz : wikipedia.org/wiki/Ernst_Moritz_Arndt#Franzosenhass_und_Antisemitismus ³¹
- Zolling, Deutsche Geschichte, p. 70. نقلا عن: ³²
- Shirer, Aufstieg, p. 97. ³³
- Die Arbeiterbewegung in der Revolution 1848/49، لكتاب مجهول. أنظر: ³⁴
<http://www.studentshelp.de/p/referate/02/5389.htm>
- Walter Bußmann, „Europa von der Französischen Revolution zu den nationalstaatlichen ³⁵
 Bewegung des 19. Jahrhunderts“, in: Theodor Schieder (Ed.), **Handbuch der Europäischen *Geschichte***, vol. 5, Stuttgart 1981, pp.75-77.
- Zolling, Deutsche Geschichte, p. 16. ³⁶
- عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901، بيروت 1987، ص 39-40. ³⁷
- سنو، المصالح الألمانية، ص 214-215. ³⁸
- بسام العسلي، المذهب العسكري الألماني 1750-1945، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1987، 131. ³⁹
- Richard H. Tilly, Vom Zollverein zum Industriestaat. Die wirtschaftlich-soziale Entwicklung ⁴⁰
 Deutschlands 1834 bis 1914., München 1990, p. 40.
- يجيب كتاب زيمان على كل المسائل المتعلقة بحال الاقتصاد الألماني ما بين التجزئة السياسية والاقتصادية إلى قيام الدولة الألمانية ⁴¹
 Wolfram Siemann: Vom Staatenbund zum Nationalstaat. Deutschland 1807–1870. Die ⁴¹
 الموحد عام 1870–1807. Deutschland 1807–1870. Beck, München 1995.
- أنظر حول هذا الموضوع: سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 214-216. ⁴²
- http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#cite_ref-18 ⁴³
- Industrielle Revolution, in: ⁴⁴
http://de.encyclopedia.msn.com/encyclopedia_761577952/Industrielle_Revolution.html
- http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#Bedeutung_des_Zollvereins ⁴⁵
- http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#cite_ref-50 ⁴⁶
- Deutsches Kaiserreich, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsches_Kaiserreich ⁴⁷
 بعد تأسيس الرايخ الألماني عام 1871، تحولت الدولة الألمانية (Deutsches Kaiserreich) إلى حيز تجاري وجمركي موحد. ⁴⁸
- Deutscher Zollverein, in: ⁴⁹
<http://hgisg.geoinform.fh-mainz.de/multi4/startTemplAll.php?gebiet=57>
- Deutscher Zollverein, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#cite_ref-47 ⁵⁰
- Richard H. Tilly, Vom Zollverein zum Industriestaat. pp. 42-44. ⁵¹
- Hans Mottek/Walter Becker/Alfred Schröter, Wirtschaftsgeschichte: راجع في هذا الخصوص: ⁵²
- Bondi, pp. 124, 128. ⁵³
- Hans Mottek/Walter Becker/Alfred Schröter, Wirtschaftsgeschichte Deutschlands. Ein ⁵⁴
 Grundriß, vol. 111, Von der Zeit der Bismarckischen Reichsgründung 1871 bis zur Niederlage ⁵⁴
 des faschistischen deutschen Imperialismus 1945, VEB Verlag der Wissenschaften, Berlin ⁵⁴
 1974, pp. 161-168.
- A. Sartorius von Waltherhausen, Deutsche Wirtschaftsgeschichte 1815-1914, 2. erg. Aufl., ⁵⁵
 Jena 1923, p. 135.

- Gerhard Bondi, Deutschlands Aussenhandel 1815-1870, Akademie – Verlag, Berlin 1958, p. 110. 56
- Manfred Görtenmaker: Deutschland im 19. Jahrhundert. 4. Auflage, Opladen 1994, p. 16. 57
- Von Waltherhausen, p. 168. 58
- J. Riesser, Zur Entstehungsgeschichte der deutschen Grossbanken mit besonderer Rücksicht auf die Konzentrationsbestrebungen, Jena 1906, pp. 23, 33-36. 59
- Walter Bußmann, „Vom Hl. Römischen Reich deutscher nation zur Gründung des Deutschen Reiches“, in: Theodor Schiller, *Handbuch der Europäischen Geschichte*, vol. V, op. cit., p. 483. 60
- Zolling, Deutsche Geschichte, p. 18. 492-486؛ ص المرجع السابق، 61
- هي الجمعية التي تشكلت في كنيسة باول (Paulskirche) بين 18 أيار 1848 و 31 أيار 1849، وانتخبت أول برلمان موحد لكل ألمانيا على أساس ديمقراطي، وأصدرت بناء عليه "دستور كنيسة باول" (Paulskirchenverfassung). ومع كل جهودها، فشلت الجمعية في تطبيق الدستور، بسبب رفض ملك بروسيا عرش الدولة الألمانية الاتحادية. 62
- Zolling, p. 22. 63
- Geschichte. Ein Auszug, p. 14. 64
- Bußmann, op. cited., pp. 497-498, 503,508-510. 65
- Olmützer Punktation, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Olm%C3%BCtzer_Punktation 66
- Geschichte. Ein Auszug, p. 15. 67
- نقلا عن: العسلي، المذهب العسكري الألماني 1750-1945، مرجع سبق ذكره، ص 133. 68
- Zolling, pp. 25-26. 69
- Dänisch-deutscher Krieg, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsch-D%C3%A4nischer_Krieg#Ergebnis 70
- Königreich Preußen, in: 71
- http://de.wikipedia.org/wiki/K%C3%B6nig_von_Preu%C3%9Fen#1. Einigungskrieg: Deutsch-D.C3.A4nischer_Krieg 72
- يُطلق عليها أيضاً اسم "معركة سادوفا" (Sadowa). 72
- العسلي، مرجع سبق ذكره، ص 134. 73
- http://de.wikipedia.org/wiki/K%C3%B6nig_von_Preu%C3%9Fen#1. Einigungskrieg: Deutsch-D.C3.A4nischer_Krieg 74
- Zolling, Deutsche Geschichte, p. 30. 75
- حشد "اتحاد شمال ألمانيا" أكثر من مليون جندي للعمليات والاحتياطيين الأول والثاني وقوات بديلة. 76
- Deutsch-Französischer Krieg 1870-1871, in: حول الحرب البروسية – الفرنسية، راجع: 77
- http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsch-Franz%C3%B6sischer_Krieg#E2.80.9ERache_f.C3.BCr_Sadowa.E2.80.9C 78
- Zolling, Deutsche Geschichte, p.28; نقلا عن: 78
- Zolling, p. 32. 79
- Zolling, p. 29. 80
- Armin Kössler, die Wirtschaftsinteressen des Deutschen Kaiserreichs in der Türkei 1871-1908 Freiburg 1981, p. 60. 81
- Kössler, p. 80. 82
- Deutsches Kaiserreich, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsches_Kaiserreich 83
- عن طريق طريق سلسلة من التحالفات: مع روسيا والنمسا "عصبة الأباطرة الثلاثة" (Drei Kaisersbund) منذ 1872، ومع النمسا/هنغاريا (1879)، ومع النمسا/هنغاريا وإيطاليا (1882)، ومع روسيا سراً (1887)، حاول بسمارك ان يعزل فرنسا ويحمي ألمانيا من شهوات انتقامها. 84
- Sönke, Weltkrieg und Revolution, p. 14. 85
- Grundmann, Gebhardt, Handbuch der deutschen Geschichte, vol. II, Hrsgg. Von Herbert 86
- Stuttgart 1973, p.331; .خاطب ماكس فيبر (Max Weber 1864-1920)، السياسي القومي وأحد أهم رواد علم الاجتماع، مواطنيه الألمان بالقول إن توحيد ألمانيا كان مجرد المدخل لدخول ألمانيا في سياسة عالمية، وعلى الألمان الكثير للقيام به في هذا المجال . Zolling, pp. 59-60 86
- Sönke, Weltkrieg und Revolution, pp. 16-17. 87
- مروان بحيري، أفردت. ماهان: أفكار وآراء حول القوة البحرية والشرق الأوسط كمفهوم إستراتيجي، في: *الفكر الاستراتيجي* 88

- العربي، 5 (1982)، ص 183 - 195. 89
- Sönke, Weltkrieg und Revolution, op. cit., pp. 14-16. 89
- زيارة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى طنجة عام 1905. 90
- ورسو الطراد الألماني "بانثر" (Panther) في ميناء أغادير عام 1911. 91
- نقلا عن: Zolling, Deutsche Geschichte, p. 66. 92
- حول هذا الموضوع، راجع الفصل الأول من كتابي: ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين. 93
- حول هذا الانتقام، راجع الفصل الثاني من كتابي: ألمانيا والإسلام، مرجع سبق ذكره، الفصل الثاني. 94
- Höpp/Wien/Wildangel, Blind für die Geschichte, op. cit. 95
- العالم العربي في وثائق سرية ألمانية 1937-1941، ترجمة رزق الله بطرس، مراجعة وتقديم نجدة فتحي صفوة، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص 16-17. 96
- Manfred Görtemaker, "Die Deutsche Frage in der internationalen Politik", in: *Der Weg zur Einheit, Information* 250, Überarbeitete Neuauflage 2005, p. 5. 97
- Geschichte. Ein Auszug, p. 17. 98
- Görtemaker, Die Deutsche Frage in der internationalen Politik, p. 6. 99
- Adolf Hitler, in: 100
- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%81_%D9%87%D8%AA%D9%84%D8%B1
- Shirer, Aufstieg, pp. 79-84. 101
- Zolling, p. 134. 102
- بيع من الكتاب 9473 نسخة في عام 1925، و6913 في عام 1926، و3015 في عام 1928. وفي العام الأول من رئاسة هتلر لمجلس الوزراء، ارتفع عدد النسخ المطبوعة إلى مليون، فحقق هتلر مكافأة قدرها مليون مارك، وإلى 6 ملايين نسخة في عام 1940، بعدما تحول الكتاب إلى ما يشبه الأنجيل بالنسبة إلى الكثيرين من الألمان. 103
- Shirer, Aufstieg und Fall des Dritten Reiches, op. cit., pp. 78-79.
- Shirer, Aufstieg, pp. 235-248. 104
- يُعتبر الكتاب الذي أشرف عليه كل من Peter Steinbach/Johannes Tuchel, Widerstand gegen die nationalsozialistische Diktatur 1933-1945, Bonn 2004 المقاومة ضد النظام الهتلري، من مجتمعية وسياسية وكنسية وعسكرية، فضلاً عن ردود فعل هتلر تجاه محاولة الانقلاب عليه في 20 تموز 1944. كما يتضمن الكتاب ثلاث أبحاث حول مقاومة اليهود لهتلر. 105
- Geschichte. Ein Auszug aus "Tatsachen über Deutschland", op. cit., p. 19. 106
- Hildebrand, Das Dritte Reich, p.21. في الاستفتاء، أعلنت نسبة 91% من ألمان السار رغبتها في الانضمام إلى ألمانيا. 107
- أعطى هتلر أوامره إلى قيادة الجيش بمضاعفة عدد أفرادها من 100 ألف إلى 300 ألف حتى تشرين الأول 1934. وفي الأول من نيسان 1935، بدأ تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية، وتقرر أن يصل عدد أفراد الجيش إلى نصف مليون جندي. كما بدأت البحرية الألمانية ببناء سفن حربية بحمولة 26 ألف طن للوحدة، بينما سمحت معاهدة فرساي ببناء سفن لا تزيد حمولة الواحدة منها عن 10 آلاف طن. وحصل الشيء نفسه في عملية إعادة بناء السلاح الجوي الألماني. حول نقض هتلر معاهدة فرساي، راجع: Hildebrand, p. 28. ؛ وقارن بـ Shirer, Aufstieg, pp. 271-274, 280-284.. 108
- كان هدف هتلر من هذا الاتفاق، إطلاق يد بريطانيا في البحار، مقابل حصوله على يد طليقة في أوروبا. واعتقد أنه بذلك يستطيع أن يصل إلى تحالف مع بريطانيا. انظر: Oswald Hauser, England und das Dritte Reich. 1.er Band: Eine dokumentarische Geshichte der English-deutschen Beziehungen, 1933-1936, Stuttgart 1972, pp. 120ff. 109
- Hildebrand, Das Dritte Reich, p. 20. ؛Zolling, pp. 164; 167. 110
- Shirer, Aufsteig, p.79. 111
- Adolf Hitler, in: 112
- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%81_%D9%87%D8%AA%D9%84%D8%B1
- Shirer, Aufstieg, p. 85. 113
- Zolling, p. 137. 114
- 115 Fritz Steppat, "Das Jahr 1933 und seine Folgen für die arabischen Länder des Vorderen Orients", in: Gerhard Schulz (Ed.), *Die Große Krise der dreißiger Jahre. Vom Niedergang der Weltwirtschaft zum Zweiten Weltkrieg*, Göttingen 1985, pp. 262-263.
- Hildebrand, Das Dritte Reich, pp. 40-41, 46- 47, 81-82. 116
- Hildebrand, Das Dritte Reich, p. 7. 117
- حول موضوع الترانسفير، راجع الفصل الثاني من كتاب عبد الرحمن عبد الغني، ألمانيا النازية وفلسطين 1933-1945، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1995. 118

- 119 من الدراسات الصادرة حديثاً وتتناول العنصرية منذ نشأتها في أوروبا في القرن الرابع عشر وتطورها في القرنين التاسع عشر والعشرين على أيدي النازيين، وارتباطها بالعداء للسامية، كتاب: George M. Fredrickson, *Racism: A Short History*, Princeton University Press 2003.
- 120 أنظر الفصل الثاني من كتابي، ألمانيا والإسلام.
- 121 حول كل المسائل العائدة لعلاقات ألمانيا بالعرب والمسلمين، راجع كتاب: Germany and the Middle East 1871-1945, edited by Wolfgang G. Schwanitz, Madrid 2004. Zolling, pp. 176-177.
- 122 يعالج كلاوس هيلديبراند المرحلة الأولى لدكتاتورية هتلر تحت عنوان "الاستيلاء على الحكم والمساواة بين الولايات الألمانية". راجع: Klaus Hildebrand, *Das Dritte Reich*, pp. 3-16.
- 123 بلغ عدد رجال الشرطة المساعدة التي أشرف هرمان غورينغ (Hermann Göring) على إنشائها وسخرها لحماية هتلر (50 ألف عنصر)، ومن ضمنها 40 ألفاً من وحدات "SS" (Schutzstaffel) و"SA" (Sturmabteilung). انظر: Klaus Hildebrand, *Das Dritte Reich*, op. cit., p. 4.
- 124 Zolling, pp. 159-160.
- 126 Zolling, pp. 167, 172-174.
- 127 Zolling, pp. 151-
- 128 Hildebrand, *Das Dritte Reich*, pp. 45- 51.
- 129 Hildebrand, *Das Dritte Reich*, pp. 10-12, 18-20. ؛ Shirer, *Aufstieg*, pp. 251-255.
- 130 نقلاً عن: Zolling, pp. 184-185
- 131 وافقت النمسا في هذا الاتفاق على اعتبار نفسها "دولة ألمانية"، وأن تتبع ألمانيا في سياستها الخارجية. Hildebrand, p. 27.
- 132 Shirer, *Aufstieg*, p. 330.
- 133 نقلاً عن: Zolling, p. 183.
- 134 Zolling, pp. 183-184.
- 135 Shirer, *Aufstieg*, pp. 330-331.
- 136 Zolling, pp. 185-186.
- 137 Shirer, *Aufstieg*, pp.497-502.
- 138 حول التطورات، من احتلال تشيكوسلوفاكيا وبولندا إلى الاتفاق الألماني – السوفياتي، راجع: Shirer, *Aufstieg*, pp. 399-502.
- 139 Anton Egner u. A., *Geschichte 13: Die Welt auf dem Weg ins 21. Jahrhundert*, Schroedel Verlag 2003, pp. 41-43.
- 140 Gerhart Binder, *Geschichte im Zeitalter der Weltkriege. Unsere Epoche von Bismarck bis heute*, vol. 2, 1945- bis heute, Stuttgart 1977, pp.878-879.
- 141 World War II, in:
- 142 http://en.wikipedia.org/wiki/World_War_II#Casualties_and_war_crimes
- Anton Egner u. A., *Geschichte 13: Die Welt auf dem Weg ins 21. Jahrhundert*, , pp. 30-34.
- 143 Görtemaker, *Die Deutsche Frage*, pp. 7-8.
- 144 Hermann Weber, „Die Gründung der DDR“, in: **Deutschland Archiv** 9 (1984), pp. 964-968;
- Egner, *Geschichte*, pp.92-94.
- 145 Görtemaker, *Die Deutsche Frage in der internationalen Politik*, op. cit., p.4, 6-7.
- 146 Gerhart Binder, vol. 2, 1945- bis heute, Stuttgart 1977, pp: 900-902.
- 147 Deutschland 1945-1949,in: <http://geschichteverein-koengen.de/DtTeilung.htm>
- 148 Egner, *Geschichte*, pp. 22, 46.
- 149 بورغن وبير، موجز تاريخ ألمانيا الحديث، ترجمة شفيق البساط، دار الحكمة، لندن 2005، ص 70-114.
- 150 لتفاصيل وافيه عن المرحلة الأولى من تاريخ ألمانيا الديمقراطية بين عامي 1949 و1971، أنظر وبير، مرجع سبق ذكره، ص 115-137.
- 151 *Geschichte. Ein Auszug*, pp. 26-27.

- Deutsche Demokratische Republik, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Berliner_Mauer#cite_ref-0 152
Egner, Geschichte, pp.105-107, 130. 153
يورغن ويبر، موجز تاريخ ألمانيا الحديث، ص 273. 154
Heinrich End, Zweimal deutsche Aussenpolitik, Köln 1973, pp 25-28. 155
- Peter Hünslener, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den 156
arabischen Staaten von 1949-1980, Frankfurt/Main usw. 1990, 19, 69; Hans-Joachim
Spanger/Lothar Brock, die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, Opladen 1987, p. 286.
- يُعتبر اعتراف ألمانيا الاتحادية بالاتحاد السوفياتي عام 1955 وتبادل العلاقات الدبلوماسية معه أول خرق لإدعاءات ألمانيا الاتحادية 157
بتمثيلها الأحادي الشعب الألماني. انظر: Heinrich End, op. cit., pp.36ff. 158
كانت حكومة برلين تروج إلى أن "مبدأ هالشتاين" مرتبط بابتزاز اقتصادي، راجع:
Spanger/ Brock, op. cit., pp 286-287.
- PAAA Abt.7/807,"Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und 159
die Zukunft Deutschlands ", 17/7/1962.
- المشروع السوفياتي - الألماني/الشرقي(1954-1955) لتحديد ألمانيا بهدف عرقلة اندماج ألمانيا الاتحادية في الغرب، أنظر 160
Helmut Kistler, Die Bundesrepublik Deutschland,
Bonn 1985, p138; Hillgrüber, Europa in der Weltpolitik der Nachkriegszeit (1945-1963), 2.
ergänzte Aufl. München/Wien 1981, 65.
- جا في إحدى الوثائق من ملفات أوتو غرونفول لعام 1956، أنه من أصل 38 جنراً في جيش ألمانيا الاتحادية، كان 31 منهم 161
من أتباع هتلر، إضافة إلى 100 عقيد و84 ملازم أول. أنظر:
SAPMO , BArch , NL 90/ 221, Bl. 93, 24.12.1956;
هذا فضلاً عن عدد من كبار القيايين السياسيين والموظفين في وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي. قارن حول الموضوع ب:
Dittmar, "DDR und Israel I", in *Deutschland Archiv* 7(1977), p 738;
- Die Deutschen und die Araber, Berlin(Ost) o.D., pp 26;
Michael Wolffsohn, Die Deutschland Akte, München, 2. Aufl. 1996, p 36;
PAAA, Abt.7/ 730, Duckwitz Aufzeichnung, Bonn 10.3.1960.
- BArch, SAPMO/NY90/221, Berlin 24.12.1956, Bl. 133. 162
Görtemaker, Die Deutsche Frage, p. 10. . 280, 211-210, 209, 206-202, 209, 211-210, 280. 163
ويبر، ص 353. 164
Die Berliner Mauer, op. cit., p. 146. 165
في الواقع، بدأت حركة الاحتجاج على النظام الدكتاتوري في 12 كانون الثاني 1989، عندما تظاهر ما بين 200 و800 شخص 166
في مدينة لايبزيغ مطالبين بحرية التعبير والرأي والاجتماع. ومنذ ذلك التاريخ، اتسعت هذه الحركة. أنظر:
Bernd Lindner, Die demokratische Revolution in der DDR 1989/1990 Bundeszentral für
politische Bildung, Bonn 1998, pp. 7-14.
للحكم في ألمانيا الديمقراطية، بدءاً من كانون الثاني 1989 وردود فعل السلطات عليها.
وخلال ثلاثة أيام من فتح الحدود الهنغارية - النمساوية أمام مواطني ألمانيا الديمقراطية، تدفق نحو 15 ألف شخص إلى ألمانيا 167
الاتحادية.
- Egner, Geschichte, p. 149. 168
Hans – Hermann Hertle, Die Berliner Mauer//The Berlin Wall. Monument des Kalten
Krieges//Monument of the Cold War, Bundeszentrale für politische Bildung, Bonn 2007, p. 140;
Görtemaker, Zusammenbruch des SED-Regimes, op. cit., pp.21, 23-24.
- ويبر، ص 359-360. 169
Lindner, Die demokratische Revolution, op. cit., pp. 15-18, 25-32.. 170
المناسبة، وجاء فيها: ما هي هذه الحياة التي تتحول فيها الحقيقة إلى أكذوبة؟ ما هي هذه الحياة التي تدفن الحرية فيها؟ ما هي هذه الحياة
حيث العجائز يحكمون. والناس يُقتلون على الحدود يُقتلون؟ ما هي هذه الحياة حيث يطبع الخوف الحياة يوماً، وحيث النهاية لا نهاية
لها؟ ما هي هذه الحياة، حيث الثقة معدومة بين الجار وجاره، حيث الناس لا يبنون معاً؟ ما هي هذه الحياة، حيث تموت الأحلام، ولا
شيء يمكن توريثه، سوى الموت؟ ما هي هذه الحياة، حيث كل شيء للأقلية، ولا مخرج للضعفاء؟ ما هي الحياة التي تفتقد إلى الحب،

- وحيث الناس يتجمدون تدريجياً؟ وختم الشاعر أبياته بالقول: "ما هي هذه الحياة التي نعيشها؟؟؟ على المرء أن يعيش، ولكن هنا!! (في ألمانيا الديمقراطية). Lindner, p. 69.
- 171 حول الانتفاضات والتظاهرات في ألمانيا الديمقراطية بين آب وتشرين الأول 1989، راجع: Lindner, Die demokratische Revolution, pp. 82-105.
- 172 نقلاً عن: Hertle, Die Berliner mauer, op. cit., p.156.
- 173 Manfred Görtemaker, "Zusammenbruch des DED-Regimes. Der Weg zur Einheit", in: **Information** 250, Überarbeitete Neuauflage 2005, p. 21.
- 174 Görtemaker, „Beginn der deutschen Einigung. Der Weg zur Einheit“, in: **Information** 250 Überarbeitete Neuauflage 2005, p. 33.
- 175 إلى ألمانيا الديمقراطية لإقفال الحدود ومنع الفرار منها. ويبر، ص 364.
- 176 Görtemaker, Beginn der deutschen Einigung, p. 37. و Lindner, p. 130.
- 177 Egner, Geschichte, p. 162.
- 178 Görtemaker, Die Verhandlungen mit den Vier Mächten. Der Weg zur Einheit, in: **Information** 250, überarbeitete Neuauflage 2005., op. cit., pp. 52; Egner, Geschichte, p. 160.
- 179 Görtemaker, Beginn der deutschen Einigung, p. 42.
- 180 Hans – Hermann Hertle, Die Berliner Mauer, p. 139.
- 181 Görtemaker, Beginn der deutschen Einigung, op. cit., p.34. نقلاً عن:
- 182 Egner, Geschichte, p. 149.
- 183 وهو المشروع الأميركي "2 زائد 4" (Zwei plus Vier)، أي الدولتان الألمانيتان إلى جانب الدول الأربع، وقضى بتفاوض الدولتين الألمانيتين على المسائل الاقتصادية والسياسية والقانونية أولاً، وبعد ذلك تقوم الدول الأربع، مع الدولتين الألمانيتين، بتوضيح الأوجه السياسية الخارجية لعملية الوحدة، ومنها مسائل السيادة، وضمان الحدود، وعدد الجيش الألماني، وعضوية ألمانيا الموحدة في حلف الناتو، والتدابير الأمنية مع جيرانها، وانسحاب القوات الحليفة من ألمانيا. راجع: Manfred Görtemaker, Verhandlungen mit den Vier Mächten, pp. 51-52.
- 184 ويبر، ص 419-421.
- 185 Görtemaker, Zusammenbruch des SED-Regimes, op. cit., p. 32.
- 186 بلغت الكلفة الإجمالية التي دفعتها ألمانيا الاتحادية إلى الاتحاد السوفياتي لبناء شقق للعسكريين السوفيات العائدين إلى بلادهم خلال السنوات الأربع التالية 7.8 مليار مارك، إضافة إلى 3 مليار مارك كقرض من دون فائدة. أما مجمل المبلغ الذي دفع، فبلغ 12 ملياراً. ويبر، ص 423.
- 187 Manfred Görtemaker, „Probleme der inneren Einigung. Der Weg zur Einheit“, in: **Information** 250, überarbeitete Neuauflage 2005, pp. 61-73.
- 188 Egner, Geschichte, p. 149.

Periodical

مؤتمر: الصورة المعادية الغرب – الصورة المعادية للشرق. تنظيم:

Bundesstadt Bonn/Kulturamt/Evangelisches Forum Bonn/
Katholisches Bildungswerk Bonn, Feb. 10th, 2006.

الحروب الصليبية والصليبية الجديدة في الفكر العربي المعاصر

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

عندما استولى الجنرالان البريطاني والفرنسي غورو، على التوالي، على القدس ودمشق في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، اعتبر الأول أن ذلك نهاية الحروب الصليبية، فيما وقف الثاني عند ضريح السلطان صلاح الدين في دمشق ليقول عبارته الشهيرة: ها قد عدنا يا صلاح الدين، في إشارة إلى الحروب الصليبية. وعقب أحداث 11 أيلول 2001، قال الرئيس الأميركي بوش أنه سوف يشن حملات صليبية على الإرهاب الإسلامي، في إشارة إلى المهمة التي تريد أن تضطلع بها الولايات المتحدة على مستوى العالم من أجل الحرية. فهل يدل هذا على استمرار الحروب الصليبية في وعي الغرب، أم أنها كانت زلة لسان بفعل تأثير الحدث؟ إن الإجابة على هذا التساؤل ليست الغاية من مداخلتني هذه. لكنني أريد أن أجعل من هذا التساؤل مدخلاً لمقاربة موقف العداء الإسلامي تجاه الغرب، هذا الموقف الذي يُؤسس على الحروب الصليبية، مصطلحاً وفكرة وأهداف، نتيجة التجربة التاريخية للشرق مع الغرب، والاعتقاد بأن الإسلام لا يزال مستهدفاً من قبله بروح صليبية، مروراً بمرحلة الاستعمار وقيام دولة إسرائيل، وصولاً إلى المذابح التي شهدتها البوسنة وكوسوفا والحرب الأميركية على أفغانستان والعراق.

لقد قمت بالاطلاع على العديد من المؤلفات المعاصرة التي كتبت في بعض البلدان العربية، بالإضافة إلى كتب مدرسية وعشرات المواقع الالكترونية، حيث تبرز ثلاثة مواقف تجاه الغرب: الموقف الإسلامي، والموقف القومي العربي والموقف اليساري - الماركسي.

1- **الموقف الإسلامي:** لقد تبين أن الصورة الطاغية عن الغرب هي التي ترى فيه خطراً على الإسلام والثقافة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الأدبيات الإسلامية وتحديداً العربية منها، لم تستعمل بناتاً مصطلح الحروب الصليبية، فإن مصطلح "الحروب الصليبية" أو "الصليبية الجديدة" تحديداً، بات يُستعمل في كتابات الإسلاميين بالتزامن مع الحرب التي كان يشنها الاستعمار الغربي على البلدان الإسلامية والعربية في العصر الحديث. فتستعاد "الحروب الصليبية" في الذاكرة الجماعية، مصطلحاً ومضموناً، كماض حزين مؤلم وحي لا يموت، واعتبارها حلقة من حلقات صليبية استعمارية متصلة غايتها القضاء على الإسلام كدين ومجتمع وثقافة وقيم. وبالاقتراب من التاريخ المعاصر وازدياد ضغط الاستعمار على البلدان العربية والإسلامية، تبدو صورة الغرب أشد سلبية، ويظهر هذا بوضوح بتقسام الوطن العربي ووعده بلفور والاستعمار الجديد وتأسيس دولة إسرائيل. ولا يقتصر موقف العداء العربي - الإسلامي على العالم الرأسمالي الغربي، حيث توضع الشيوعية والرأسمالية على قدم المساواة في العداء للإسلام، مع فارق وحيد أن الشيوعية لم تحمل اسم الصليبية. وفي جميع المؤلفات ذات التوجهات الإسلامية، فإن قوى الاستعمار بمؤسساتها التبشيرية والاستشراقية لا تزال تستهدف الإسلام عقيدة ومجتمعات لإضعاف الرابطة بين المسلمين. فالتبشير ما هو سوى حرب صليبية من دون سلاح، كما جاء على لسان الرسائل، لإثارة النعرات الطائفية والسيطرة على الشرق وضرب الحرف العربي والقيم الإسلامية، فيما الاستشراق هو المصنع الفكري الذي يمد المستعمرين بمواد علمية وثقافية وعسكرية لتحطيم الإسلام والقضاء على فكره.

2- **الاتجاهات القومية العربية:** يغيب في المؤلفات ذات الاتجاهات القومية مصطلح الصليبية الجديدة، عندما يجري تناول علاقة الشرق بالغرب في العصر الحديث والمعاصر، ويُستعمل بدلاً منه مصطلحا الاستعمار والإمبريالية. فتشدد المؤلفات على تأمر الاستعمار على العرب وخذاعهم والتكرار لوعوده لهم، ومنع البلدان العربية من تحقيق نهضتها وقيام وحدتها عبر التأسيس لمشكلات دينية وعرقية في الوطن العربي. لكن بعضها يرى جوانب إيجابية للتبشير والإستشراق، وأخرى سلبية.

3- **المؤلفات اليسارية والماركسية العربية:** تساوي بين العثمانيين والأوروبيين كقوى استعمار للوطن العربي، وترى أن استهداف الشرق كان حتمياً بفعل التطور الاجتماعي والرأسمالي والصناعي في الغرب والتنافس بين القوى الاستعمارية. من هنا، تنتظر هذه الحملات الصليبية على أنها مشروع استعماري - استيطاني لاستعباد الشعوب، وإلى المستشرقين على أنهم عنصرين ومتعصبين وحاقدين على التاريخ العربي والإسلامي ومزيفين ومشوهين له خدمة لأغراضهم الاستعمارية.

ومن المعروف، أن النظرة الكلاسيكية الإسلامية تقسم العالم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب، مع كل ما يمثله هذا التقسيم من تعددية دينية وثقافية وقيمية مقابل العالم المسيحي. ومع تدفق العرب والمسلمين نحو سورية وغزوهم مصر وشمال إفريقيا وإسبانيا التي كانت مناطق مسيحية، كثر الجدل بين الإسلام والمسيحية، بالتزامن مع شن الغرب هجومه المرتد على الإسلام من خلال حملات الفرنجة (الحروب الصليبية) وقسله في الشرق، وتحقيقه النجاح في الغرب (الأندلس). فأسست هذه الحقبة واقترائها بالمظالم والإعمال الوحشية والانتقام التي نفذها الغرب ضد المسلمين، لنظرة إسلامية عميقة الشرق تقوم على كراهية للغرب. وتحفل كتب التاريخ والأدب والكتب المدرسية العربية المعاصرة بالعديد من الأوصاف حول الحروب الصليبية في الشرق وفي إسبانيا، وحول الأهداف الاستعمارية للكشوفات الجغرافية لتطويق العالم الإسلامي والاستيلاء عليه. ولا تزال هذه الأوصاف مستقرة في أذهان الأجيال المتعاقبة على مختلف مستوياتها. ويمكن أن تنسحب صورة عداة الشرق للغرب على الحروب التي شنها العثمانيون في شرق أوروبا تحت شعار الجهاد، وشكلوا في بعض مراحلها تهديداً لأوروبا الغربية، قبل أن يبدأوا تراجعهم عن شرق أوروبا وتسقط أسواقهم وولايتهم الواحدة تلو الأخرى وتقلس ماليتهم وماليات ولاياتهم، بالتزامن مع هجوم الاستعمار على البلاد الإسلامية في آسيا ووسطها وفي جنوب روسيا.

لقد كشف تقدم أوروبا على حساب الإسلام في مجالات العلوم والسياسة والمجتمع والاقتصاد واتجاهات العلمنة بوضوح عن مدى السبق الجذري الذي حققه الغرب على الشرق في المجالات كافة، وأصبح السؤال المركزي أمام العرب والمسلمين هو التالي: كيف يمكن للعالم العربي - الإسلامي أن يستكشف ذاته، ويحدد موقعه تجاه ما حوله ويقاوم التحدي المادي والمعنوي القادم من أوروبا؟

لقد حاولت تيارات عربية وإسلامية عدة تلمس أسباب تراجع الإسلام أمام الغرب. فطالب بعضها بالاعتدال عن الغرب في الجانب التقني، لكنه رفض العلمنة والإصلاحات المستوردة وأي تطعيم ثقافي أو قيمي يأتي من أوروبا ونظمها الاجتماعية، معتبراً ذلك محاولات لسلب المسلمين نهائياً عن إسلامهم. ولا تزال هذه النظرة موجودة حتى اليوم. فهناك حذر إسلامي من مطالبة

الغرب المسلمين بنوع من التنوير للدخول في الحداثة. إن إصلاح المجتمعات الإسلامية لا يتم، وفق الإسلاميين المتشدين، من خارج الشريعة والتقاليد الإسلامية والقيم الإسلامية، والتصدي للغرب يكون بتقوية الروابط بين المسلمين. في المقابل، رأت قلة من المفكرين المسلمين أن المخرج هو في التجديد وفي إعادة تفسير القرآن وفق سلطة العقل، وأن هناك مصادر أخرى، إلى جانب القرآن والسنة، يمكن بواسطتها توجيه المجتمعات الإسلامية من دون الخروج عن التعاليم الأساسية وقيم الإسلام. وهناك فئة قليلة رأت أن الحلّ يكون في فصل الدين عن الدولة. ومع ذلك، فإن غالبية المسلمين كرهت الغرب ورفضت كل ما يأتيها منه، وخصوصاً التطعيم الثقافي. وبرأينا، فإنه لا يمكن حصر عداة الشرق للغرب في الثقافة وحدها، بل في ما تعرض له العالم العربي - الإسلامي على يد الاستعمار عسكرياً واقتصادياً.

كانت الحرب العالمية الأولى أشبه بكارثة على العرب وعلى الدولة العثمانية، وفتحت الباب لعداء جديد مبني على الماضوية. سقط العالم العربي تحت الانتداب الأجنبي بعدها، من دون أن يحقق وحدته المنشودة، فيما ألغى الكماليون الخلافة العثمانية، فكان هذا إذناً بنهاية الشرعية الإسلامية ومركز دار الإسلام، وفق رأى بعض الفقهاء. لقد ولد الوضع الجديد في العالم العربي كراهية خاصة تجاه الغرب لا تزال تتشبث بقوة في الذاكرة الجماعية العربية. فلا يكتب تاريخ هذه الحقبة إلا من مؤامرة الغرب على العرب وعلى الخلافة العثمانية. هذه النهاية الحزينة للوحدة العربية وللخلافة العثمانية، رأى مسبباتها، عرب ومسلمون، في التآمر الغربي - الصهيوني. وعندما أعلن عن قيام دولة إسرائيل، اعتبر أحد الباحثين هذا الحدث بمثابة الحملة الصليبية العاشرة.

مقترحات عامة

- اعتبار الفتوحات الإسلامية والعثمانية لأوروبا والحروب الصليبية في الشرق والغرب، وحقبة الاستعمار الأجنبي للبلدان العربية والإسلامية، مراحل ماضية يجب درسها واستيعابها تماماً وتجاوزها والاستفادة منها في الحاضر للتأسيس على علاقات تفاهم بين الشرق والغرب.

- يجب التأسيس على أن الإسلام (الشرق الإسلامي) والمسيحية (الغرب) ليسا عدوين، بل يشكلان جارين عليهما أن يسعيا إلى فهم بعضهما بعضاً لكي يتعايشا ويتعاونوا، وأن أحداً منهما لا يريد تدمير الآخر. وهنا، يجب رفض نظرية هانتغتون حول صراع الحضارات، ونظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ وانتصار الحضارة الغربية.

- إن الجهل بالشيء هو أحد أسباب سوء الفهم بين الغرب والشرق. من هنا، يجب إيجاد فهم أعمق بالإسلام بين فئات الجيل الجديد في الغرب، وأن يعزز الغرب سياسة التسامح تجاه المسلمين في أوروبا، مقابل نظرة انفتاح إسلامية على أوروبا وعدم البناء على ماضيها، وبأنها ليست على الدوام ذات أهداف استعمارية تجاه العالم الإسلامي، وإنها تستطيع أن تقدم له المساعدة في شؤون كثيرة. وهذا يتحقق من خلال:

- أ- عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة بين الشرق والغرب للبحث في موضوعات ثقافية وحضارية وسياسية واقتصادية تهم الفريقين.
- ب- تقوية التبادل الإعلامي والتلفزيوني، وإعداد برامج حول العالم الإسلامي وموجه إليه. ويمكن الاستعانة بمفكرين ورجال دين مسلمين للتناظر التلفزيوني لشرح الإسلام في الغرب بوجهه الصحيح.

المطلوب من العرب والمسلمين:

- أن يبدأوا الإصلاح بأنفسهم بالطريقة التي تطرحها أفعالهم وقيمهم وأنماط سلوكهم وتفكيرهم في أذهان العالم المعاصر، وذلك كي يعرفوا إلى أي مدى تجعل صورتهم الجديدة الغرب يتعاطف معهم ومع قضاياهم
- على المسلمين الاعتراف بأنه لا يمكن تأسيس علاقات تفاهم مع الغرب من دون التخلي عن نظرية دار الإسلام ودار الحرب. لقد انتهى الوقت الذي يمكن فيه اعتماد هذا التقسيم والمصطلحات. هناك دور مهم للمسلم، وهو أن يشعر المواطن في الغرب أنه ليس مهدداً من قبل الإسلام من خلال المتفجرات والطائرات الخ...
- إعادة تفسير مفاهيم إسلامية واعتبار أن الإسلام ليس في حالة جهاد، خصوصاً ما يمارس اليوم ويطال الأبرياء والمدنيين. وذلك، يخفف كثيراً من حالة الخوف الموجودة في الغرب من إسلام إرهابي.
- أن تبدل الدول الإسلامية جهوداً في سبيل إقرار المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والإداري وفي القضاء على الفساد.

المطلوب من الغرب:

- على الغرب أن يتوقف عن النظر إلى الإسلام وإلى الشعوب الإسلامية من وجهة نظر التمرکز على الذات، والاعتراف بأن المسلمين هم أيضاً أصحاب حضارة يمكنهم أن يساهموا في رخاء الإنسانية وتقدم الحضارة العالمية.
- إن نظرة العداة الإسلامية تجاه الغرب ليست نتاج موقف ثقافي فحسب. فهناك من الأسباب السياسية والاقتصادية في علاقات الغرب بالشرق، تجعل من الشرقيين يعتقدون أنهم لا يزالون مستهدفين من قبله. على الغرب أن يزيل كل أسباب الخوف المترسبة في وعي المسلمين تجاههم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إيجاد معايير أخلاقية وعدالة في العلاقات الدولية وفي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وليس اعتماد سياسة الكيل بمكيالين والانهياز السافر ضد مصالح المسلمين. بمعنى آخر: عندما يشعر العربي والمسلم أنهما ليس مهددين من قبل الغرب في دينهم وثقافتهم وأراضيهم، فإن ذلك يخفف كثيراً من الاحتقان ومن صورة العدو. إن قيام غرب مسيحي عادل، هو الذي سيخفف من الأصولية الإسلامية المسلحة. إن الأشخاص الذين قاموا بعمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول، لم يكن يحركهم الفقر ولا الجوع، وإنما كراهية السياسة الأميركية الأحادية والكيل بمكيالين.

- على الغرب التوقف عن دعم أنظمة عربية فاسدة تابعة له متجهة لتمثيل مصالحه. حتى اليوم، لا يزال الغرب متناقضاً مع طروحاته حول العدالة والديمقراطية وحق تقرير المصير التي تتجسد على أرض الواقع هيمنة وإشباع مصالح، وتكون النتيجة تربع أنظمة قمعية على رقاب الشعوب.
- على الغرب أن يساهم في حلّ المسائل السياسية والاقتصادية بينه وبين الشرق الإسلامي، ما يخفف كثيراً من التفسيرات الدينية للقضايا والمشكلات. فلا يعود المسلمون يفكرون في أنهم في حالة صراع مع الغرب. كما سيخف العنف بالتالي بانخفاض عدد المتطرفين. فيزول عنف الإسلاميين. وفي هذا المعنى، يمكن للغرب أن يتعرف أكثر على مشكلات الفقر والجوع والتخلف والبيئة في العالم الإسلامي والمساهمة في معالجتها. إن الشرق الإسلامي على استعداد للاقتباس عن الغرب والتعلم منه في النواحي الإدارية والاجتماعية والثقافية، وليس صحيحاً بأن العرب معادون للثقافة الغربية. بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سياق نمو الوعي القومي العربي، ظهرت اتجاهات تسعى للنهل من الغرب، من العلمنة إلى الزواج المدني، ولم يقف في وجهها أي عائق. لكن، قيام أنظمة دكتاتورية في العالم العربي، مدنية وعسكرية، مدعومة من الغرب، أفشل هذا المنحى، وجعل الطرح الاشتراكي يحل محل الطرح القومي العربي بالتزامن مع هجوم الاستعمار الجديد والحرب الباردة. وعندما فشل الطرح الاشتراكي، حل محله الطرح الإسلامي، كان ذلك بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة وطرح نظرية صدام الحضارات والنظام العالمي الجديد، الذي جعل الإسلام عدواً للغرب.
- على الغرب، وخصوصاً أوروبا، أن تعمل على حلّ المشكلات الدولية، وبخاصة تلك التي تعنى بالعرب والمسلمين، كقضية فلسطين، وقضية العراق وجنوب السودان وأفغانستان، وألا تبقى تدور في فلك الولايات المتحدة. كما على أوروبا أن تعمل على خلق نظام الثنائية القطبية، للعودة إلى التوازن السابق في العلاقات الدولية.
- على الغرب أن يجد السبل والوسائل لإزالة مخاوف العرب والمسلمين من العولمة والنظام الاقتصادي الجديد. فالمسلم يخشى أن يبقى على قارعة الطريق السريع للعولمة أو أن يُجرّف من طريقها.

Book review by me

السفير 2009/12/5

عن تقي الدين الصلح في ذكراه

الكتاب: تقي الدين الصلح. سيرة حياة وكفاح
المؤلف: عمر زين
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، جزآن، بيروت 2007.

أن يكتب المحامي عمر زين عن الرئيس الراحل تقي الدين الصلح، هو أمر يختلف عن أي شخص آخر يقوم بهذه المهمة، لأن عمر زين ليس مؤرخاً، بل كان رفيقاً وصديقاً وتلميذاً ومستشاراً لهذه المدرسة الوطنية التي علمته دروساً في سلوك دروب الحياة والسياسة. فمنذ أن التقاه للمرة الأولى حتى رحيله، نظر عمر زين إلى الصلح «كزعيم ومعلم وقائد... وحالة لبنانية عروبية ووطنية خاصة...». هذه الكلمات القليلة المعبرة تروي سيرة تقي الدين الصلح ونهجه وتاريخه الوطني والعروبي، حياة صاحب الطربوش الأحمر، هذا الطربوش الذي رافقه طيلة حياته ونادراً ما ترجل عن رأسه، حتى أنه رافقه إلى مثواه الأخير. وعن طربوشه، قال الصلح إنه يرمز إلى «الارتباط بالتراث، وليس هناك ما يمنع الإنسان من أن يقوم بالاتصال بكل ما هو حديث ويبقى محتفظاً بتراته.»

حدد زين الهدف من وراء تأليف كتابه، وهو رغبته «... في استدعاء الحالة اللبنانية الأصيلة لتكون حاضرة في هذا المنعطف التاريخي الذي يمر به لبنان... من أجل استدعاء الآباء المؤسسين للإسهام في الواقع اللبناني المرء، ومحاولة لاستلهام روحه ومبادئه (روح تقي الدين الصلح) حتى تعين على تجاوز الحالة الراهنة، حالة الاحتراب التي تنذر بالسوء». وكان الكاتب يريد أن يقول لنا إن لبنان يفقد اليوم رجالات الاستقلال الكبار لتلمس طريق الخلاص من الأزمات التي تضربه منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين. لذا، جعل مؤلفه بانوراما على مساحة قرن، لتأريخ مسيرة تقي الدين الصلح وأخذ العبر والدروس منها، فضلاً عن دوره في العمل السياسي، وكشاهد على عصر غزير بأحداثه التاريخية وتحولاته الخطيرة التي يتابعها زين بدقة وموضوعية لافتتين، في مجلدين على مدى 1349 صفحة وعشرات الصور الفريدة: الحربان العالميتان الأولى والثانية وتوسطهما ثورة عربية كبرى ضد العثمانيين، وتآمر غربي على مصير المشرق العربي، ونشوء حركة القومية العربية، وولادة دولة لبنان الكبير وعقد الميثاق الوطني، واستقلال لبنان والبلدان العربية وتهويد فلسطين. ولا تتوقف هذه التحولات عند حدود إنشاء الكيان الصهيوني، بل شملت الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلاً عن حرب لبنان بين عامي 1975 و1990، التي شكلت طعنة لآمال تقي الدين الصلح في أن يرى بلده وطناً لجميع أبنائه، لا مزرعة لطوائف تتنازع وتتقاتل، وخارج يتلاعب بمصير هذا الوطن الصغير بأيدٍ لبنانية.

بذاكرته التي لا تخونه أبداً، وأيضاً بالوثائق والصور التي ينفرد بامتلاكها نوعاً وكماً، وبالمقالات التي كتبت عن تقي الدين الصلح ومراسلاته مع أصدقائه، أو المقابلات التي أجريت معه، يستعيد عمر زين مشواره الطويل مع تلك الزعامة اللبنانية ومسيرتها ونضالها، فيقدم لنا سجلاً عن الصلح في المدرسة والجامعة، وفي العمل في مجالات التدريس والصحافة والأدب والدبلوماسية والحركة

الجمهورية، ثم خوضه معاركه السياسية والانتخابية ودخوله إلى البرلمان والوزارة، وصولاً إلى تبوئه رئاسة الحكومة بين عامي 1973 و1974، وعجزه عن تشكيل حكومته الثانية في العام 1980 .

إنها مسيرة طويلة مشرفة بالفعل لرجل تشرب الثقافة العربية وانفتح على الثقافتين الفرنسية والأميركية وانغمس في أحداث وطنه ومحيطه رافضاً العنف وداعياً إلى الحوار والاعتدال، ما مكّنه من وضع منهج يقوم على الوطنية والانفتاح على الآخر والاعتراف به وتفهم طموحاته. فكان عميق التفكير مرهف الأحاسيس وشجاعاً بمشاعره الوطنية، من دون أن يبتعد عن العروبة المتأصلة في عائلته، حتى عن إنسانيته، إذ وجد نفسه يعيش هموم الشعوب وسعيها إلى التحرر من رواسب الاستعمار، مسخراً قلمه كصحافي للدفاع عنها وطرح قضاياها. إن الجمع ما بين اللبنانية والعروبة، هو ما جعل تقي الدين الصلح مقبولاً من جميع اللبنانيين، وأن يكون له أصدقاء من مختلف طوائف البلاد. فإصراره على خصوصية لبنان في محيطه العربي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ورفضه الانجرار وراء تيار إسلامي، وعمله بصمت على الميثاق الوطني مع يوسف السودا وغيره من رجالات الاستقلال، جعله يحظى باحترام القيادات المسيحية، لقد اعتبر الصلح أن مهمته الوطنية تقضي بأن يقنع المسيحيين بالعروبة التي لا تذيبهم في محيطهم العربي، وكان يقول: «لقد صنعنا من لبنان حوض سباحة صغيراً يتدرب فيه المسيحيون قبل أن نأخذهم إلى البحر العربي الكبير». أما تمسكه بالعروبة ودعمه القضايا العربية المصيرية، فجعله مرحباً به في أوساط المسلمين، الذين طالبهم بالولاء للبنان أولاً. من هنا، مكّنته مواقفه الوطنية من تشكيل «حكومة كل لبنان»، عشية تخمّر كل مكونات حرب لبنان، من شرخ طائفي وتدخل الخارج نصيراً لهذا الفريق اللبناني أو ذاك .

لقد عرف تقي الدين الصلح بوطنيته وبعده عن الطائفية والمذهبية اللتين اعتبرهما أشد وباء يصيب لبنان. ففي العام 1936، مثل أعيان كل من صور وصيدا وجبل عامل في ذكرى أربعين الملك فيصل الأول. وهو وإن لم يستطع إلغاء الطائفية السياسية خلال رئاسته للحكومة، لأن المناخ الطائفي عشية حرب لبنان العام 1975 كان شديد التطرف والهيّاج، لكنه تمكن من تطبيق شعاره «كل الوظائف لكل الطوائف»، من دون أي اعتبار لحصر وظيفة ما بطائفة معينة. وهذا ما يحملنا على الافتراض أن تقي الدين الصلح كان بإمكانه تحقيق إنجازات أكثر على صعيد إلغاء الطائفية السياسية، في ما لو عاشت حكومته أكثر من عام ونصف، ولو كانت أوضاع لبنان أقل تشنجاً وتوتراً .

ويستوقفنا في كتاب عمر زين موقف تقي الدين الصلح من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. كانت إسرائيل تريد إخراج لبنان من دائرة الصراع معها. في المقابل، عمل الصلح على أن يكون لبنان في صلب القضية الفلسطينية كدولة مساندة لا دولة مواجهة. ورأى أن لبنان، بحضوره الدولي والدبلوماسي، يستطيع أن يساند القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، فيما تهتم دول المواجهة العربية بالعمل العسكري ضد إسرائيل، تحت الشعار الذي أطلقه الرئيس عبد الناصر: «ما يؤخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، معتبراً أن ألف قرار أممي لا يعيد الأراضي العربية المحتلة. فأرسل فؤاد نقّاع، وزير الخارجية في حكومته إلى أميركا الجنوبية للدعاية للقضية الفلسطينية. وتبين أن ما حققه نقّاع كان شديد الفعالية، بحيث استاءت إسرائيل من «الحرب» الدبلوماسية التي يشنها عليها لبنان في المهجر. ولما رأى الصلح أن الصحافة اللبنانية أهملت الحديث عن رحلة نقّاع، استقبل وزير خارجيته في مطار بيروت تقديراً لنجاحه في مهمته، خارفاً

بذلك كل الأعراف البروتوكولية. لقد اعتبر الصلح أن خروج المنظمات الفلسطينية من لبنان العام 1982 كان اليوم الأقسى في حياته، وأنه إذلال للعرب قبل الفلسطينيين. إلا أنه كان واقعياً كفاية، في ظروف حرب لبنان، انه لا يمكن حل المسألة اللبنانية بمعزل عن القضية الفلسطينية . وفي تشرين الثاني 1988، رحل رجل التوازنات والاعتدال، فكتب بلال ضاهر في جريدة اللواء البيروتية بتاريخ 30 تشرين الثاني ما يلي: «تقي الدين الصلح... مات... عملاق آخر من عمالقة لبنان هوى... صرح كبير من صروح الاستقلال تلاشى... ركن من أركان الدولة غاب... رحل... وفي قلبه المفعم بالوطنية والإخلاص والوفاء، خوف رهيب على الكيان وعلى الوطن». فهل خوف هذا الزعيم الوطني في محله؟

عبد الرؤوف سنو

الجامعة اللبنانية

Periodical

لبنان، المجتمع والدولة حتى مطلع القرن الحادي والعشرين
قراءة في مقومات التعايش الطائفي وتطوره وممارساته

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة

اللبنانية

1- الإطار النظري والفرضية

المصطلحات التي تنضوي في خانة علم الاجتماع عديدة. ثمة مصطلحان منها في ما يتعلق بموضوعنا يحددان طبيعة العلاقات بين المجموعات البشرية:
أ - **التعايش (Coexistence)**، ويعني قيام مجموعات بشرية مختلفة في النواحي الإثنية أو الدينية أو العرقية بالعيش معاً على رقعة جغرافية في ظلّ نظام سياسي، مع احتفاظ كل مجموعة

بهويّتها وتقاليدها وقيمها وأنماط عيشها وعاداتها وأعرافها الخاصة.¹⁸⁸ وهذا النمط من التعايش ينطوي على جدلية الوفاق والنزاع بين هذه المجموعات.¹⁸⁸

ب - **المجتمع المتلاحم (Coalescence)**، وهو حالة انصهار بين مجموعات تميل إلى التعددية الدينية أو الإثنية، ما يؤدي إلى قيام وحدة تسفر عن ظهور أمة واحدة وهوية واحدة جامعة، بعدما تتخلى كل مجموعة عن خصائصها.¹⁸⁸ فينشأ في هذا المجتمع نظام سياسي مركزي مهيم.

والجدير بالذكر، إلى أن المجتمعات تميل حالياً إلى التعددية الدينية والإثنية، أي إلى التعايش، وليس إلى التلاحم. لكن العامل المؤثر في قيام علاقات تعايش راسخة، هو تحقيق العدالة وسيادة الديمقراطية والمساواة، والاعتراف بالآخر، وعدم تسلط مجموعة على أخرى. على عكس ذلك، يؤدي التمييز والتهميش إلى ظهور نزعة التفوق لدى الأقليات، ما يقوي من مشاعر الخصوصية لديها.

قبل الحرب في لبنان عام 1975 وفي أثنائها، استعمل اللبنانيون مصطلح **التعايش** للدلالة على حالة العلاقة المجتمعية الطائفية القائمة على مفهومي الوفاق والنزاع. وبعد عودة السلام إلى لبنان عام 1990، أخذوا يستعملون بكثرة مصطلح **العيش المشترك**¹⁸⁸ للدلالة عن الرغبة في بناء مجتمع متلاحم. وقد ورد المصطلح الأول في **اتفاق الطائف** عام 1989 وفي الدستور اللبناني عام 1990، وفي الإرشاد الرسولي عام 1997. وفي الأونة الأخيرة، بدأ مصطلح **العيش الواحد** يظهر في الأدبيات السياسية للتدليل على حالة انصهار مجتمعي متقدم على **العيش المشترك**. وبالرغم من ذلك، لا يمكن الحديث علمياً وعملياً، عن نجاح المنظومتين الأخيرتين (**العيش المشترك** أو **العيش الواحد**)، إذ أن هناك فرقاً واضحاً بين الحديث عن **العيش المشترك** و**العيش الواحد**، وإطلاق العبارات الوطنية الطنانية حولهما، وبين الممارسات والسياسات التي تدل على الطائفية والمذهبية والنفاق السياسي والتكاذب الاجتماعي.¹⁸⁸

تحاول هذه الدراسة أن تجيب على تساؤلات حول **العيش المشترك**، انطلاقاً من ماهية النظام السياسي اللبناني في الماضي والحاضر، والحالة المجتمعية التي تتمخض عنه. وفي مقدمة هذه الأسئلة: لماذا لم يتحوّل النظام الاجتماعي - السياسي في لبنان، حتى اليوم، من نظام تعايش طوائفي إلى نظام عيش مشترك حقيقي؟ وهل الطائفية - السياسية هي العائق لبلوغ ذلك، أم إنها، بعد تجميلها بمساحيق الديمقراطية والمساواة، يمكنها أن تكون الحل؟ هل يعود تجدر الطائفية - السياسية فينا إلى النظام السياسي القائم أم إلى البنية الطائفية، أم إلى كليهما معاً؟ هل يمكن للديمقراطية التوافقية، التي يجري الحديث عنها كل يوم، أن تنهي حالة التعايش الطائفي المتأرجح بين النزاع والوفاق، وتحوله إلى عيش مشترك حقيقي؟ هل هناك عوامل أخرى تحول دون الوصول إلى انصهار وطني حقيقي؟ وماذا نقول عن الثقافة والهوية والانتماء، واما يدور في محيط لبنان العربي والإقليمي؟

من هنا، تطرح هذه الدراسة الفرضية التالية: إن حالة التعايش الطائفي القائمة في لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر، مروراً بتأسيس دولة لبنان الكبير وصولاً إلى دولة الاستقلال، لا تزال تراوح مكانها ما بين حدّي النزاع والوفاق، وإن **اتفاق الطائف** وتعديل الدستور، لم ينفلا لبنان إلى

حالة عيش مشترك أو عيش واحد حقيقيين، بسبب بقاء مكونات التعايش الاجتماعي - الطائفي - السياسي على حالها.

وفي يقيننا، ثمة خمسة معالم تدلّ على استمرار حالة التعايش وعدم الوصول إلى صيغة عيش مشترك أو عيش واحد، وهي: 1- استمرار النظام الطائفي - السياسي على حاله. 2- بقاء الثقافة والهوية كمحددتين للصراع الطائفي. 3- حالة اللاندماج المجتمعي. 4- ديمقراطية لبنان المستحدثة. 5- العامل الخارجي.

2- النظام الطائفي - السياسي: إرث الماضي الحيّ

متى بدأت الطائفية تتأسس، وتصبح ركناً أساسياً في كل من الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان؟ ولماذا يستمر إرثنا الطائفي - السياسي في تكبيرنا واقتحام حاضرنا والاستحواذ عليه؟

* التماسس الطائفي ماضياً

لم يشهد جبل لبنان حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عنصر تفجير طائفي يذكر، إذ ظلت النزاعات الحزبية والتحالفات الإقطاعية والسياسية، حتى ذلك الحين، أقوى من الطائفية. وكان بإمكان تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية أن يوحد ما بين أقطاب الثنائية الدينية بعيداً عن الاعتبارات الطائفية، وأن يكون مرتكزاً للتعايش. إلا أنه، مع تأثر لبنان بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة العثمانية بفعل الامتيازات الأجنبية، وبفعل التنظيمات العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وتدخل أوروبا في الدولة العثمانية لمصلحة الملل غير الإسلامية،¹⁸⁸ تغيرت العلاقات الوظيفية بين الطوائف اللبنانية وخرجت النزاعات عن إطارها الحزبي - الإقطاعي، وتحولت إلى تناقضات اجتماعية - سياسية وصراعات طائفية دموية، ما لبثت أن أفرزت نظاماً يقوم على الانتماء الطائفي والتعصب الطائفي وتقسيم البلاد على أسس طائفية، ألا وهو نظام القائمقاميتين،¹⁸⁸ الذي ابتدعه الدول الكبرى عهد ذلك.

لم يكن نظام القائمقاميتين، الذي فرض على لبنان منذ عام 1842، وقضى بتقسيم جبل لبنان إلى منطقتين (قائمقاميتين) سوى مشروع لضرب وحدة الجبل، وإدخاله في نفق الطائفية - السياسية والتناحر الطائفي.¹⁸⁸ منذ ذلك الحين، لم تعد الحزبية ولا التحالفات الإقطاعية ما يميز العلاقات السياسية والاجتماعية، وإنما الانتماءات والاعتبارات الطائفية التي ستقوم على الممارسة السياسية المستندة إلى الرابط الديني بشكل أساسي. وفي حينه، عبر أحد المراقبين الأجانب عن مساوئ نظام القائمقاميتين وانعكاساته على التطور الاجتماعي والسياسي في لبنان، فوصفه بالفوضوي، لأنه أدخل البلاد في نفق الطائفية.¹⁸⁸

بعد أقل من عقدين على اعتماد نظام القائمقاميتين، عاد جبل لبنان موحداً من جديد من خلال النظام الأساسي للمتصرفية عام 1861 وتعديلاته عام 1864.¹⁸⁸ إلا أن هذا التوحيد (= النظام الجديد) ارتكز على الطائفية - السياسية، حيث اعترف هذا النظام بست طوائف دينية (الموارنة والأرثوذكس، والكاثوليك والدروز والسنة والشيعة)، ولكل منها ممثلان اثنان.¹⁸⁸ لكن الموارنة اعترضوا على تلك المساواة، وطالبوا باعتماد **الأكثرية العددية** باعتبار أنهم يمثلون ثلثي السكان في الجبل. فتم لهم ذلك عام 1864، وحصلوا على أربعة أعضاء،¹⁸⁸ واختير رئيس مجلس الإدارة من بين الموارنة. وسوف ترتبط قاعدة التمثيل الطائفي وتوزيع السلطات والصراعات عليها، منذ ذلك الحين، بـ **الديموغرافيا المشاغبة**.¹⁸⁸ ففي عام 1912 طالبت الطائفة المارونية بمقعد خامس لها استناداً إلى **الأكثرية العددية**، وحصلت عليه.¹⁸⁸ غير أن تنامي الديموغرافية الإسلامية منذ تأسيس **دولة لبنان الكبير**، جعل الموارنة يتراجعون عن قاعدة التناسب على أساس **الأكثرية العددية**، وراحوا يصرون على **التعددية الحضارية والديمقراطية التعددية**¹⁸⁸ و**الديمقراطية الطائفية**. فكيف تحولت الديموغرافيا، زيادة أو نقصاناً،¹⁸⁸ إلى عامل مزعزع للاستقرار بين الطوائف مع إنشاء **دولة لبنان الكبير**؟

* استشارة الطائفة في عهد الانتداب

حتى تأسيس **دولة لبنان الكبير**، ظلت نسبة المسلمين في جبل لبنان لا تتجاوز 20% من مجموع السكان.¹⁸⁸ وفي حينه، لم تشكل الديموغرافية الإسلامية تهديداً خطيراً للوجود المسيحي في الجبل. لكن هذا الوضع سرعان ما تغيرت ملامحه بعد إنشاء **دولة لبنان الكبير**، حين خسر المسيحيون تفوقهم الديموغرافي الساحق الذي عرفوه في جبل لبنان. واستناداً إلى إحصاء السكان عام 1932 الرسمي الوحيد، حقق المسيحيون تفوقاً طفيفاً على المسلمين (51.7% مقابل 48.3%). ومع ازدياد أعداد المسلمين في السنوات التالية، بدأت الديموغرافيا تميل لغير صالح المسيحيين، وظهر توتر مستمر بين الطائفتين، بعدما أجمت الزيادة في الديموغرافية الإسلامية مخاوف المسيحيين من أن يتحولوا إلى أقلية، ويذوبوا بالتالي في قيم المسلمين وثقافتهم.

ومن الناحية السياسية، كان للديموغرافيا الطائفية بُعد آخر يتعلّق بنصيب كل طائفة في مغانم النظام السياسي وارتباط ذلك بحجمها. إن الخوف من الزيادة الديموغرافية للمسلمين، جعل إميل إده يُطالب أثناء الانتداب الفرنسي على البلاد بلبنان صغير ضمن حدود جغرافية تضمن للمسيحيين بمختلف طوائفهم أكثرية ساحقة حتى 80%. كما حذر البطريرك الماروني إلياس الحويك، الرئيس إده آنذاك، بأنه سوف يندم "في أقل من خمسين سنة"، لأن الزيادة الديموغرافية المضطردة للمسلمين ستحول **لبنان الكبير** إلى دولة إسلامية،¹⁸⁸ باعتبار إن إنشاء لبنان مسيحي هو الذي يمكنه أن يؤمن للمسيحيين توازناً إستراتيجياً مع المحيط العربي - الإسلامي، وخصوصاً مع سورية، كما جاء في رسالة جورج سمنا إلى رئيس الوزارة الفرنسية.¹⁸⁸

وللحفاظ على مصالحهم وشخصيتهم، سار الموردنة¹⁸⁸ في خطة رباعية الأهداف حصلت على تأييد سلطات الانتداب الفرنسي ودعمها، هي:

- 1- الإبقاء على النظام الطائفي – السياسي في لبنان والدفاع عنه.
- 2- الاستحواذ على امتيازات تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم السياسية والاقتصادية بما أوتوا من قوة.
- 3- محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين والمسيحيين العرب والأرمن.
- 4- إيجاد هوية لبنانية تقوم على ميراث ثقافي وتاريخ خاص (=التعددية الثقافية).

وفيما كان المسلمون في مطلع الجمهورية اللبنانية مشدودين إلى الوحدة مع سورية غير مبالين ببلورة دور لهم في الحياة السياسية اللبنانية والإدارة الجديدة، كان المسيحيون، والموردنة خصوصاً، يوظفون نفوذهم في الإدارة اللبنانية برعاية فرنسية يضمن لهم تفوقهم السياسي والاقتصادي.¹⁸⁸ ففي المجلس النيابي، من الانتداب إلى الاستقلال، حصل المسيحيون على 17 مقعداً، مقابل 14 مقعداً للمسلمين. وتقلص هذا الفارق تدريجياً ليستقر مع الاستقلال على قاعدة 5/6.¹⁸⁸ وبالنسبة إلى المناصب الرئاسية الثلاثة، خست سلطات الانتداب مسيحيين بها، معظمهم من الموردنة، بالرغم من عدم تطرق الدستور اللبناني لعام 1926، إلى الانتماء الطائفي لمن يتولون هذه المناصب، ولا إلى أن الدولة اللبنانية لها دين معين.

يُعتبر عام 1932، مرحلة مفصلية في تحديد طائفة رئيس الجمهورية. ففي ذلك العام، وفي إطار التنافس الفرنسي – البريطاني على لبنان والصراع الداخلي داخل المعسكر الماروني على السلطة (إميل إده -بشارة الخوري)، تجاذب الساحة السياسية اللبنانية ثلاثة اتجاهات: أصر الاتجاه الأول على مارونية المرشح لرئاسة الجمهورية، فيما وافق أصحاب الاتجاه الثاني على تولي مسلم رئاسة الجمهورية، عبر دعم إميل إده وموردنة آخرين ترشيح الشيخ محمد الجسر للانتخابات الرئاسية عام 1932، وهو ما جعل سلطات الانتداب تعارض هذا الترشيح لأنها **"لا تقبل إلا أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً"**،¹⁸⁸ كان مسعى فرنسا للحفاظ على انتدابها على لبنان، يقتضي منها ترسيخ هيمنة المسيحيين.¹⁸⁸ أما الاتجاه الثالث، فهو إصرار الجسر على التمسك بترشيحه كمسلم، ومطالبته، في الوقت نفسه، بإحصاء سكاني لإظهار تفوق المسلمين العددي على المسيحيين. لكن المفوض السامي الفرنسي أعلن عن وقف العمل بالدستور، وحلّ المجلس النيابي وأجلّ الانتخابات الرئاسية.¹⁸⁸

*

أدت الأحداث السياسية عام 1932، فيما أدت، إلى نتائج عدة، منها: إدراك المسلمين أن سلطات الانتداب وقوى مارونية دينية وسياسية، ترفض وصول مسلم إلى منصب رئاسة الجمهورية وتخشاها؛¹⁸⁸ وإلى عدم اعتراف المسلمين بالإحصاء السكاني للطوائف لعام 1932 الذي أظهر تفوقاً عددياً مسيحياً طفيفاً عليهم، والإدعاء أنهم متساوون مع المسيحيين، والمطالبة، بالتالي، بالمنصفة في مناصب الدولة.¹⁸⁸ لكن أهم ما نتج عن تلك الأحداث هو تأسس الطائفية – السياسية عملياً في مناصب الدولة الأولى: رئاسة الجمهورية للموردنة،¹⁸⁸ ورئاسة الوزراء للسنة

منذ عام 1934،¹⁸⁸ ورئاسة المجلس النيابي للشيعة منذ عام 1943.¹⁸⁸ وفي عام 1943، جرى التوافق على هذا التوزيع وفق **الميثاق الوطني** غير مدون بين بشارة الخوري كـممثل للمسيحيين، ورياض الصلح كـممثل للمسلمين. ويصدر مرسوم رقم 60 ل. ر. عن المفوض السامي الفرنسي بتاريخ 13 آذار 1936، تكون فرنسا قد كرّست **الطائفية العادلة** عبر اعترافها بالطوائف الدينية التاريخية في لبنان، وتحديد عددها بسبع عشرة طائفة، بعدما كانت ست طوائف خلال عهد المتصرفية.¹⁸⁸ كما أضيف المرسوم صفة الشخص المعنوي على كل من الطوائف، وتخويلها حقّ التدخل تشريعياً.¹⁸⁸ وفي أيلول 1936، لحظ ملحق المعاهدة الفرنسية – اللبنانية بأن تتساوى جميع الطوائف في الحكومة وفي وظائف الدولة.

وسواء تمّ التوافق بالفعل على توزيع الرئاسة الثلاث في عام 1943،¹⁸⁸ أو أنه كان **كثوبه كبيرة**،¹⁸⁸ فالسؤال المطروح: لماذا هذا التهافت على منصب رئاسة الجمهورية في لبنان؟ هل لأن هذا يعود إلى الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية، وإلى إمكانية تسخيرها لمصلحته ومصالحه طائفته ومنطقته وحاشيته؟

بموجب الدستور، حصل رئيس الجمهورية على مكانة رفيعة في رأس هرم السلطة، مقارنة بسائر المؤسسات الدستورية ورؤسائها، من حيث اختصاصاته، وسلطاته، وارتباط أجهزة الدولة به، من إدارة وجيش وقضاء. فنصت المادة السابعة عشرة على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة الإجرائية ويعاونه الوزراء. كما حصل رئيس الجمهورية على صلاحية حلّ المجلس النيابي، وتأجيل عقد جلساته لمدة محدودة (المادتان 55 و59)، ودعوته إلى جلسات استثنائية، وعقد المعاهدات الدولية وإبرامها،¹⁸⁸ وطلب تعديل الدستور (المادة 76 من الدستور اللبناني لعام 1968)، فيما حصل المجلس النيابي على الحق نفسه، شرط تأمين موافقة ثلاثة أرباع أعضائه،¹⁸⁸ وهو أمر يستحيل تنفيذه بسبب التركيبة الطائفية للمجلس.

وبطبيعة الحال، فإن تمتع رئيس الجمهورية، بكل هذه الصلاحيات والسلطات، جعله المؤثر الأول في الحياة السياسية، من خلال فرض نفوذه على الإدارات والمؤسسات. ومع أن المادة 54 من الدستور قد أعادت بعض التوازن لرئيس الوزراء والوزراء المختصين، في ما يتعلق بتوقيعهم على **"مقررات رئيس الجمهورية"**، باستثناء **"تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً"**.¹⁸⁸ غير أن حصر تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم في يد رئيس الجمهورية، جعل هؤلاء أكثر خضوعاً لسلطته ومشينته.

إنّ أهم ما جاء في الدستور على الصعيد الطائفي هو الاعتراف بشخصية رسمية للطوائف الدينية، وتمايزها، ودورها في مؤسسات الدولة، فضلاً عن حريتها في إدارة أحوالها الشخصية ومصالحها الدينية.¹⁸⁸ وتحدثت المادة 95 من الدستور عن تمثّل الطوائف **"بصورة مؤقتة"**، و**"بصورة عادلة"**، في الوظائف العامة، وفي تشكيل الوزارة، وتوزيع المناصب في مجلس الشيوخ على أساس 9 للمسيحيين و6 للمسلمين، وبصورة مؤقتة أيضاً، وأن يمثل عضو البرلمان اللبناني **"الأمة جمعاء"** (= المادة 27).¹⁸⁸ وسوف تكون الدعوة إلى **"الطائفية العادلة"**، القائمة على الديمقراطية التوافقية، انعكاسات سلبية على تطور لبنان المعاصر، حيث ستسبب هذه الدعوة، وتصبح قاعدة للسلطة والمغانم، وذريعة لتعطيل الحياة الدستورية، وتعبيراً عن الحالة المجتمعية.

كما أن النائب الذي يمثل "الأمة جمعاء"، لن يكون أكثر من ممثل لطائفته وحلقة الاتصال الزبانية بين قاعدته الانتخابية (=الطائفة) والسلطة.¹⁸⁸

إنّ تحول الديموغرافيا تدريجياً لمصلحة المسلمين في لبنان الكبير ولبنان المستقل، أصبح عاملاً مؤثراً في الحياة السياسية اللبنانية، خصوصاً منذ ادعاء المسلمين بتفوقهم العددي على المسيحيين، وتمسك المسيحيين بنتائج إحصاء 1932. فمنذ ذلك الحين، وبسبب عدم وضوح الأثرية المطلقة، بدأ كل فريق يسعى لتعزيز عدد أفراد طائفته بطرق غير مباشرة: المسلمون من خلال المطالبة بتجنيس الأكراد وأهالي وادي خالد، والجانب المسيحي من خلال منح الجنسية اللبنانية إلى الأرمن، وإلى الأقليات المسيحية القادمة من البلدان العربية. كما بدأ الموارنة يعملون على إيجاد "هوية لبنانية"، تقوم على ميراث ثقافي وتاريخ خاص. من هنا، شهدت الثلاثينيات من القرن العشرين مؤتمرات ومظاهرات طائفية للتعبير عن المصالح الطائفية.¹⁸⁸

وبنمو الديموغرافية الإسلامية، نشأ عند المسيحيين ما سُمّي بـ **عقدة الخوف**. فخلال عهد المتصرفية، لم يشعر المسيحيون بخطر الذوبان في ثقافة المسلمين وقيمهم، لأن النظام العثماني قام على أساس إعطاء كل طائفة دينية غير إسلامية، نوعاً من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية، فضلاً عن تشكيل المسيحيين الأكثرية العددية في جبل لبنان (80%).¹⁸⁸ ومن ناحيتهم، وبالاستناد إلى تحول الديموغرافيا لمصلحتهم، طالب المسلمون، بعد مقاطعة للإدارة في دولة لبنان الكبير استمرت حوالي العقد من الزمن، بمشاركة أكبر في السلطة لرفع الغبن اللاحق بهم، رافعين شعارات العروبة والإسلام وخالطين في ما بينها، مستثيرين بذلك مخاوف المسيحيين، من أن يتحولوا إلى أقلية لبنانية في محيط عربي - إسلامي، وحرمانهم بالتالي، من امتيازاتهم. وفي مقابل عروبة مشبعة بالإسلام، طرح القوميون المسيحيون هوية للبنان (نظرية الأمة اللبنانية) مشبعة بخصوصية ثقافية لبنانية

ويبقى السؤال: هل أدى تحديد هوية لبنان تبعاً للدستور اللبناني (= الأمة اللبنانية) إلى قيام **أمة لبنانية بالفعل**؟

لو عدنا إلى الوقائع، لتبيننا أن هذا الأمر لم يحصل بتاتاً. فقد تألفت هذه الأمة من تركيبة ضمت طوائف البلاد الدينية، التي تدعي كل منها أنها تحمل خصوصيات ثقافية مختلفة. وقد اعترف الدستور اللبناني بهذه الطوائف الدينية وخصائصها، وأجاز لها لعب دور في الحياة السياسية. ونتيجة ذلك، لم يؤد الدستور اللبناني إلى قيام رابط سياسي وطني بين الطوائف، إذ ظل الدين جزءاً من هوية الجماعة أو الطائفة والولاء السياسي لها، حيث لعبت العائلة والعشيرة دوراً مركزياً فيهما.¹⁸⁸ وفي غياب مفهوم واضح للوطن، فكراً وثقافة وممارسة، أصبحت الطوائف الدينية تحتاج إلى قاعدة لتنظيم علاقاتها السياسية والاجتماعية بغية التعايش في ما بينها. من هنا، جاءت التسوية الشفوية عام 1943 (الميثاق والصيغة)، لتنظيم التعايش بين الطائفتين الرئيسيتين، المسيحية والإسلامية، ممثلتين على الموارنة والسنة.

* **التداعيات الطائفية لتسوية عام 1943**

- قامت تسوية عام 1943 على أربعة مبادئ أساسية:
- 1- أن تكون رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة ورئاسة المجلس النيابي للشيعية؛
 - 2- توزيع السلطة والوظائف على أساس التناسب العددي بين الطوائف (سنة للمسيحيين وخمسة للمسلمين)؛
 - 3- "التوافق على صيغة لهوية للبنان (= لبنان ذو وجه عربي)؛
 - 4- اعتماد الحيادية في سياسة لبنان الخارجية.

لقد ثمن أحد المؤرخين هذه التسوية، ووصف توزيع الوظائف والمراكز بين الطوائف بشكل نسبي بـ"الديمقراطية التناسب"،¹⁸⁸ حيث يكون التنافس على المراكز والمناصب داخل الطوائف، وليس بينها. كما جرى الحديث عن "ديمقراطية التراضي" و"ديمقراطية التوافق"، اللتين تجعلان سياسات الحكم وقراراته توافقية – تسوية بين الطوائف. غير أن أهم ما في التجربة الميثاقية، هو أنها كانت اتفاقاً على التعايش، مع الإبقاء على الفروقات والاختلافات بين الطوائف.¹⁸⁸ ورغم الوعود التي أطلقتها حكومات الاستقلال بإلغاء الطائفية – السياسية، إلا أن شيئاً لم يحصل من هذا القبيل، بل على العكس تعزز النظام الطائفي، وجرى الحفاظ على المادة 95 من الدستور لعام 1926، وفي الدساتير المعدلة لاحقاً.¹⁸⁸

منذ اعتماد تسوية عام 1943، تمسك المسيحيون، وخصوصاً الموارنة، بالميثاق والصيغة، وفلسفوما وتغنوا بهما، باعتبار أن طائفتهما كانت المستفيد الأكبر منهما، وكانوا على قناعة تامة، بأن هذه التسوية الطائفية هي ديمقراطية توافقية، أمنت أسس الحياة السياسية في البلد من خلال توفيرها للتمثيل النسبي الطائفي في الحكم، وبالتالي فهي مقدسة، لا يجوز المساس بها أو تغييرها، كما جاء في تصريح للبطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش.¹⁸⁸ من هنا، وصف بيار الجميل المجتمع اللبناني بأنه فسيفسائي فريد، يتكون من جماعات وطوائف مختلفة تتعايش بكامل التسامح والتعاون في ما بينها. وأكد تكراراً، أن الميثاق الوطني هو وفاق أبدي،¹⁸⁸ وأن الصيغة هي أفضل ما توصل إليه اللبنانيون بعد 400 سنة من العيش في ظل الحكم العثماني.¹⁸⁸ كما رأى الجميل في الصيغة ضماناً للمارونية السياسية، كي لا ينحدر مركزها في السلطة وداخل البنية السياسية؛ وكذلك، لأنها تعبر عن الحالة المجتمعية التعددية القائمة على الطوائف المتميزة في داخل الثنائية الحضارية الدينية الإسلامية – المسيحية، وأنها تشكل طمانة لكل المجموعات الدينية إلى وجودها ومصيرها.¹⁸⁸ ورأى بعض المسيحيين أن الميثاق جعل من لبنان وطناً نهائياً، وأنه كان وراء ولادة القومية اللبنانية أو الأمة اللبنانية. واعتبرها البعض الآخر أنها وسيلة لطمأنة المسيحيين على شخصيتهم وخصوصيتهم، وإنصاف المسلمين مما يشكون من غبن وحرمان.¹⁸⁸ ومن ممتدحي الميثاق، من رأى فيه انعكاساً لحالة اندماج مجتمعي لبناني غير موحد، أو فيدرالية طائفية كالتى كانت عليه في جبل لبنان، ذلك أن لبنان، وفق رأي هؤلاء، تعددي مؤلف من وحدات اجتماعية أساسية، هي الطوائف المتميزة، داخل الثنائية الحضارية الدينية: الإسلامية والمسيحية.

وفي المقابل، اعتبر المعترضون على الميثاق، أنه حلّ مؤقت ومسكن للطائفية، إذ يكرس الطائفية ويستخدمها بدلاً من أن يتجاوزها. ويضيف هؤلاء، إن الميثاق قسم اللبنانيين إلى فريقين

طائفين متنازعين، يحاول الأول التمسك بامتيازاته ومغانمه، فيما يسعى الفريق الآخر إلى زيادة مشاركته في السلطة، وانتزاع ما يمكن انتزاعه من الفريق الأول.¹⁸⁸ إن أفضل مثال على ذلك، هو المرسوم 49 (تحديد عدد المقاعد للمجلس النيابي الجديد بـ: 32 للمسيحيين، و22 للمسلمين) والمرسوم 50 (توزيع عدد المناطق وتمثيل المغتربين)، اللذان صدرا في 17 حزيران 1943 عن رئيس الجمهورية أيوب ثابت (بروتستانتية)، وتسببا في معارضة إسلامية واسعة، وكادا أن يفجرا وحدة اللبنانيين. وقد سويت المسألة عبر رفع عدد مقاعد المسلمين إلى 25 مقابل 30 للمسيحيين، من دون أن تخسر الطائفة المارونية أيًا من مقاعدها، لأن التسوية كانت على حساب مقاعد الأقليات المسيحية. ومع ذلك، لم تؤد هذه التسوية إلى إلغاء عقدة الغبن عند المسلمين، ولا إلى إرضاء المسيحيين.¹⁸⁸ ومنذ ذلك الحين، جرى اعتماد قاعدة ستة نواب للمسيحيين، مقابل خمسة نواب للمسلمين، أي ما سمي بقاعدة 5/6.

*

بعد سنوات قليلة على اعتماد التجربة الميثاقية تبين أنها كانت أشبه بـ "مقايضة"، على حد تعبير ادوار حنين، عضو الجبهة اللبنانية،¹⁸⁸ أو "مساكنة" طوائفية، كما وصفها مراقب معاصر.¹⁸⁸ فأدت إلى وحدة وطنية مصطنعة وتكاذب وطني. فحملت هذه التجربة عوامل تدميرها بفعل الآتي:

- 1- مبدأ التناسب المعتمد في الصيغة، الذي ارتهن بالتغيرات الديموغرافية، ولم يتم تدارك ذلك عبر آلية تراعي تبدل حجم الطوائف؛
- 2- ارتباط البعد الخارجي للميثاق (تسوية علاقة لبنان بمحيطه العربي والعالم الغربي) بالتناقضات الطائفية – السياسية الداخلية والصراع على السلطة من جهة، وبسياسات القوى الخارجية ومصالحها في لبنان، من جهة أخرى.
- 3- حرية كل طائفة دينية بممارسة سياستها التربوية والإشراف على أحوالها الشخصية بموجب الدستور، وبالتالي إفرازها تعددية ثقافية؛
- 4- غياب فكرة الوطن عن الميثاق، وعند كثير من اللبنانيين، بحيث بقي لبنان وطنًا تتعايش فيه طوائف دينية متنوعة الثقافة والتجربة التاريخية، تسعى كل واحدة منها للتأكيد على هوية مغايرة للأخرى، وانتماء مختلف.

ومع كل تناقضات الحياة السياسية اللبنانية، تمكن الميثاق الوطني، وحتى بُعيد نشوب الحرب في لبنان عام 1975، وبفضل الازدهار الاقتصادي الذي عاشته البلاد منذ الخمسينيات، وتقاطع مصالح البرجوازية المسيحية والبرجوازية الإسلامية مع بعضها البعض وغنائمها الاقتصادية من شركة اسمها لبنان،¹⁸⁸ وإصلاحات فؤاد شهاب، من ضبط التناقضات الطائفية وتوفير قواعد مقبولة للتعايش السياسي الطائفي بين اللبنانيين، يقوم على ديمقراطية طائفية، تقضي

بتقاسم السلطة على أساس التناسب في ظل غياب إحصاء سكاني بعد عام 1932، إضافة إلى عدم وجود مقومات وقنوات جدية للعلاقات الاجتماعية بين الطوائف تجاوزت حدود المذهب والطائفة. ومع ذلك، لم يستطع الميثاق أن يؤمن فرصة اندماج مجتمعي قوي، ولا فرصة استقلال حقيقي أو تشكيل أمة. فظلت الهوية الدينية مصدراً مهماً للأمن الشخصي، ومنطلقاً للأفكار والممارسة السياسية والاجتماعية.

وبالرغم من إصلاحات فؤاد شهاب الظرفية للتخفيف من حدة التناقضات بين الطوائف، وخصوصاً في الأطراف، وإقامة نوع من التوازن الاجتماعي، لم يتمكن الميثاق من أن يحسم الخلاف حول مسائل الهوية والانتماء، والسياسة الخارجية، والمشاركة في السلطة، وصلاحيات رئيس الجمهورية (الشكوى الإسلامية المزمدة)، والتوازن في الوظائف الرئيسية، وتحديث النظام (الإصلاحات السياسية) والتعداد السكاني. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى إعطاء النزاع الداخلي شكل صراع بين فريق طائفي يريد الاستئثار بمعظم المغنم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الامتيازات)، ويعمل للحفاظ على النظام القديم، وبين فريق طائفي آخر يسعى لانتزاع ما يمكن انتزاعه من الفريق الأول، أو الانقلاب على ذلك النظام.

وقد تفاقمت هذه الخلافات مع اشتداد الأزمات الحكومية، وأهمها استقالة حكومة صائب سلام في نيسان 1973، بفعل تداعيات الغارة الإسرائيلية على قلب بيروت واغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيين، وأزمة حكومة أمين الحافظ في العام نفسه (رفض القيادات السنوية القبول به رئيساً للحكومة كونه من خارج الطاقم السياسي التقليدي)، التي دلت على غياب التعاون بين الفئتين الحاكميتين، المسيحية والإسلامية - هذا التعاون (= المشاركة) الذي اعتبر أول مبدأ أساسي في الميثاق الوطني. كما تفاقم النزاع الطائفي - السياسي إلى حد كبير مع دخول العامل الفلسطيني على الأزمة اللبنانية، وانقسام اللبنانيين بين مسلمين ويسار مؤيدين للوجود العسكري الفلسطيني، ومسيحيين رافضين له، وخصوصاً الموارنة منهم.

* سقوط الميثاق "الطائفي"

بعد اندلاع حرب لبنان عام 1975، بدأ الانقلاب على صيغة التعايش السابقة التي كان ميشال شبحا قد حذر من سقوطها، في ما لو لم يتحلّ اللبنانيون بالعقلانية والرأي السياسي السديد.¹⁸⁸ فطالب المسلمون باتفاق جديد، فيما تمسك المسيحيون بداية بالميثاق، الذي عادوا وتخلوا عنه في السنة الثانية للحرب.

وفي قراءة للموقف الإسلامي العام، حدث تطور في الموقف من النظام الطائفي اللبناني: من عزوف عن المشاركة في الحكم خلال العشرينيات، ثم انخراط تدريجي في الإدارة اللبنانية في الثلاثينيات، إلى التسوية مع المسيحيين على أساس الميثاق الوطني منذ مطلع الأربعينيات، إلى الشكوى من غبن لاحق بهم على صعيد المشاركة في الحكم والإمساك بمفاتيح الإدارة الرئيسية منذ الخمسينيات، وحرمان مناطقهم من مشاريع التنمية، باستثناء محدود في مرحلة الشهابية. ولم يرفض المسلمون الميثاق، لكنهم اعتبروا أن الصيغة اللبنانية التي ارتضوها منذ الاستقلال، أتاحت للموارنة الهيمنة على البلاد، وكانت على حسابهم، إذ تدعت الطائفية، ولم يجر أي تعديل للدستور

أو تطوير له، مع بقاء صلاحيات رئيس الجمهورية واسعة على حالها. كما لم يتغير القانون الانتخابي الطائفي في مضمونه، ولحق الإهمال اللغة العربية، رغم تعريب الدواوين، وجعلها رسمية عام 1943،¹⁸⁸ بعودة الكلام عن ازدواجية اللغة، فضلاً عن عدم تمتع المسلمين كمواطنين بحقوقهم الكاملة، ووقوف فريق مسيحي من الموارنة ضد ارتباط لبنان بالدول العربية.¹⁸⁸ وذهب بعضهم إلى الحديث عن نظام حكم إسلامي في لبنان يتوق إليه المسلمون، متسائلين عن التنازلات التي قدمها المسيحيون مقابل تنازل المسلمين عن العيش في ظل دولة إسلامية. ورأى هؤلاء، أن إعادة التوازن وتحقيق المساواة، لا يكونان إلا بتخلي المسيحيين عن امتيازاتهم في الدولة، وإحلال الحكم الوطني، أي إلغاء الطائفية - السياسية التي يطالب بها المسلمون، ويرفضها المسيحيون.¹⁸⁸

جوبهت المطالبة بتعديل الدستور، وإلغاء الطائفية - السياسية وإحلال ديمقراطية الأثرية، برفض عنيف من قبل الموارنة، لأنها كانت تحولهم إلى أقلية مضطهدة، في ضوء ما تتعرض له الأقليات في البلدان العربية الأخرى، أي ما يشبه أهل الذمة.¹⁸⁸ على العكس من ذلك، نادت القوى المارونية بالعلمنة الشاملة كتكتيكاً،¹⁸⁸ والتي كانت موضع رفض من قبل المسلمين لعدم توافقها مع شرعهم. كما نادت بالتعددية الثقافية والديمقراطية التعددية¹⁸⁸ والديمقراطية الطوائفي¹⁸⁸. وكانت الأخيرة تعني أن الديمقراطية تسود بين الطوائف على أساس الطائفة نفسها، وليس على أساس عدد أفرادها، أي عدد المسيحيين الذي كان يتناقض باستمرار بنمو الديموغرافية الإسلامية وبفعل الهجرة المسيحية.

*

خلال العام الأول للحرب، أعرب المجلس الإسلامي صراحة عن قناعته في أن الميثاق لم يعد موجوداً، وأن لا سبب يدعو إلى بقاءه لتغير الظروف التي كانت سائدة في عام 1943. فطالب بصيغة تعايش جديدة تكون المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيين أولى مقوماتها.¹⁸⁸ وصدرت تصريحات مماثلة عن زعامات إسلامية دينية وسياسية تدعم هذا الاتجاه حيناً وتتناقض معه حيناً آخر.¹⁸⁸ واعتبر مؤتمر إسلامي، عقد في دار الفتوى في 14 تشرين الثاني 1976، أن المسلمين مع نظام سياسي جديد لأن القديم قد "أصبح بالياً...".¹⁸⁸ أما القوى اليسارية والتقدمية، التي كانت قدمت برنامجاً للإصلاح في آب 1975 وتضمن إلغاء الطائفية - السياسية،¹⁸⁸ فقد رفضت القبول بتسوية طائفية جديدة أخرجتها سورية (الوثيقة الدستورية 14 شباط 1976)، وأصررت على الحسم العسكري مع المسيحيين أولاً، وتغيير جذري للنظام السياسي يقوم على إلغاء الطائفية - السياسية ثانياً، أي إلغاء الامتيازات المارونية وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية.¹⁸⁸

ردت فعل الموارنة كانت واضحة. فقد ظلت قياداتهم متمسكة بالميثاق والصيغة والدستور، معتبرة إياها تكريساً للضمانات التي حصلت عليها عام 1943.¹⁸⁸ كما رفضت القيادات المارونية الدعوات الإسلامية بمشاركة أكبر في السلطة، بحجة أن هذه المشاركة واردة في الدستور.¹⁸⁸ لكن التطورات العسكرية والسياسية التي تسببت في انهيار الدولة ومؤسساتها، وانقسام الجيش، ومهاجمة اليسار اللبناني وحلفاؤه من الفلسطينيين معاقلة الموارنة في أعالي كسروان في مطلع عام 1976، مصرين على الحسم العسكري قبل أي حوار وطني، وقيام

الميليشيات المسيحية بمهاجمة المخيمات الفلسطينية في المناطق الشرقية، مروراً بالاتصالات بين اليمين المسيحي وإسرائيل، وتدخل سورية في لبنان بموافقة أميركية - إسرائيلية وبذريعة إنقاذ الموارد لفرض وصايتها عليه لقاء إمساكها بالملف الفلسطيني،، فضلاً عن فشل الحوار الوطني والوثيقة الدستورية، من أجل قيام لبنان جديد- عجلت كل هذه العوامل في سقوط الميثاق.

كيف عبّر المسيحيون الموارنة عن تخليهم عن الميثاق؟

في سلسلة القضية اللبنانية التي صدرت تباعاً عن مركز البحوث في الكسليك منذ عام 1975، جرى التركيز على تعدد الانتماءات (المنطقة/الكاثوليك، الطائفة، العائلة، الدولة، الفئة الاجتماعية، الميليشيا/الحزب، المدرسة الخ...) وعلى الفروقات والاختلافات ما بين المسيحيين والمسلمين في القيم الدينية والمدنية والاجتماعية والفردية،¹⁸⁸ وضرب القواسم السماوية المشتركة بين الإسلام والمسيحية.¹⁸⁸ كما استخدمت الجوامع الحضارية والفكرية والاجتماعية المشتركة بين اللبنانيين (العروبة، التراث الحضاري والتاريخي المشترك، المصلحة المشتركة، أنماط الحياة المشتركة)، للتفريق لا للجمع.¹⁸⁸ فأخذت هذه التوجهات حيزاً ملحوظاً في النزاع في وسائل الإعلام والنشر المارونية؛ فكانت تؤدي إلى تدعيم الانتماء إلى هوية الطائفة أو المذهب،¹⁸⁸ والقول إن المسلم يختلف عن المسيحي في فكره، وقيمه، وثقافته، ومكونات شخصيته ومفاهيمه، ونظرته إلى الله والكون، وإلى علاقاته بالآخرين، حتى في مفهومه للحب والجنس، وفي ولائه للبنان -¹⁸⁸ كل ذلك من أجل تسويغ سقوط التعايش الميثاقي، والدعوة إلى نظام تعايش جديد.¹⁸⁸

لقد وضع بعض القوميين اللبنانيين¹⁸⁸ تصوراً للبنان الجديد يتضمن الشروط المارونية للقبول بالتعايش مع المسلمين، ويتدرج من التعددية الثقافية إلى الفيدرالية فالتقسيم. فتضمن النظام الجديد صيغاً دستورية تبرز التعددية (الاختلافات الدينية والطائفية والمذهبية، تعدد الانتماءات الحضارية والثقافية، والاختيارات القومية والسياسية) بوصفها واقعاً سياسياً وإدارة وتنظيماً (الفيدرالية واللامركزية السياسية والمناطقية الخ...)، ما "يحقّق التوازن السياسي بين المسيحية والإسلام"، ويكون بديلاً عن الميثاق الوطني، على حد قول الدكتور إبراهيم نجار، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب.¹⁸⁸ واعتبر الأبّاتي شربل قسيس، رئيس الرهبانية المارونية اللبنانية أن ميثاق عام 1943 "... ولد "ميثاقاً"، لأنه حالة من "التعايش المجهض" لا يؤمن "المشاركة الصحيحة"، حيث لا تعايش ولا تجانس بوجود شعبيين وحضارتين في لبنان.¹⁸⁸ فطالب بدولة فدرالية، معبراً عن ذلك بالقول: "..... إذا كانت الدولة الفدرالية تنقذ الصيغة اللبنانية فلتكن، خاصة وإن دستورنا قد تطور نحو الفدرالية، وقبل به اللبنانيون، ولنعلن ذلك، ونجعل الفدرالية موضع التطبيق..."¹⁸⁸ كذلك، كتب فؤاد أفرام البستاني يقول: "لبنان ليس لبناناً واحداً في الداخل، لبنان لبنانان: حضارتان، تراثان، دينان، ثقافتان، يستحيل عليهما أن يتفقا. كل ما يقوم من مظاهر الاتفاق فهو نفاق. إذا لم نشأ التقسيم فلا سبيل إلا صيغة فدرالية."¹⁸⁸

فيما كانت مقولة التعايش الميثاقي بين الطوائف الدينية تتهاوى على المستوى السياسي، بسقوط الميثاق الوطني، كان التعايش المجتمعي ووحدة المؤسسات ينحدران بدورهما نتيجة للحرب وسياسة التهجير الطائفي والتفوق الطائفي، وزحف الريف إلى المدينة، والانقسام الطائفي للمؤسسات والإدارات، وعلى رأسها الجيش اللبناني، وظهور قوى اجتماعية جديدة، عسكرية

وسياسية، ارتبطت مصالحها بضرب التوازنات الاجتماعية - السياسية التقليدية. فضلاً عن ذلك، فشل اللبنانيون في الالتقاء على قاسم مشترك وطني (الهوية والانتماء)، وخضعت المعادلة الإسلامية - المسيحية لتوازن القوى الخارجية في الداخل (الفلسطينيون) والخارجية في المجال الجيو - سياسي الإقليمي والمصالح المتناقضة للدول الإقليمية بشكل مباشر (سورية وإسرائيل).

* لبنان المعاصر: الطائفية والوفاق الوطني

أعقبت حرب لبنان بين عامي 1975 و1990 تسوية سياسية، فحلّ اتفاق الطائف و"وثيقة الوفاق الوطني" محلّ الميثاق الوطني. وقد اعتبر اتفاق الطائف ميثاقاً لسلام اللبنانيين، وتمكّن مع وثيقة الوفاق الوطني من إعادة الوحدة السياسية إلى البلاد، وتوزيع السلطات بشكل أكثر عدالة، وتقاسم مقاعد المجلس النيابي ومجلس الوزراء وموظفين الأولى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وإعطاء دور أكبر للبرلمان ورئيسه، ولمجلس الوزراء ورئيسه، والدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية. ومن ناحية أخرى، أبقى اتفاق الطائف على التوزيع التقليدي للرئاسات الثلاث، ولحظ إنشاء لجنة برئاسة رئيس الجمهورية لإيجاد السبل لإلغاء الطائفية - السياسية، وإقامة علاقات مميزة بين لبنان وسورية.

وصف أحد الباحثين المصالحة التي أنتجها اتفاق الطائف بأنها "مصالحة لا وطنية، اجتماعية في شكلها، عشائرية في مضمونها، أي مصالحة "حبية" على الطريقة الشرقية. إنها بكلام آخر، مصالحة يغلب عليها الطابع البروتوكولي، إذ تضع الخلافات الداخلية جانباً إما لحفظ ماء الوجه أو للتستر وراء القناع الظرفي المريح".¹⁸⁸ فما أن انتهى اللبنانيون من سكرة الطائف، حتى وجدوا أنفسهم أمام التناقضات التقليدية القديمة. وزاد الطين بلة، التناقضات الجديدة في ما بينهم حول الطائف وتنفيذه، وما صاحبه من ممارسات ومخالفات للدستور والقوانين، ومشاحنات بين المسؤولين، فضلاً عن علاقة لبنان بمحيطه، وخصوصاً بسورية ووصابيتها عليه.

ومع ذلك، لم يؤدّ اتفاق الطائف إلى المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية المنشودتين، إذ بقي مجرد تسوية بين فريقين. فمقابل الترحيب الإسلامي بالاتفاق، لم يكن هذا يختلف في نظر الكثير من المسيحيين عن الاتفاق الثلاثي (اتفاق الميليشيات الثلاث: القوات اللبنانية، حركة أمل، الحزب التقدمي الاشتراكي)، الذي سبق لسورية فرضه من دون نجاح على لبنان في أواخر العام 1985، وقضى بالحدّ من الامتيازات المسيحية. وقد زاد اتفاق الطائف من حالة الخوف عند المسيحيين، بعدما أدركوا أنه يستهدفهم، مع استمرار تغيّر الديموغرافيا لغير مصلحتهم بفعل هجرة أبناءهم، يعنى المزيد من إضعافهم والحدّ من امتيازاتهم، خصوصاً في حال أقرّ إلغاء الطائفية - السياسية ونظام التناسب، واعتمدت ديمقراطية الأكثرية العددية التي تفسح في المجال أمام المسلمين من أن يتحكموا بالأقلية المسيحية،¹⁸⁸ وحتى أن يؤسسوا دولة إسلامية،¹⁸⁸ أو على الأقل أن يبتزوا المسيحيين ويمارسوا عليهم سياسة الترهيب.

لقد عبّر البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير عن مخاوف المسيحيين هذه في العديد من تصريحاته وعظاته. ومن الردود المارونية: إن ما يحدث يقضي على العيش المشترك. وقد وجدت مخاوف البطريرك صدى لدى رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الراحل الإمام

محمد مهدي شمس الدين. فطالب المسلمين بتوفير كل الضمانات لإزالة مخاوف المسيحيين، وفي مقدمها عدم إلغاء الطائفية - السياسية، بل بناء نظام طائفي يتضمن إصلاحاً سياسياً.¹⁸⁸ كما طالب بدولة عادلة تصغي إلى حاجات الناس وتدير شؤونهم، وأضاف قائلاً: "إن شرط وجود المسلمين في لبنان كلبانانيين هو وجود المسلمين. ولا معنى للبنان من دون مسلميه، ولا معنى له من دون مسيحييه".¹⁸⁸

لماذا كان الحديث في اتفاق الطائف عن إلغاء الطائفية - السياسية يثير الزعامات المسيحية والشارع المسيحي؟

يعود هذا إلى توقيت اتفاق الطائف، نصاً وتنفيذاً، إذ جاء في وقت كان فيه مشروع الموارنة لإبقاء سيطرتهم على مفاتيح الحكم في لبنان، أو التحول إلى لبنان صغير، قد وصل إلى طريق مسدود، بعدما فقد المعسكر الماروني تضامنه نتيجة الانقسامات السياسية والعسكرية بين زعمائه، وخسر معظم قياداته عن طريق الوفاة (كميل شمعون، بيار الجميل)، أو النفي (ريمون إده، ميشال عون، أمين الجميل¹⁸⁸)، أو النفي (ريمون إده، ميشال عون، أمين الجميل)، أو الاغتيال (بشير الجميل، داني شمعون)، أو الاعتقال (سمير جعجع). إضافة إلى ذلك، كان لبنان قد تطوره الاقتصادي - الاجتماعي السابق لما قبل الحرب. فمفاتيح الاقتصاد ومجالات عمله، كانت تاريخياً بمجملها في أيدي الشريك المسيحي. لكن مع صعود نجم الحريري سياسياً واقتصادياً، أصبح الاقتصاد الإسلامي المتمثل بالحريري، في نظر المسيحيين، عاملاً مهدداً للهيمنة الاقتصادية المارونية.¹⁸⁸ من هنا، اعتبر الموارنة أن اتفاق الطائف جاء لإضعافهم، بعدما فرض عليهم فرضاً من قبل إطراف دولية وإقليمية، هذا بالرغم من حصوله على تغطية مسيحية ومباركة بطريك الموارنة مار نصر الله صفيير. وقد اعتبر العديد من نواب الشرقية أن تشكيلة أول حكومة بعد الطائف (حكومة الوفاق الوطني لسليم الحص في عهد الرئيس الهراوي) كانت خرقاً للوفاق الوطني الذي نص عليه اتفاق الطائف، ذلك أنه لم تنضم إليها الفعاليات المسيحية الرئيسية في المنطقة الشرقية، وهو الذي دفع حزب الكتائب اللبنانية، الذي وافق على وثيقة الوفاق الوطني، للامتناع عن الاشتراك في الحكومة.¹⁸⁸ وكان هذا كافياً لأن يضع القيادات المسيحية المعارضة لاتفاق الطائف في موقع مضاد للقيادات الإسلامية وحلفاء سورية، وبالتالي لا يؤسس للعيش المشترك الذي تحدثت عنه وثيقة الوفاق الوطني في مقدمتها.

كان قانون الانتخابات الجديد (تموز 1992)، الذي رفع عدد النواب من 108، تبعاً لاتفاق الطائف، إلى 128 نائباً، بحيث جرى توزيع المقاعد العشرين الإضافية بطريقة غير متساوية على مناطق البلاد، أول اختبار للبنان بعد الطائف، ول العيش المشترك الذي عبرت عنه وثيقة الوفاق الوطني. فجرى رفع عدد النواب إلى 128 نائباً، أي كما كان أصلاً في مشروع الوثيقة العربية التي رفضها النواب مصرين على 108 نواب. وقد قوبل هذا القانون بنقد شديد من قبل القيادات المارونية بأنه فصل المحافظات على قدر المصالح السياسية والحزبية والميليشياوية.¹⁸⁸ لحظ القانون الجديد تقسيم الدوائر الانتخابية إلى نوعين، على عكس ما نصت عليه الفقرة (ج) من وثيقة الوفاق الوطني، بأن تشكل كل محافظة بنفسها دائرة انتخابية "لمراعاة للعيش المشترك بين اللبنانيين ولتأمين صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات".¹⁸⁸ وفي ضوء هذه المخالفة الصريحة لوثيقة الوفاق الوطني والدستور اللبناني باعتماد الدائرة الانتخابية المختلطة،

أضحى التمثيل المسيحي الواقعي ضعيفاً.¹⁸⁸ كما لحظ قانون الانتخابات الجديد أن تكون المحافظات على نوعين: بيروت وشمال لبنان وجنوبه على أساس المحافظة، والبقاع وجبل لبنان على أساس الدائرة. فاعتبر المسيحيون أن القانون كان لتعزيز مواقع المرشحين المؤيدين لسورية، ولقطع الطريق على الأكثرية المسيحية في محافظة جبل لبنان من أن تفرض بنفسها النواب المسلمين.

هكذا، قُسمت محافظة جبل لبنان إلى ست دوائر صغيرة، حتى لا يبقى وليد جنبلاط في دائرة الشوف تحت رحمة الأكثرية المسيحية القوية الناقمة عليه. كما قُسمت محافظة البقاع بدورها كي تتوافق مع قوة السياسيين النافذين: زحلة (= الهراوي)، بعلبك- الهرمل (= حسين الحسيني)، البقاع الغربي – راشيا (= وزير الداخلية سامي الخطيب).¹⁸⁸

ولكل هذه الأسباب مجتمعة، قرر معظم المسيحيين مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً. وعلى كل حال، لم تكن مشاركة المسيحيين لتغير شيئاً على الأرض. فبسبب هجرة المسيحيين وتهجيرهم، لم غالبية المسيحيين من بلاد المهجر لممارسة حقها الانتخابي، كما لم يتمكن حوالى ثلث الناخبين المسيحيين المهجرين من التوجه إلى صناديق الاقتراع في مسقط رأسهم. فتسببت المقاطعة في خلل كبير في التمثيل السياسي بأبعاد خطيرة، إذ أدت إلى تحويل الانتخابات عملياً إلى انتخابات إسلامية في مناطق الوجود السوري.¹⁸⁸ وفي ظل هذه الأوضاع، فازت معظم لوائح السلطة والوصاية، في حين لم تتجاوز نسبة المقترعين العامة 30% من الناخبين.¹⁸⁸ وفي بعض المناطق، تدنت النسب كثيراً عن النسبة العامة: جبيل 6.52%، والمثن 14.89%، وبيروت 16.23%.¹⁸⁸

وفي حينه، انتقد سليم الحص قانون الانتخابات الجديد لجهة تعيين النواب والخروج عن وثيقة الوفاق الوطني في ما يتعلق بإعادة النظر في التقسيم الإداري على أساس المحافظة. فالمشروع، كما قال الحص: **"يخرج خروجاً فاضحاً عن إطار الطائفي تجزئة بعض المحافظات إلى دوائر انتخابية صغرى ... وهو لا يستند إلى منطق محدود. فالمنطق الذي قضى باعتماد المحافظة دائرة انتخابية في بعض المناطق، لا ينطبق على مناطق أخرى قضى المشروع بتجزئة المحافظات فيها دوائر صغيرة. إنه منطق الصيف والشتاء على سطح واحد"**.¹⁸⁸

وإذا كانت غالبية الموارد قد قبلت باتفاق الطائف على مضض، فإن الموارد عموماً وقفوا بالمرصاد في وجه تطبيق ما يتعلق منه بإلغاء الطائفية – السياسية خشية اضمحلال وجودهم الاجتماعي والسياسي. فهل كان بالإمكان وضع نصوص اتفاق الطائف في ما يتعلق بإلغاء الطائفية - السياسية موضع التطبيق من دون أن يسبب هذا شرخاً آخر في الوحدة الوطنية المنشودة بعد حرب دامت خمسة عشر عاماً؟ إن الجواب هو بالنفي.

وكما في الدستور اللبناني لعام 1926، الذي اعتبر الطائفية – السياسية " ... مؤقتة ...
التماساً للعدل والوفاق" بين الطوائف، يعقبها الانتقال إلى مرحلة وطنية، كذلك اعتبر اتفاق الطائف
أن الطائفية "مرحلية"، إلى أن يتم تشكيل هيئة للنظر في إلغائها، وهو ما لم يحدث حتى اليوم. على
العكس من ذلك، فإن نصوص اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية الناجمة عنه، عززت الطائفية.
فقد وردت كلمة "الطائفية" في اتفاق الطائف والدستور الجديد 13 مرة، في حين لم تكن الكلمة
موجودة أصلاً في الدستور القديم.¹⁸⁸

بناءً عليه، أخذت المذهبية، وهي بنت الطائفية، تعمل منذ اتفاق الطائف على أساس تحديد
حصصها في السلطة أو زيادة ما تحقق لها، مما حوّل الدولة اللبنانية إلى دولة المذاهب المتنافسة،
على حد قول أحد الباحثين. فطالب المجلس الأبرشي العام لمطراكية بيروت، برئاسة المجلس
الاقتصادي – الاجتماعي لأبناء طائفته، وطالب الشيعة بحقيبة وزارة المال،¹⁸⁸ ورفضوا التخلي
عن رئاسة الجامعة اللبنانية ورئاسة مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما طالب
الدروز بمجلس للشيوخ يكون من نصيبهم. ولهذا، قلّ الحديث بعد الطائف عن إلغاء الطائفية –
السياسية في الدوائر السياسية خوفاً من إثارة مخاوف المسيحيين. لقد أعلن المسيحيون قبل الطائف
تكتيكاً أنهم مع إلغاء الطائفية – السياسية، واشترطوا لذلك إلغاء الطائفية – الاجتماعية التي يرفضها
المسلمون. وبعد عام 1990، أعلن المسيحيون صراحة عن رفضهم إلغاء الطائفية – السياسية، فيما
كرر المسلمون رفضهم إلغاء الطائفية – الاجتماعية.¹⁸⁸ إن إلغاء الطائفية – السياسية واعتماد
ديمقراطية الأكثرية العددية، في وقت كانت فيه أعداد المسيحيين في الداخل تتآكل بفعل هجرتهم
المضطردة إلى الخارج لأسباب اقتصادية وسياسية، كان معناه القضاء سياسياً واجتماعياً على
الوجود المسيحي، في ضوء ثقافة عدم الاعتراف بالآخر. إن تطبيق ديمقراطية الأكثرية تحتاج إلى
ثقافة مجتمعية ووعي وطني غير طائفي، وكلاهما غير متوافر في لبنان حالياً.

*

إن الحديث عن علاقة الطائفية – السياسية بالديموغرافيا، يفودنا إلى الكلام عن مرسوم
التجنيس لعام 1994، الذي طبق من دون أية مراعاة لهواجس المسيحيين ومخاوفهم، حتى مصالح
البلاد العليا. وبموجب هذا المرسوم، حصل 150 ألف شخص على الجنسية اللبنانية بشكل عشوائي
غير مدروس، من ضمنهم 68% من المسلمين و32% من المسيحيين. وفي الدول الراقية تكون
الغاية من تجنيس المواطنين الأجانب بعد قضائهم سنوات من الإقامة والعمل والمساهمة في النشاط
الاقتصادي، هي كسب أيدي عاملة ماهرة كفوءة ودمجها في سوق العمل ضمن سياسة إنمائية. أما
في لبنان، حيث يعني التجنيس التلاعب بالديموغرافيا، ويمس أسس التوازنات الطائفية، فقد اعتبر
المسيحيون أن هدف المرسوم هو استمرار إضعافهم الديموغرافياً أمام المسلمين وبالتالي سياسياً،
خصوصاً أن المرسوم ترافق مع نمو هجرتهم إلى الخارج.¹⁸⁸

إن تعاون الرؤساء الثلاثة في ما بينهم وتوافقهم على السياستين الداخلية والخارجية والسهر على عمل المؤسسات وفق الدستور، هو مطلب عام في لبنان بعد الطائف. إلا أن بدعة الترويك، التي ظهرت ما بين عامي 1991 و1998، وتعدت من انقسام الشخصية المجتمعية في لبنان (التناقضات الطائفية - السياسية)، وتعطيل المؤسسات، وتعيب فكرة الدولة المؤسساتية، وغياب تحديد دقيق لصلاحيات كل من الرؤساء الثلاثة بموجب الدستور الجديد، أسهمت في زيادة أجواء العصبية الطائفية والتناحر الطائفي والمناكفات والإنكفاءات المتكررة. قبل الطائف، كان الحكم في لبنان رئاسي، وبموجب اتفاق الطائف، انحصرت السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء مجتمعاً، وأصبحت مهام رئيس الجمهورية تنحصر في تطبيق الدستور، والسهر على عمل المؤسسات، وأن يكون رئيس البلاد حكماً في ما بينها. لكن ما حصل بعد اتفاق الطائف، هو ظهور تجاذب منذ عهد الرئيس إلياس الهراوي حول الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث، وبن بوضوح بين الرئاستين الأولى والثالثة حول من يهيمن على مجلس الوزراء. فقد رفض الرئيس الهراوي أن يكون حكمه على نسق ملكة بريطانيا، واعتبر نفسه رأس الدولة والمسؤول الأول عنها، وأنها أمانة في عنقه،¹⁸⁸ وهو ما كانت ترفضه الرئاستان الثانية والثالثة. على كل حال، ناقض الهراوي نفسه في اعتبار نفسه رأس الهرم في السلطة. فعندما سئل في إحدى المرات عما إذا كان يطبق قانون من أين لك هذا؟ أجاب: "فلتطبقه الحكومة. فلسنا في نظام حكم رئاسي".¹⁸⁸ فكيف يؤكد الهراوي إذا أنه رأس السلطة من جهة، وينفي أن يكون نظام الحكم في لبنان رئاسياً من جهة أخرى؟

استندت الترويك أساساً إلى سياسة تقاسم المؤسسات أو تعطيلها، وعلى الاستقطاب الطائفي - المذهبي واحتكار تمثيل الطوائف أو اختزالها، وعلى توزيع الحصص والمغانم والصفقات في كل ما يتصل بالشأن العام والاقتصاد من قبل الرؤساء الثلاثة، فضلاً عن التوافق حول تطويل ولاية رئيس، وتمديد ولاية رئيس آخر، وترك الإنماء والإعمار بيد رئيس ثالث.¹⁸⁸ فلم يجر الانتقال إلى الجمهورية الثانية والى دولة المؤسسات الدستورية، بل جرى التحول إلى دولة "المذاهب الاتحادية، التي تجعل من المواقع المذهبية متاريس الماضي بحلة جديدة. فيشارك رئيس مجلس في صنع القرارات التنفيذية الأساسية، ويتصارع رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ويتنافس سرّاً وعلناً حول دور كل منهما وصلاحياته".¹⁸⁸ من هنا، "لم تعد الممارسة الطائفية تقتصر رؤساء الثلاثة وحدهم، بل تجعل الوزراء بدورهم يتصرفون على أساس أنهم ممثلين لطوائفهم ومذاهبهم".¹⁸⁸

تعود ظاهرة الترويك إلى فترة رئاسة الرئيس حسين الحسيني للمجلس النيابي، عندما عمل من موقعه في الصيغة الجديدة، وفق مقولة التعاون بين الرئاسات الثلاث بدلاً من الفصل بينها، على المشاركة في شؤون السلطة التنفيذية أو توجيه الرئاستين الأولى والثالثة. لكن هذا التعاون، سرعان ما تحول إلى صراع بين الرئاسات الثلاث. فأثناء حكومة عمر كرامي، اندلع صراع بين الرئيس الهراوي والحسيني حول تعيينات الموظفين في الفئة الأولى، مما عطل لأشهر عمل السلطة التنفيذية وبالتالي ضحك دم جديد في الإدارة اللبنانية. وفي أيلول 1991، أصر الحسيني على الذهاب إلى الأمم المتحدة في نيويورك إلى جانب رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء وسط استغراب أميركي ودولي.¹⁸⁸ وعلى كل حال، ظهرت الترويك في هذه مرحلة حكم الهراوي - الحص، والهراوي - الصلح لمصلحة الرئيس الحسيني، ذلك أن الهراوي لم يكن في الموقع الأقوى والمؤثر في اللعبة

الداخلية، نتيجة حالة الإحباط في المنطقة الشرقية، ووجوده في مقر خارج بعدا (الرملة البيضاء). كما أن عمر كرامي كان في أول تجاربه كرئيس لمجلس الوزراء يتلمس طريقه. من هنا، برز الحسيني، السياسي المخضرم واللاعب الأبرز في مؤتمر الطائف، إلى أن أخرجته انتخابات عام 1992 من الواجهة السياسية.¹⁸⁸

ولعل مرسوم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع (20 تشرين الأول 1995) أسطع دليل على سياسة الترويكاً. فعلى عكس ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني حول "إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب"،¹⁸⁸ فقد أعيد تنظيم الإعلام لمصلحة بعض السياسيين، وبشكل مخالف لروحية النص الأساسي. فبموجبه المرسوم، أقيمت مؤسسات إذاعية وتلفزيونية معارضة للحكومة، فيما حصلت مؤسسات تلفزيونية على تراخيص في ظل مبدأ المحاصصة.¹⁸⁸

وفي حين رحب المسلمون عموماً بالترويكاً،¹⁸⁸ لأنها كانت تضع الرئاسة الثالثة في موقع موازٍ ونِدٍ للرئاسة الأولى، من دون إدراك أخطارها على الوحدة الوطنية، كما وتضع الرئاستين الثالثة والثانية في موقع التنافس تغلب على كل منهما المصالح الشخصية والمذهبية والفئوية، اعتبر بعض المسيحيين أنها قد أضعفت من سلطة رئيس الجمهورية لمصلحة الشريكين الباقين، وجعلته يتحول من حامٍ للدستور وحكم بين المؤسسات، إلى مسؤول يتجاوز صلاحياته الدستورية، ويتنافس معها ويختلف على الغنائم الطائفية، ويستتجد بالمسؤولين السوريين في الشأن اللبناني الداخلي اليومي.¹⁸⁸ وعلى ما يبدو، لم يتعود المسيحيون منذ زمن بعيد على رئيسين مسلمين قويين لكل من مجلس الوزراء والمجلس النيابي. فقبل الحرب وفي أثنائها، كان رئيس الجمهورية بموجب الدستور وبفعل تحالفاته، هو الذي يملك من الصلاحيات والقوة للإسكاف بالسلطتين التنفيذية والتشريعية. وفي هذا السياق، كانت عملية اتخاذ القرارات تحت شعار ديمقراطية التوافق تضمن لرئيس الجمهورية تحقيق مصالحه ومصالح طائفته.

وبموجب الطائف، صار على رئيس الجمهورية أن يتخلى عن جزء من صلاحياته إلى هاتين المؤسستين، وتصبح مهمته الأساسية "التدخل في ضبط أداء المؤسسات الدستورية والعلاقات القائمة بينهما وتوجيه الحكومة، أي أن يبقى رئيس الجمهورية خارج اللعبة السياسية الدائرة بين السلطتين الاشتراعية والإجرائية وعدم مواجهة أي منهما".¹⁸⁸ من هنا، بدأت النزاعات حول صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الوزراء وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء في ما يتعلق بالتعبير عن الحكم، وفي علاقة مؤسسة رئاسة الجمهورية ومؤسسة مجلس الوزراء بالمؤسسة العسكرية. كما ظهر الخلاف حاداً حول تبعية الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومقر اجتماعات مجلس الوزراء، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد، والنظام الداخلي لمجلس الوزراء. وقد أخذ الرئيس الهراوي يمارس سلطته وفق الدستور القديم، متجاهلاً التعديلات التي أدخلتها وثيقة الوفاق الوطني والدستور الجديد على صلاحياته.¹⁸⁸

وعندما أعلن الياس الهرابي في أواخر عهده، وبالتزامن مع مشروعه للزواج المدني الاختياري، عن رغبته في استرداد صلاحيات فقدتها الرئاسة الأولى مع اعتماد اتفاق الطائف (المقصود حلّ المجلس النيابي)، ردّ عليه نبيه برّي بالقول: "لبن حين وآخر يريد (الهرابي) أن يذكرنا بأنه قبضاي (...). العلماني في موضوع الأحوال الشخصية يتحول إلى طائفي وهو يحاول استعادة القدرة على حلّ المجلس النيابي".¹⁸⁸

نتيجة لعوامل نفسية وإيديولوجية وسياسية واجتماعية، أهمها خسارة المسيحيين لمركزهم المميز السابق في إدارة البلاد، ولمقولة لبنان المسيحي، الذي بني على أكتاف المسيحيين، والصدمة التي تلقاها المجتمع المسيحي بصعود عون ثم أفول مشروعه (حلمه)، والانتشار السوري في المنطقة الشرقية مع ميليشيات حزب الوعد والحزب السوري القومي الاجتماعي، والشعور بانتصار المسلمين عليهم، واغتيال داني شمعون، وانتخابات عام 1992، وزج سمير جعجع في السجن عام 1994، فإن سياسات الحكومات في لبنان بين عامي 1990 و1998 وما رافق اتفاق الطائف من سوء تنفيذ بنود منه، ولدت عند الموارنة شعوراً بالخيبة، وبالغربة عن تمثيلهم في الحكومة وفي قمة السلطة،¹⁸⁸ وبأنهم مستهدفون في وجودهم الاجتماعي والسياسي.¹⁸⁸ واتجهت مخاوفهم بشكل خاص نحو جمع الحريري، قلب الترويك النابض، ما بين السياسة والاقتصاد، أي الجمع ما بين السلطة التنفيذية والسلطة المالية (إعادة الإعمار).¹⁸⁸ ونشأ منذ ذلك الحين ما سمي بـ الإحباط المسيحي، الذي جاء التعبير عنه بمقاطعة مسيحيين خارج السلطة لدولة الطائف، وخصوصاً الموارنة، أي كما فعل المسلمون في العشرينات، عندما قاطعوا دولة لبنان الكبير. وقد فسّر أحد الباحثين معاناة المسيحيين هذه، بأنها جاءت نتيجة التطبيق الجزئي والانتقائي والمنقوص لاتفاق الطائف، مما تسبب في حالة إحباط، حتى عند الذين من عملوا من أجل اتفاق الطائف، فتحولوا إلى معارضين له.¹⁸⁸

*

إن تولي العماد إميل لحود منصب الرئاسة الأولى عام 1998، وخلفيته العسكرية ومناقبيته، كوّن عند المسيحيين أملاً بأن يعيد التوازن المفقود بين طوائف البلاد، خصوصاً أن الرئيس جديد، رفض طريقة الحكم على أساس الترويك، واستبعد الرئيس الحريري، لحسابات سورية وشخصية، عن رئاسة الوزارة مستبدلاً إياه بسليم الحص.¹⁸⁸ لكن هذه الخطوة أوجبت مشاعر الطائفية، وتسببت في إحباط من نوع آخر لدى المسلمين. اعتبر المسلمون، السنة خصوصاً، أن الحصّ، وهو إنسان هادئ وسياسي رزين غير مشاكس، لم يحافظ على صلاحياته الدستورية، ولم يستطع أن يمنع رئيس الجمهورية من أن يفرض ظله على مجلس الوزراء، خصوصاً بعد تشكيل الرئيس لحود الغرفة الأمنية في القصر الجمهوري لتلقي شكاوى المواطنين، وترؤسه جلسات مجلس الوزراء (المادة 53 من الدستور) بشكل متواصل. ورأى مسلمون سنة أن استبعاد

الرئيس الحريري عن السلطة، يعود إلى تمسكه بصلاحياته الدستورية، وأن ما يحدث هو إضعاف لهم عبر إضعاف سلطة رئيس مجلس الوزراء السني.

وعلى عكس المسيحيين الموارنة، لم يترجم الإحباط الإسلامي السني البيروتي تجاه سياسة الحصن بمقاطعة الانتخابات النيابية للعام 2000، بل باستنهاض وتر عصبي مذهبي، عبر تهافت البيروتيين على المشاركة في الانتخابات والاقتراع لكل مرشحي الحريري، وفرض رفيق الحريري زعيماً للسنة في بيروت بلا منازع. كان انتخاب الحريري ولائحته يعني أن الشارع السني يريد رئيساً لمجلس الوزراء يعزز موقع تلك الرئاسة من جهة، ويدافع عن مصالح الطائفة السنية ويثبت موقعها في السلطة مقابل الرئاستين الأولى والثانية من جهة أخرى.¹⁸⁸ ولولا وعي النخب البيروتية المنفتحة، وسعيها لرأب اللحمة بين البيروتيين، وما رافق ذلك من تدخل العقلاء في انتخابات بلدية بيروت عام 1998، لكان مسلمو بيروت، وهم الكفة الحاسمة في فوز المرشحين، اقترحوا لمرشحيهم المسلمين تبعاً لما كان يدور همساً وعلناً **24 على 24**، أي انتخاب **24** مرشحاً مسلماً لمجلس بلدية بيروت. وبغض النظر عن واقعية هذا المزاج الشعبي للبيروتيين أو عدم صحته، فإن الغلبة كانت لمصلحة تعايش الطوائف في العاصمة كمؤشر على التعايش على مستوى الوطن، ورجحت بذلك كفة الاعتدال.

هكذا، أطل القرن الحادي والعشرون، من دون أية ملامح تُنبئ بإمكانية تحول لبنان إلى وطن جامع يحتضن كل اللبنانيين. فبقيت الطائفية – السياسية معلماً رئيسياً في نظامهم السياسي، ولا يزال اللبنانيون مختلفين حول النظام الأفضل لبلدهم، وحول الديمقراطية التي ينشدون، وحول الطائف ونصوصه وتطبيقه، وقوانين الانتخاب والتجنيس وصلاحيات الرؤساء الثلاثة. ولا تزال الديموغرافيا المشاغبة عامل خوف لغالبية المسيحيين، وعامل تخويف يستخدمه فريق من المسلمين.

3- الثقافة والهوية: محددات الصراع

هل الثقافة انعكاس للصراع الإيديولوجي – السياسي في لبنان؟ وهل هناك تعددية ثقافية في لبنان، ثقافة للمسيحيين وثقافة أخرى للمسلمين؟ وهل إن ثقافة لبنان وانتماءه عربيان، على الأقل بعد عام 1989؟ هل لبنان إذاً جزء من الأمة العربية، أم أنه يحتفظ بخصائص تجعله مختلفاً عنها؟ هذه الأسئلة المصيرية تطرح جانباً من جوانب الصراع بين الطوائف اللبنانية. والإجابات عليها تشكل مداخل للنقاش الوطني المسؤول.

على مدى تاريخ لبنان الحديث، أدى الربط بين الدين والثقافة إلى بروز ثقافة طائفية وتوظيفها في الصراع الطائفي - السياسي، مع أن الخلافات لم تكن ذات منحى ديني بالضرورة، لكن أكثرها كان يعود إلى التيارات الثقافية والسياسية والإيديولوجية التي تمايزت مواقفها حول دور لبنان السياسي وموقعه بين العالمين العربي والغربي. كان هذا عاملاً حاسماً في ظهور تعددية ثقافية وحدث انشطار مجتمعي ثقافي - تربوي ذي اتجاهات إيديولوجية - سياسية متضاربة، أضعفت مجتمعة، دور الدولة المركزي، وأباحته أمام قطاع التعليم القطاع الخاص الطوائفي والتبشيري الأجنبي.

هناك ثلاثة محددات أساسية، في رأينا، لأية تعددية ثقافية في لبنان: اللغة، والتربية والتعليم،

والنظرة إلى التاريخ والتراث، وكلها تصب في وعاء الهوية.

* أية هوية للغة في لبنان

من المعروف، أن اللغة تؤدي دوراً حيوياً في كل مجتمع، ذلك أنها وسيلة التعبير والتواصل بين أبناء المجتمع، ورمزاً للهوية الفردية والمجتمعية، وأداة لحفظ الحضارة والتراث وإيصال العلم والمعرفة. وتأخذ اللغة كذلك أبعاداً سياسية ونفسية، وتتحول إلى رمز للتحرر والاستقلال لدى الشعوب التي تخضع للاستعمار.¹⁸⁸ وهذا الوصف، ينطبق على حالة لبنان عقب الحرب العالمية الأولى. ففي تلك المرحلة، كان موضوع اللغة الرسمية التي سيعتمدها لبنان محدداً لما سيكون عليه هذا البلد، أي هويته. فدخلت الطوائف اللبنانية في جدال وتجادبات حول اللغة العربية واللغة اللبنانية المحكية واللغات الأجنبية المعتمدة في لبنان.

بعد إنشاء دولة لبنان الكبير عام 1920، ظهر الخلاف حول الدور الثقافي للغة العربية، بالتزامن مع نمو الفكر القومي اللبناني وتخلي غالبية المسيحيين عن فكرة العروبة من جهة، وقيام سلطة الانتداب الفرنسي عام 1924 بوضع نظام تربوي للبنان على النسق التربوي الفرنسي من جهة أخرى. وبعد نحو عامين على ذلك التاريخ، أصدرت حكومة حبيب باشا السعد قراراً يجعل اللهجة اللبنانية لغة رسمية في الدولة،¹⁸⁸ هذا بالرغم من أن المادة 11 من الدستور اللبناني نصت على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة إلى جانب اللغة الفرنسية. وتضمن القرار إحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي، وهو ما أثار المسلمين والروم الأرثوذكس، واعتبروه يمس بثقافتهم وتراثهم، وتمكنوا من إسقاطه.¹⁸⁸ وبعد تعديل المادة 11 من الدستور عام 1943، أصبحت اللغة العربية وحدها هي لغة البلاد الرسمية الوحيدة، وغاب دور اللغة الفرنسية في الإدارة اللبنانية.¹⁸⁸ واستلزم هذا التعديل، تعريب البرامج الدراسية، ما تسبب في جدل بين المسلمين وأصحاب الفكر القومي العربية من جهة، والقوميين اللبنانيين من جهة أخرى.

في إطار الصراع على ثقافة لبنان وبالتالي على هويته، وتخلي مسيحيين عن دورهم الريادي السابق في النهضة الثقافية العربية، لعبت اللغة دوراً رئيساً في مسألة الهوية والانتماء. فرّج القوميون اللبنانيون، أن لا شيء يجمعهم مع العرب سوى اللغة العربية، وإن هذه اللغة وآدابها تأثرت بالدين الإسلامي، وهي ليست تعبيراً قومياً أو دلالة على وجود أمة عربية كحقيقة واقعية.¹⁸⁸ واستلزم هذا التوجه الانسلاخ عن اللغة العربية، حيث كان استخدامها والتدريس فيها يضربان نظرية التعددية الثقافية ويؤديان إلى وحدة الثقافة في لبنان ويضيفان على البلد ثقافة عربية – إسلامية تجعله يخسر طابعه الثقافي المسيحي المميز. من هنا، حاول القوميون اللبنانيون¹⁸⁸ التفريق بين اللغة – الأم المحكية التي يتعلمها الطفل في البيت، كلغة للعلاقات المجتمعية ولغة قائمة بذاتها، وبين اللغة الفصحى (الإسلامية)، لغة القرآن الكريم، مسوغين نظريتهم هذه بالتأكيد على أن نسبة الخمس فقط من الألفاظ العامية اللبنانية ذات أصول عربية أو قريبة منها.¹⁸⁸ كما عمل هؤلاء على الابتعاد عن اللغة العربية الفصحى وإبراز اللهجة اللبنانية وتطويرها وصولاً إلى جعلها لغة قائمة بذاتها، وبحروف لاتينية في بعض الأحيان،¹⁸⁸ "نفي العروبة عن لبنان، ذلك أن الفصحى هي بمثابة لسان العروبة وعقلها وقلبها وقدمها اللتان بها تسعيان"، على حد قول أحد الباحثين المعاصرين.¹⁸⁸ على حد قول مراقب معاصر. وكان مؤشر العامية اللبنانية يترجح صعوداً وهبوطاً مع أزمت لبنان الداخلية وما يتعرّض له من تيارات فكرية – ثقافية خارجية.

وفي المقابل، رفض المسلمون، حتى السنوات الأخيرة من حرب لبنان، اعتماد اللهجة المحكية اللبنانية بديلاً من اللغة العربية الفصحى، معتبرين أن ذلك يتماشى مع إرادة استعمارية في تحطيم وحدة العرب. كما اعتبروا أن محاولات التقليل من شأن اللغة العربية تمسّ كتابهم المقدس (القرآن الكريم) باعتبارها اللغة التي أنزل بها.¹⁸⁸ علاوة على ذلك، نظر مسلمو لبنان إلى الإنتاج الفكري اللبناني على أنه جزء من الإرث الثقافي العربي، مؤكدين وحدة الثقافة العربية.¹⁸⁸

خلال عامي 1976 و1978 بدأت إذاعتا صوت لبنان الكتائبية ولبنان الحرّ القواتية على التوالي ببلورة لهجة لبنانية إعلامية جديدة، عبر نشرات إخبارية وتعليقات ومقابلات صيغت باللهجة اللبنانية المحكية. وعلى المنوال نفسه، سار تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC)، بإيعاز من بشير الجميل أثناء فترة بثه التجريبي عامي 1981 و1982، ومنذ تأسيسه رسمياً أواسط الثمانينيات، في إذاعة نشرات إخبارية بلغة عربية مبسطة إلى حد كبير، تعتمد أسلوباً ميسراً وعبارات مسهلة وأواخر كلمات مسكّنة.¹⁸⁸ وتوجت المؤسسة اللبنانية للإرسال سياستها للبننة اللغة العربية من خلال الحلقات الماراتونية الحكواتية لبنان الدائم لفؤاد أفرام البستاني طوال عامي 1986 و1988.¹⁸⁸

يبرز الخلاف بين اللبنانيين بوضوح حول موضوع هوية اللغة وأهميتها في مجالات تدريس اللغات الأجنبية من خلال الكتب المستوردة، ذات المعايير والقيم والسلوكيات الغربية، وانقسام اللبنانيين بالتالي إلى فئتين، مسيحية وإسلامية، تستنبطن الأولى ثقافة أجنبية (= أيديولوجيات مختلفة)، فيما تدرس الفئة الثانية اللغة الأجنبية وتستهملها كمادة تعليمية ووسيلة تفاهم من غير أن تعتمد في حياتها اليومية، أو أن تتخرط في ثقافة هذه اللغة.¹⁸⁸

منذ الاستقلال، حتى نهاية القرن العشرين، كان أكثر من 90% من المدارس اللبنانية يستعمل اللغة الفرنسية في التدريس، فيما استعملت حوالي 7% منها اللغة الإنكليزية.¹⁸⁸ وفي النشرة الإحصائية لـ المركز التربوي للبحوث والإنماء للعام الدراسي 2002/2001، يتبين أن نسبة التلاميذ الذين يدرسون اللغة الفرنسية قد تراجعت إلى 66.4% مقابل نسبة 33.4% للذين يدرسون اللغة الإنكليزية.¹⁸⁸ وما لبث أن حدث توازن في إطار خطة النهوض التربوي بين اللغة العربية كلغة أم وأداة تواصل مع المحيط العربي وعامل توحيد للمجموعات اللبنانية، وبين اللغات الأجنبية كلغات ثقافية ومدخل إلى العلوم والثقافات العالمية. فتجسد ذلك في تساوي كل من اللغتين العربية واللغات الأجنبية في عدد الحصص الأسبوعية لكل مراحل التعليم. لكن هذا التوازن لم يحدث على أرض الواقع، إذ استمرت المدارس الخاصة في التدريس باللغات الأجنبية، ما حدا بوزارة التربية عام 1994 للإجازة إلى المدرسة اللبنانية حرية اختيار لغة التعليم التي تريد في صفوف المرحلة الابتدائية.¹⁸⁸

وعلى الصعيد الجامعي، جاء في تقرير صادر خلال العام 1995، أن 58% من الدروس في التعليم العالي والجامعي تعطى باللغة الفرنسية، و30% باللغة الإنكليزية، و12% فقط باللغة العربية.¹⁸⁸

وعلى الرغم من أن التعليم باللغة الأجنبية أضحي ضرورة لازمة في عصر العولمة والاتصالات للانفتاح على الثقافات والعلوم العالمية، إلا أن هناك من يرى فرقاً بين تعلم اللغة للتواصل والانفتاح، وبين أن تكون اللغة الأجنبية هي المسيطرة على مواد المنهج، وتفعل فعلها في تشكيل عقول التلاميذ والطلاب وشخصيتهم وثقافتهم.¹⁸⁸ لقد كشفت دراسة ميدانية أجريت على طلاب في الجامعة الأميركية في بيروت عام 1999، أن هناك نظرة مميزة للطلاب المسيحيين تجاه اللغة الفرنسية، وأن 46% من الطلاب المسلمين و40% من الطلاب المسيحيين المشاركين في العينة، ربطوا بين اللغة الفرنسية والدين المسيحي. وهذا يؤكد علاقة المسيحيين التاريخية بفرنسا واستنباطهم ثقافتها الغربية، وكذلك على علاقة الدين بالثقافة وبالتالي إدعاء التعددية الثقافية.¹⁸⁸

من هنا، وبتأثير الثقافة الأجنبية، ظهر الغرب بالنسبة إلى كثير من المسيحيين أنه المتفوق في الثقافة والعلم والحرية والتقليد، فيما العروبة (الإسلام) هي حركة انهزامية، ومنبع التخلف، تكتنفها "ظلمات الجهل والامية" وتتعارض مع الحضارة الحديثة.¹⁸⁸ ولم يتوان الموارنة، في غير مناسبة، على اعتبار أنفسهم من العالم الحرّ، والتشديد على التفوق اللبناني، انطلاقاً من التفوق المسيحي، يشجعهم على ذلك الاحتقار الضمني الذي كان يكتنه الغرب للشرق وللإسلام.¹⁸⁸

وفي المقابل، تشبث المسلمون والقوميون العرب باللغة العربية، وكانوا وراء إقرارها لغة رسمية للدولة اللبنانية وتعريب الدواوين،¹⁸⁸ وخاضوا فيها معاركهم السياسية، فهي ليست، كما رأوا، وسيلة اتصال فحسب، بل أبلغ تعبير عن هوية الجماعة،¹⁸⁸ وهي القومية العربية.

* التعليم والتشريب الطائفي

يبرز الانشطار الثقافي أيضاً من خلال تعدد المدارس والجامعات والمؤسسات والجمعيات الطائفية، وفي الاتجاه التقسيمي في نظام التعليم والمناهج ومضامين كتب التدريس. فتنافس المؤسسات والجمعيات الطائفية على إنشاء المدارس والجامعات التي تروج ثقافتها وإيديولوجياتها وقيمها وهويتها، حتى أن بعض هذه المدارس يحمل أسماء الرسل والأنبياء والقديسين والأئمة، وكأن التاريخين الإسلامي والعربي يخلوان من شخصيات فكرية وأدبية جديدة أن تكون معلماً لتلك المؤسسات، على حد قول مراقب معاصر.¹⁸⁸

عشية حرب لبنان عام 1975، كانت نسبة 45% من تلامذة لبنان في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي يتلقون العلم في المدارس الرسمية، مقابل 55% منهم في المدارس الخاصة والأجنبية.¹⁸⁸ واستناداً إلى إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء عن العام 1996، بلغ عدد التلامذة في المدارس الرسمية لمراحل التعليم ما قبل الجامعي حوالي 30% من مجموع التلاميذ في لبنان، مقابل 70% في المدارس الخاصة المجانية والمدارس الخاصة غير المجانية. كما كانت نسبة 14% من مجموع التلامذة في المدارس الخاصة غير المجانية من المسلمين، و86% من المسيحيين. ويُلاحظ أيضاً، أن نسبة 26% من أبناء المسلمين كانوا في المدارس المسيحية، مقابل أقل من 2% من أبناء المسيحيين في المدارس الإسلامية.¹⁸⁸ وما لبثت نسبة التلامذة في المدارس الرسمية أن استقرت في مطلع القرن الحادي والعشرين على 39%، مقابل 61% للتعليم الخاص المجاني والخاص غير المجاني.¹⁸⁸

وقبل الحرب، بلغ عدد الجامعات الخاصة تسع جامعات، وارتفع هذا العدد في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى 42 مؤسسة جامعية خاصة طائفية ومعهد عالٍ، مقابل جامعة لبنانية رسمية واحدة.

ومن المؤكد أن التشريب الإيديولوجي - العصبي - الطائفي عبر مؤسسات التعليم الخاصة، شكل عقبة أمام حصول التلاميذ والطلاب على تربية مواطنة صحيحة، وانفتاح الأنا على الآخر. كما أن التشريب الإيديولوجي في المرحلة الجامعية، عبر المناهج والكتب والتربية، لا يقل تأثيراً وخطورة عنه في مرحاتي التعليم الأساسية والثانوية. فنظرة الأنا الجامعي لـ الآخر الجامعي، كانت لا تقل عن تلك لـ الأنا لـ الآخر في المرحلة ما قبل الجامعية.

علام يدل هذا الوضع؟

إنه يدل بالتأكيد على عدم إيلاء الدولة اللبنانية التعليم الرسمي الاهتمام الكافي ليصب في مصلحة سياسة تربوية وطنية؛ كما يدل كذلك، على أن الطوائف اللبنانية تفضل أن ترسل أبناءها إلى مدارسها الخاصة والدينية التابعة لها. صحيح أن الدستور اللبناني أجاز لكل طائفة دينية في لبنان حرية تطوير ثقافتها الخاصة وتنميتها، غير أن التشريب الإيديولوجي عن طريق كتب التاريخ والدين واللغة والجغرافيا والأخلاق، ومرور التربية والتعليم منهجاً وتلقيناً عبر قناتين تربويتين خاصتين طائفتين رئيسيتين متنافستين، إسلامية ومسيحية، انعكس على الحالتين الثقافية والاجتماعية، وشكل عاملاً من عوامل الانشطار الثقافي. فعن طريق الأسرة والثقافة والتعليم، وفي ضوء غياب تربية مواطنة فاعلة، استطاعت كل طائفة أن تشرب أتباعها إيديولوجيات ومفاهيم وتراثاً وهوية على مستويين أكاديمي (معلومات)، وإيديولوجي (القيم، الخوف والغبن، الموقف من الآخر، التعصب، نبذ المساواة)، وفتت في المرصاد أمام حدوث اندماج مجتمعي وطني وتذويب للهويات الطائفية.¹⁸⁸

وبفضل العصبية الطائفية في الخطابين التوجيهي والتعليمي في المدارس والجامعات، جرت تغذية الأحقاد والخصوصية والعدوانية والأحكام المسبقة، وتكريس، بشكل أو بآخر، الانتماء الطائفي، والتعصب الطائفي، والتعددية المتناحرة والمتنافرة. كما تم التركيز على التضارب في العادات والتقاليد والأعراف والقيم، ورؤية الآخر على أنه عدو. وأبانت دراسة ميدانية أجريت في أواخر الحرب، أن نسبة 51% من الأهل يتحدثون باستمرار عن أعدائهم أمام أطفالهم، للإشارة إلى الآخرين من أبناء الطوائف الأخرى المنافسة.¹⁸⁸ وكما سنرى، وفي ضوء الشحن الطائفي المستمر، فمن المفترض ألا تكون هذه النسبة قد تراجعت في سنوات ما بعد الحرب.¹⁸⁸ وعبر المؤسسات التربوية، جرى تنظيم علاقات التلاميذ والطلاب بـ الآخرين من زملائهم في اتجاه طائفي- مناطقي. كما استمر التشريب حول خصوصية لبنان وانسلاخه عن محيطه العربي، على الرغم من أن دستور الطائف أقر أن **"لبنان عربي الانتماء والهوية"**.

كيف ينعكس التشريب الإيديولوجي على الطلاب اللبنانيين ويؤدي على التفريق لا الجمع؟

كشفت دراسة أجريت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، أن حوالي 34% فقط من عينة مستطلعة لطلاب جامعيين في الفروع الثانية للجامعة اللبنانية يوافقون على عروبة لبنان وانتمائه. وصرح حوالي 73% من طلاب الفروع الثانية أنهم لبنانيون أولاً بجذور فينيقية. وفي الفروع الأولى من الجامعة نفسها، كانت نتيجة الاستطلاع مغايرة تماماً: 84% يرون أن لبنان عربي هوية وانتماء، وأبانت الدراسة نفسها، أن ثلث الطلاب يعتقدون أن انتماءهم إلى طائفتهم هو أقوى من انتمائهم إلى وطنهم، في حين صرّح حوالي 45% من العينة المستطلعة أن انتماءهم هو للبنان أولاً، وتأتي الطائفة في الدرجة الثانية. وخلصت الدراسة نفسها إلى أن الروح العصبية الطائفية تخرق مختلف فروع الجامعة اللبنانية، وأن هذه الفروع لا تنتج الإيديولوجيات أو المواقف السياسية، بل هي مرآة لتلك وحاضنة لها.¹⁸⁸ وفي ضوء العلاقة الحميمة بين التربية غير الوطنية والعصبية الطائفية والولاءات المذهبية والتعددية الثقافية، لم تعد هناك فسحة لما تم الاتفاق عليه في الطائف، ولا لما لحظه الدستور اللبناني لجهة عروبة لبنان وانتمائه، أو لجهة **"الانتماء والانصهار الوطني"**¹⁸⁸. فأصبح الانتماء إلى أي شيء ممكناً، إلا الوطن.

* الصراع على تاريخ لبنان

منذ ولادة لبنان، كانت هناك منافسة على كتابة التاريخ. كما كانت هناك منافسة حول التاريخ المدرسي التربوي بين المدارس المسيحية والمدارس الإسلامية. ولأن المدرسة في لبنان هي عموماً بيئة خصبة لكل أنواع الفرز الطبقي والطائفي والمناطقية، من هنا لبثت كتابة التاريخ المدرسي رغبة ثلاثة اتجاهات إيديولوجية رئيسية، غاياتها تدعيم موقف ثقافي - سياسي في ظل تضارب الاتجاهات الطائفية والانتماء إلى الهوية¹⁸⁸: الاتجاه القومي الماروني الذي يحاول إثبات خصوصية لبنان وتعدديته الثقافية، وبالتالي هويته المميزة عن محيطه العربي - الإسلامي، والاتجاه القومي العربي الذي يرفض التعددية هذه، ويقرّ بالتنوع ويجعل ارتباط لبنان بمحيطه العربي هوية وانتماءً، والاتجاه الإسلامي الذي يشدد على أثر الإسلام في العروبة، وارتباط لبنان بالعالم الإسلامي (الأمة الإسلامية).

لقد أكدت دراسات متخصصة الاختلاف في كل من الكتب المدرسية الرائجة في المدارس المسيحية والإسلامية، ثقافة ومعرفة. ومما يلفت النظر، أن مضامين كتب التاريخ في المدارس الرسمية المعتمدة، كانت في غالب الأحيان متماثلة مع تلك المعتمدة في المدارس المسيحية. وتقوم هذه الكتب بإرجاع تاريخ لبنان إلى الحقبة الفينيقية، ورسم حدوده وإبراز تألقه الحضاري آنذاك، ثم التركيز على تاريخ لبنان، وعلى خصوصيته الفريدة التي تميّزه عن جيرانه العرب المسلمين، وعلى مقولة لبنان الملجأ بعد ظهور المسيحية وانتشار المارونية فيه، ومقاومته للفتح الإسلامي.¹⁸⁸ وقد استمر هذا المنحى من التأليف لضرب التعايش بين المسلمين والمسيحيين بعد اتفاق الطائف. فتحدثت موسوعة المجتمعات الدينية في الشرق الأوسط، عن "اجتياح الإسلام للمسيحية في الشرق"، لإعطاء انطباعات سلبية عن هذا الدين ورسوله وأتباعه.¹⁸⁸

أما المرحلة الفاصلة ما بين الفتح العربي وظهور فخر الدين المعني الثاني، فهي، في نظر كتب التاريخ المسيحية، مرحلة ركود فكري وقهر اجتماعي وعزلة سياسية واجتماعية فُرِضت على لبنان من قبل القوى التي أتت من الخارج (العرب المسلمون).¹⁸⁸ وبالنسبة إلى الحكم العثماني، فهو مرحلة اتسمت بالقهر والفساد والمقاومة لتسوية التعاون مع أوروبا، ونصرة هذا الخارج للبنان.¹⁸⁸ كما يجري تأكيد فقدان الجوامع المجتمعية بين الطوائف الدينية في لبنان تسويةً لمقولة الدولة المارونية. وتُستعمل في هذه الكتب لفظتان: "اللبنانيون" و"اللبنانية" كصفتين ملازميتين للموارنة سكان متصرفية لبنان،¹⁸⁸ واعتبار "المارونية بنت لبنان". (وإن)... "لبنان في الكثير من مزاياه وخصائصه صنع المارونية...".¹⁸⁸ إلى أن "لبنان أمّانة تاريخية وحضارية في عنق الموارنة".¹⁸⁸ وعلى المنوال نفسه، يجري التركيز على تكون لبنان الكبير بإرادة فرنسية، وعلى مساعي سلطات الانتداب لفرنسة الحياة الثقافية والاجتماعية اللبنانية، واعتبار هذه الحقبة مرحلة تقدم وارتقاء. وفي مواقف هذه المدرسة من القضية الفلسطينية، مال أصحابها إلى عدم معاداة إسرائيل وقللوا من خطرها على لبنان، وإن كانوا يعترفون بالحق العربي في فلسطين.

أما التيار القومي العربي، فيرفض مقولة القومية اللبنانية ذات الأصول الفينيقية، ويشدد على عروبة لبنان وارتباطه بالوطن العربي، معتبراً أن المرحلة التاريخية السابقة للفتح العربي (الجاهلية)، ذات أهمية ثانوية. فيركز على مرحلة الفتح الإسلامي واعتبارها امتداداً طبيعياً

للعرب. ولا تأخذ الفترات التاريخية، كالفينيقية وظهر المسيحية والمرحلة البيزنطية وحروب الفرنجة (الحروب الصليبية) حيزاً مهماً، كماً ونوعاً، في التأريخ القومي العربي. وقد نظر أصحاب هذه المدرسة بارتياح إلى الإرساليات الأجنبية ونشاطاتها في لبنان، والتدخل الأجنبي والانتداب الفرنسي كمظهر من مظاهر حركة الاستعمار.¹⁸⁸ أما العثمانيون، فكانوا في نظر أصحاب المدرسة القومية العربية مستعمرين أجنب، فيما الثورة العربية الكبرى هي تأكيد تصميم العرب على الاضطلاع بأمورهم بأنفسهم. ويعتبر أصحاب هذا التيار عهد الاستقلال في لبنان ذروة النضال الوطني للحصول على الاستقلال، ومناسبة للتضامن العربي وبداية لمسيرة الوحدة العربية. وبناءً عليه، يلاحظون إيجابية لدور جامعة الدول العربية، مؤكداً دور لبنان في إنشائها. كما يحرصون على إظهار دور لبنان في مقاومة مشروع تهويد فلسطين. أخيراً، يتهم أصحاب هذا التيار المارونية السياسية والنظام الطائفي - السياسي في لبنان بأنهما حدًا من نمو العروبة في لبنان.¹⁸⁸

ومن جهة جماعة التيار الإسلامي، فقد عمل هؤلاء على إبراز القيم الدينية الأصيلة المكونة للشخصية الإسلامية، وإحياء التراث التربوي الإسلامي ونشر الوعي التربوي الإسلامي.¹⁸⁸ وأسوة بالتيار القومي العربي، لم يكن التأريخ العربي قبل الإسلام بالنسبة إلى الإسلاميين، أكثر من فترة جهالة وظلمة حضارية. من هنا، جرى التركيز على الفتوحات الإسلامية والعصور الذهبية لفترات الحكم الإسلامي وإبراز الشخصيات الإسلامية. وينظر أصحاب هذا التيار، إلى حروب الفرنجة على أنها حروب أهل الصليب ضد الإسلام والمسلمين، وإلى المتعاونين معهم في لبنان على أنهم خونة، لأنهم نقضوا عهدهم للمسلمين. وفي المقابل، نظر أصحاب هذا التيار إلى حكم الأيوبيين والمماليك والعثمانيين، رغم انتفاء سمة العروبة عنهم، كمراحل مجيدة لتاريخ الإسلام. كما ربط هؤلاء بين حروب الفرنجة واستمرار تعرض العالم الإسلامي لهجوم الاستعمار، معتبرين أن آخر فصل في هذا الصراع تمثل في الانتداب الفرنسي وفي تهويد فلسطين.¹⁸⁸ أخيراً، يؤمن أصحاب هذا التيار بأن الإسلام ومبادئه وبطولاته هو الذي يمكنه أن ينقذ العالمين العربي والإسلامي من التخلف والتبعية للغرب.

لقد سعرت الحرب لبنان الأخيرة الصراع الإيديولوجي، الذي بات بأمس الحاجة إلى بلورة مفاهيم تاريخية تعكس الاتجاهات المستقبلية والمتطلبات الذاتية الطوائفية - المناطقية - العائلية. فبدلاً من أن يتم التأريخ للمجتمع اللبناني بنظرة شمولية، وعبر مؤرخين من الطوائف كافة،¹⁸⁸ ليصار منه إلى صياغة تاريخ عام موحد للبنان واستخلاص للعبر، جرى تغييب هذا التاريخ العام أو إسقاط بعض مراحل المفصلية ومناطقه وشخصياته (أبطاله)، واستعويض عنه بالتواريخ التبريرية المناطقية والطائفية والعائلية لإبراز موقع الجزء (الطائفة - العائلة - المنطقة - القرية) وخصوصيته تجاه الكلّ (بلاد الشام أو سورية أو الوطن العربي والإسلامي)، بل وتغييب هذا الكلّ، أو إثبات العكس بأن هذا الحيز الجغرافي ليس سوى جزء من كلّ عربي - إسلامي، يتواصل معه حضارياً وتاريخياً وجغرافياً.¹⁸⁸ كان صنّاع التاريخ اللبناني (الأمير فخر الدين الثاني، الأمير بشير الشهابي الثاني، طانيوس شاهين، يوسف كرم الخ...)، يُستحضرون ويُحوّلون إلى دمي وأدوات موجهة تُحرك إيديولوجياً وفق الأهواء السياسية أو الطائفية أو المذهبية أو المناطقية. فكانت مراحل تاريخية تختفي، وتطفو بدلاً منها مراحل تاريخية أخرى، وفق إيديولوجيات المؤرخين. فيظهر أبطال هنا، ويُقزم أبطال هناك. فيمجد فخر الدين الثاني على أيدي المؤرخين الموارنة، ويُشكك فيه على أيدي المؤرخين المسلمين.¹⁸⁸ وتظهر بطولات التاريخ التي

تُدْرَس في المدارس الإسلامية على أنها بطولات إسلامية أولاً وأخيراً، والعصور الذهبية في تاريخ لبنان، بأنها العصور الذهبية لفترات الحُكم الإسلامي (صدر الإسلام والعهدين الأموي والعباسي).¹⁸⁸ وفي المقابل، يبرز أبطال آخرون في المدارس الكاثوليكية غير أبطال المسلمين. ففخر الدين المعني الثاني ويوسف كرم على سبيل المثال، هما بطلان قوميتان لبنانيتان،¹⁸⁸ فيما عمرو بن العاص وخالد بن الوليد وطارق بن زياد على سبيل المثال، يُشكلون كلية لا تتجزأ: قوميون عرب وأبطال الفتوحات الإسلامية.¹⁸⁸

ولتلافي الانحيازية أو فصل أجزاء من تاريخ لبنان عن تاريخه العام، ولربط هذا التاريخ محيطه العربي، كُلف المركز التربوي للبحوث والإنماء عقب إنشائه في عام 1971، من قبل الحكومة اللبنانية بتوحيد كتاب التاريخ في المدارس الرسمية، على أن يتضمن في ما يتضمن، تاريخ لبنان وتاريخ كل اللبنانيين دون تجزئة أو تمايز، وإبراز المواقف الوطنية وعلاقة الشعب اللبناني بالشعوب المجاورة، وارتباطه بمحيطه العربي وبالعالم. لكن هذه التجربة لم يُكتب لها النجاح، إذ انحصر اهتمام واضعي الكتب للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة بتسليط الضوء على تاريخ جبل لبنان دون سائر المناطق اللبنانية، واستخدام منهجية تعزل لبنان عن محيطه.¹⁸⁸ وعندما كُلفت المراجعيات الطائفية المختلفة الاهتمام بالتعليم الديني في المدارس الرسمية، حمل الأساتذة المعينون من قبلها معهم برامج مختلفة ومتنوعة تنوّع انتماءاتهم المنطقية والمذهبية ومواقفهم الشخصية. وفي التعليم الخاص الطائفي، اعتمدت المدارس المناهج الخاصة بطانفتها، وكان على التلاميذ المنتمين إلى طوائف دينية أخرى، إما حضور حصص التعليم الديني إكراهاً، أو الخروج من صفوفهم في أثناء إعطاء الدروس.¹⁸⁸ وفي الحالة الثانية، وهو ما حصل في المدارس الرسمية أيضاً، كانت مفاعيل هذه السياسة التربوية تبرز الفروق بين الأنا والآخر بين التلاميذ، ولا تشجع بناتاً على ترسيخ مبادئ العيش المشترك التي تُروّج.

بناء عليه، بدلاً من أن تبقى الفينيقية مجرد موروث ثقافي للجميع، أضحت هوية قومية ومنطلقاً لتاريخ لبنان الماروني،¹⁸⁸ وتحولت المارونية من مجرد عقيدة دينية إلى قومية مارونية وحضارة مارونية،¹⁸⁸ والعروبة المشبعة بالإسلام¹⁸⁸ من ارتباط عضوي بالمحيط العربي إلى انسلاخ عن الكيان اللبناني،¹⁸⁸ والإسلام من مجرد عقيدة دينية إلى نظام سياسي يُرهب الأقلية المسيحية ويعيدها إلى وضعية أهل الذمة.¹⁸⁸ ويحفل التاريخ بشواهد كثيرة على وضع الذمي في الدولة العثمانية، ظلت عالقة في ذاكرة موارنة لبنان، أو صار تضخيمها وتكرار الحديث عنها لغايات خاصة. لقد جرى خلال الحرب استحضر الذمية كإطار جديد للعلاقات الاجتماعية والسياسية بين المسلمين والمسيحيين. وتحفل أدبيات الجماعات والحركات الإسلامية وخطبها وبياناتها ومواقفها ومواقفها الإلكترونية على الكثير من هذه المعاني والأفكار في سياق الطروحات لتسويغ مقولة الأكثرية الإسلامية صاحبة السيادة في لبنان.

لقد استلزم الصراع الثقافي السياسي بين الطوائف أدوات ومنابر. لذلك، تم خلال الحرب تأسيس العديد من مراكز الأبحاث ودور النشر، للدفاع عن الإيديولوجيات المتنافرة وتبرير التعددية الثقافية والتمايز والخصوصية، وهوية الأقلية أو هوية الأكثرية وحضارتها وتطلعاتها. ففي 1978 تأسس بيت المستقبل وضمّ مركزاً للتوثيق وبنكاً للمعلومات ومؤسسة دراسات إستراتيجية. وكان تأسيس هذا المركز من ضمن سلسلة من المؤسسات التي عمل أمين الجميل على إنشائها تحت رعاية مؤسسة الإنماء، واحتضن مؤتمرات وندوات دارت حول التعددية

وتعايش الطوائف في لبنان منذ الحُكم العثماني حتى تأسيس الدولة اللبنانية.¹⁸⁸ وفي المقابل، فعَل **النادي الثقافي العربي** (تأسس عام 1945) من أنشطته وخصوصاً أثناء فترات السلم، ودارت أبرز المحاضرات التي أقيمت فيه حول لبنان وحضارته الواحدة. وفعل الشيء نفسه **المركز الثقافي للبنان الجنوبي** (تأسس عام 1964). كما تأسس بين عامي 1975 و1990 العديد من المراكز الثقافية، منها **المجلس الثقافي في لبنان الشمالي** (1975)، و**مركز التوثيق والبحوث اللبناني** (1976)، و**معهد الإنماء العربي**، و**الحركة الثقافية أنطلياس** (1978)، و**المركز الثقافي للبحوث والتوثيق في صيدا** (1978)، و**المجلس الثقافي في البترون** (1984)، و**مركز الدراسات اللبنانية** (1985) بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد، و**البيت الثقافي في زغرتا** (1989)، و**المركز اللبناني للدراسات** (1989)، و**المنتدى العربي القومي في القرعون**، وبعد ذلك في بيروت، و**مركز معروف سعد الثقافي في صيدا** (1990).¹⁸⁸

هكذا، لم تعد الطائفية والمناطقية، في ظلّ الصراعات الإيديولوجية المعلنة وأحادية الرؤية التاريخية وانعزالياتها، مجرد حالتين منصرمتين من حالات التاريخ اللبناني، بل أمستا ماهيتين شبه ثابتتين للبنان لا تتغيرتا عبر مراحل التاريخ، فيما بقي لبنان مناطق وأراضٍ مقطّعة للطوائف، لا وطناً متماسكاً يعيش فيه شعب واحد.¹⁸⁸

*

وفي إطار اعتماد عروبة لبنان وانتمائه في الدستور اللبناني المعدّل، سارت الحكومات اللبنانية بعد **اتفاق الطائف** في سياسة جديدة لإعادة كتابة التاريخ المدرسي الوطني، باعتبار أن وحدة الثقافة تؤدي إلى وحدة الهوية، وبالتالي وحدة الوطن. لكن ما حصل كان مجرد تسوية طائفية، من خلال تشكيل لجنة علمية مثلت الطوائف الست الكبرى. وبسبب التوزيع الطائفي داخل اللجنة، وتضارب مصالح هذه الطوائف عبر ممثليها، استغرقت عملية صياغة الخطوط العريضة للمناهج ست سنوات. وما لبث الوليد المنتظر أن ولد مشوهاً وغير وطني ومات على الفور، بعدما جرى انتقاد بعض العبارات الواردة في الكتاب المدرسي واعتبارها خطيرة الأبعاد على **العيش المشترك**،¹⁸⁸ إلى جانب تغليب خصوصية الثقافة اللبنانية وتنوّع مصادرها على الثقافة العربية، واستبدال بمصطلح **"الطائفية"** **التعصب الديني والطائفي**، وكأن الطائفية ليست إحدى علل نظامنا السياسي، على حد قول مؤرخ معاصر.¹⁸⁸ أما منهج مادة **التنشئة الوطنية**، فلا يعير التركيبة الطائفية اللبنانية ولا التعايش الطوائفي أي اهتمام، في حين بقي الوطن مجرد تعبير جغرافي جامد حتى الصف الأخير من المرحلة المتوسطة، هذا مع العلم أن الهدف من التنشئة الوطنية هو التعريف بالوطن وممارسة المواطنة.¹⁸⁸

بناءً عليه، وحفاظاً على **العيش المشترك**، توقف العمل في كتاب التاريخ، وضاعت جهود مبدولة، وأموال طائلة من خزينة الدولة. وفي شباط عام 2002، شكّلت لجنة جديدة من قبل وزير التربية والتعليم العالي عبد الرحيم مراد من أجل إعادة النظر بالمنهج والتأليف والمصطلحات، كان مؤلف هذه الدراسة أحد أعضائها. وعلى الرغم من أن تشكيل اللجنة لم يراع الاعتبارات الطائفية، بل التوازن في الكفايات العلمية، فإن اللجنة المذكورة تعرّضت لحملة بأنها تسعى إلى أسلمة التاريخ

اللبناني وتحجيم التاريخ المسيحي.¹⁸⁸ من هنا، وفي ضوء التجاذبات الإيديولوجية والطائفية من قبل القوى السياسية صاحبة المصلحة في كتاب تاريخ **غير وطني**، لم ير كتاب التاريخ المدرسي النور.

هل نقودنا هذه المعالجة إلى القول: إن هناك صراعاً ثقافياً يدور في لبنان؟

ليس هناك، في الواقع، صراع ثقافي في لبنان، أو صراع حضارات بالشكل الذي تحدث عنه صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington)،¹⁸⁸ على الرغم من أن الفوارق الثقافية من ناحية **الأنا والآخر**، والقيم الاجتماعية والسياسية والدينية والسلوكيات الاجتماعية ومسألة الهوية، تعتبر كلها محددات للصراع الإيديولوجي - السياسي. فيؤكد المسيحيون باستمرار **التعددية الثقافية**، والمناخ العديدة للثقافة اللبنانية، من أجل عدم الذوبان في ثقافة الأكثرية الإسلامية، فيما يصرّ المسلمون **التنوع الثقافي** ضمن الثقافة العربية الواحدة. والواقع، إن اللبنانيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية، يتميزون بخصائص ثقافية وحضارية مشتركة. أما التنوع الثقافي الموجود، فهو بنظر البعض ناتج عن انفتاح الطوائف المسيحية على الغرب ودورها في التواصل معه.¹⁸⁸ لكن، حين يتم الربط بين الدين والثقافة وبين الدين والحضارة من جهة، وبين الدين والسياسة من جهة أخرى، تصبح الثقافة معلماً من معالم الصراع السياسي والصراع على الهوية. مثال على ذلك:

في مناسبة الاحتفال بعيد **جامعة القديس يوسف** السنوي في آذار 1997، شدد رئيس الجامعة الأب سليم عبو على **التعددية الثقافية**، وعلى أن الثقافة العربية والهوية العربية ليستا سوى وجه من أوجه الثقافة والهوية عند اللبنانيين. فتعرض جراً ذلك لإدانة عنيفة من قبل قيادات إسلامية ومثقفين مسلمين.¹⁸⁸ وهذا دليل بحد ذاته على أن الهوية الثقافية هي محدد هام لخصوصية الهوية والانتماء، وإنه لا يمكن الفصل بين الهوية والثقافة والانتماء عن الثقافة وهويتها. وعندما يتحدث المرء عن مجتمع **عيش مشترك** أو **عيش واحد** في لبنان، فهل من الممكن أن تختلف هوية الانتماء عن هوية الثقافة؟ بمعنى آخر، كيف يستطيع المرء الإدعاء أن ثقافته ليست عربية خالصة (كلام الأب عبو)، فيما قبل هو بلبنان عربي الهوية والانتماء في وثيقة **الوفاق الوطني** وفي الدستور المعدّل؟ وهذا يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: هل هوية لبنان وانتماؤه عربيّان، على الأقل بعد عام 1989؟

ليست المسألة، في رأينا، هي مجرد الإعلان عن قبول هوية وإدعاء الانتماء إلى أمة، وإنما في ممارسة هذه الهوية وهذا الانتماء. صحيح أن المسيحيين يتكلمون العربية، وكانوا رواد الحركة الأدبية والشعرية والفكرية العربية بكل جدارة، وسوف يظلون يتكلمون العربية ويكتبون فيها وينشدون بها ويغنون، إلا أن هذا لا يكفي، بل ينبغي عليهم الانتماء إلى الثقافة العربية، طالما أنهم ارتضوا الهوية العربية بموجب **اتفاق الطائف ووثيقة الوفاق الوطني** والدستور اللبناني المعدّل، وأن يعتبروا أن القيم والتقاليد والأعراف الخاصة بهم جراً ما نهلوه من ثقافات عالمية، ما هي إلا تنوع ضمن الثقافة العربية الواحدة، كما يحدث في التنوع الثقافي بين دولة عربية ودولة عربية أخرى، وبين المدينة العربية والريف العربي. وربما ما جاء في الإرشاد الرسولي لعام 1997 هو الفيصل في موضوع **التعددية الثقافية والتنوع الثقافي**، إذ طالب البابا المسيحيين بأن يجعلوا

لقد انبرى أحد الباحثين اللبنانيين مؤخراً للتفريق ما بين الهوية الثقافية والهوية السياسية. فرأى أن اللبنانيين متفقون معاً حول هوية لبنان السياسية العربية، لارتباط مصير لبنان بمصير الوطن العربي، وهو ما جاء في مقدمة الدستور اللبناني. لكنه اعتبر أن الهوية الثقافية للبنان متعددة، وخلص إلى أن التحدي الكبير الذي يواجهه لبنان هو الظهور أمام العالم وطناً متعدد ثقافياً وموحداً سياسياً، وإن هذا وحده يحقق العيش المشترك.¹⁸⁸ لكن ما لم يقله الباحث المذكور هو: كيف يُبنى عيش مشترك أو عيش واحد في ظل نظام طائفي - سياسي وديموغرافيا مشاغبة يضربان تعايش اللبنانيين بين الحين والآخر؟¹⁸⁸

* هويتان نقيضتان

من الثابت تاريخياً، أن المسيحيين كانوا رواد فكرة القومية العربية في سبيل التخلص من الحكم العثماني. قبل سقوط الدولة العثمانية بقليل، جاهر هؤلاء بالعروبة وبالوحدة السورية عبر جمعياتهم الأدبية وجمعياتهم السرية، في سبيل إيجاد قواسم مشتركة مع المسلمين للتخلص من الحكم العثماني.¹⁸⁸ وبالرغم من تأثر المسيحيين بالثقافة الفرنسية، إلا أن اللغة العربية لم تضعف عندهم، بل ظلوا يتباهون بإجادتها والحفاظ عليها (في الأديرة)، هذا فضلاً عن المجاهرة بانتمائهم إلى الثقافة العربية.¹⁸⁸ لقد كانت الأمة العربية في نظر المسيحيين من أعظم الأمم في التاريخ، وكان لها حضارة قبل الإسلام وصار لها حضارة أرقى بعد الإسلام. وقد جرى التعبير عن هذه الهوية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي تبلورت أثناء الحرب العالمية الأولى في مشروع سياسي جمع مسيحيي بلاد الشام ونخبها الإسلامية للتخلص من الحكم العثماني، وجعل العروبة قاسماً مشتركاً لحركتهم. فغابت بالتالي الرابطة العثمانية من أذهان المسلمين، بعدما فصلوا بين هويتهم العربية وانتمائهم الديني، نتيجة تقدم القومية على الدين.¹⁸⁸

عقب الحرب العالمية الأولى، ومع إنشاء دولة لبنان الكبير، وفي ضوء المسار التاريخي للطائفتين الرئيسيتين، المارونية والسنية، وموقفهما المتعارض من لبنان الكبير وهويتي الوطن الثقافية والسياسية،¹⁸⁸ وتحول القومية العربية إلى مشروع يسيطر عليه القوميون العرب المسلمون، خشي مسيحيون موارنة وروم الكاثوليك من أن يتحولوا إلى أقلية في بحر عربي - إسلامي وبالتالي الذوبان فيه.¹⁸⁸ من هنا، بدأ الدين يُستعمل كأساس للهوية والثقافية، وأخذت هذه تُوظف من قبل كل طائفة على حدة، لتأكيد خصوصيتها في الكيان الجديد، حيث أخذت كل واحدة تعمل على تمجيد قيم ماضيها وتاريخها وثقافتها وتراثها وعقيدتها، وصولاً إلى تدعيم الانتماء إلى الهوية الطائفية.¹⁸⁸ ولم يقتصر الأمر على الترويج للهوية الثقافية فحسب، بل أن القوى والأحزاب المارونية، بصورة عامة، نظرت إلى المسألة من زاوية حضارية. فالمجتمع اللبناني يتألف من ديانيتين، فهو إذاً منقسم، تبعاً لذلك، إلى حضارتين، مسيحية قائمة على الديانة المسيحية، وحضارة إسلامية مبنية على الديانة الإسلامية. ويضيف هؤلاء، أن المسيحيين يشكلون جزءاً لا

يتجزأ من الحضارتين المسيحية والغربية، فيما يلتفت المسلمون إلى الصحراء والعالم العربي، على حد قول أحد أنصار القومية اللبنانية.¹⁸⁸

كان المواردية ومؤسستهم الحاكمة يحتاجون بالفعل إلى مسوّغ تاريخي لوجود لبنان، منسلخ عن سورية، ومنفصل عن العروبة، يستظل المسيحيون والمسلمون تحته بخصوصية كل منهما. من هنا، جاءت طروحاتهم، لإعطاء شرعية للحاضر السياسي القائم على مقولة **الوطن الملاذ** للأقليات الطوائفية، التي تتعايش على أساس الخوف، وتتصارع في ما بينها.¹⁸⁸ فرغ **القوميون اللبنانيون** منهم شعارات الحضارة اللبنانية ومنابعها وروافدها العديدة، التي كانت تجعل من لبنان كياناً سياسياً ثابتاً وقائماً بذاته (لبنان المتصرفية، ولبنان الكبير، لبنان الاستقلال)، عبر تطوير إيديولوجيات انتمائية تربطه سياسياً بتواصل تراثي عرفته **الأرض اللبنانية** عبر عصور مختلفة.¹⁸⁸ وخلصوا من كل هذا إلى اختصار دور وظيفي للبنان بأنه **"حلقة الاتصال بين الغرب والشرق"** و **"ملجأ الأقليات المضطهدة في الشرق"**، معتبرين إياه الحدود الشرقية للغرب المسيحي، وليس العكس، الحدود الغربية للعالم العربي، ورسول الشرق إلى الغرب.¹⁸⁸

وفي المقابل، قويت حركة القومية العربية ضد الاستعمار والانتداب، وتحولت العروبة إلى تيار يستقطب المتقنين والجماهير الإسلامية. وبالنسبة إلى هؤلاء، لم تشكل العلاقة بين الإسلام والعروبة أي التباس تاريخي عندهم. فهم لم يجدوا تناقضاً في التحول من العثمانية إلى العروبة، معتبرين أن الإسلام هو التراث الثقافي للعروبة.¹⁸⁸ إن التحام العروبة بالإسلام، يعود إلى دور الإسلام في حفظ التراث العربي الجاهلي، وفي إعادة تنظيم الحياة العربية كلها.¹⁸⁸ ومن هنا، جاء هذا التشابك بين العروبة والإسلام، وشعبية الأولى عند اقترانها بالإسلام، والتشويش الذي أصاب أذهان المسلمين عبر التداخل المحكم، المعلن والمستتر، للإسلام عقيدة وحضارة وثقافة وتاريخاً. لقد اعتبر شكيب أرسلان أن **"العروبة وعاء الإسلام"** وأن **"الإسلام روح العروبة"**،¹⁸⁸ فيما رأى عمر فروخ أن الإسلام والقومية العربية هما شيء واحد، ولا فرق بين الاثنين، ويجب أن يكون كذلك.¹⁸⁸ ومن المؤرخين المسلمين القلائل الذين رفضوا ربط العروبة بالإسلام، محمد جميل بيهم، الذي قال: **"ليست العروبة هي الإسلام ولا الإسلام هو العروبة"**.¹⁸⁸

وفي **الميثاق الوطني**، سُوي هذا الوضع واعتبر لبنان **"دو وجه عربي"**. لكن هذا التعريف المبهم جلب ويلات كثيرة للبنان. فهمه المسيحيون على أنه اعتراف بشكل مباشر بالقومية اللبنانية، فيما اعتبر المسلمون أن عروبة لبنان وانتماءه أضحيا جليين لا لبس فيهما. وفي رأينا، لم ينظر الميثاق إلى لبنان على أنه عربي بالكامل، ولو كان الأمر كذلك، لذكر ذلك صراحة بالقول: **"إن لبنان عربي ذو وجه عربي"**. وفي الحالة هذه، كان يحقّ المسلمين المجاهرة بعروبة لبنان دون أي خرق للميثاق، ولا يحقّ للمسيحيين إدعاء القومية اللبنانية.¹⁸⁸

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل غابت هذه الحقيقة عن **المفاوضين** (الخوري - الصلح) كي يخطئوا في تحديد هوية لبنان، أم كان ذلك متعمداً لإرضاء أصحاب نظرية الكيان اللبناني والمنادين بالعروبة على حدّ سواء، ما جعل نظرية الماركسيين صحيحة في البعد الاقتصادي للميثاق (العروبة الاقتصادية) أنه كان لخدمة مصالح البرجوازية اللبنانية وافتتاحها على السوق العربية؟

على أيّ حال، لا يوحي شعار رياض الصلح الشهير "لا شرق ولا غرب" بعروبة لبنان.¹⁸⁸ لقد استند المسيحيون في نظريتهم القومية إلى دستور عام 1926، الذي ورد فيه مصطلح "الأمة اللبنانية" للدلالة على هوية الشعب في لبنان كقائم بذاته منفصل عن الأمة العربية باعتراف الدول العربية نفسها، فيما رفض المسلمون، السنة خصوصاً، نظرية هذه الأمة، التي لم يشاركوا في صنعها، ولا في صنع دستورها لعام 1926،¹⁸⁸ ولأن الأمة تعني في منظورهم الأمة العربية.

أدت القراءة غير المتوافق عليها للميثاق من كلا الشريكين، والعائدة لموضوع هوية لبنان، إلى الإضرار بوحدة اللبنانيين، وجعل المسيحيين، ولأسباب أخرى كثيرة، يتمسكون بفكرة القومية اللبنانية ويحاولون إيجاد أساس تاريخي وثقافي لها. في المقابل، تشبث المسلمون بدعواهم إلى العروبة والقومية العربية. وعند وضع مسودة البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح عام 1943، اختلف الوزراء المسيحيون والمسلمون على الصيغة التي تجعل "لبنان بلد (أ) عربي (أ) نو وجه مسيحي". وسوّيت هذه العبارة بأخرى هي: "لبنان مستقل نو وجه عربي".¹⁸⁸

خلال العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم، تعلق المسلمون بشعارات غير لبنانية، كالوحدة السورية، ثم بشعار الوحدة العربية في الخمسينات، كما طرحته الناصرية، ثم بعد ذلك بالمقاومة الفلسطينية خلال الستينات والسبعينات. كل ذلك لأسباب داخلية إلى حدّ كبير، أهمها تحسين نسبة مشاركتهم في السلطة إلى جانب المسيحيين، أو الاستئثار بها، والرد على القومية اللبنانية

عندما بدأ الخلل الديمغرافي يتجه لصالح المسلمين، وفي أجواء هبوب رياح العروبة على لبنان منذ الخمسينيات، أصبحت مسألة بناء ثقافة وطنية لبنانية مرتبطة بإيجاد هوية للبنان. إلا أن خوف المسيحيين من رياح العروبة (الناصرية)، جعلهم يتشبثون بخصوصيتهم أكثر مما مضى. فكان عليهم، بعدما كانوا رواد القومية العربية، تأكيد هوية مغايرة تماماً للعروبة، لتسويغ شخصيتهم. فخلقوا تلك الهوية التي تستند إلى تراكم حضاري فينيقي ويوناني وروماني وبيزنطي وإسلامي ومتوسطي وغربي، وأدلجوها، وروجوا لها في الكتب المدرسية وكتب التاريخ، وفي خطابهم السياسي. ولاحظ أحد الباحثين أن من أصل 695 عنواناً مسجلة في الكتب المدرسية لعام 1987، كان هناك 138 عنواناً: 19.8% تتعلق بلبنان، مقابل 1.7% تختص فقط بالعالم العربي، فيما 50.9% بالإنسانية العالمية. كما لاحظ الباحث نفسه، أن اللغة العربية في المناهج اللبنانية مفرغة من مضمونها العروبي، ولا تحمل شحنتها الحضارية والإيديولوجية التي تظهر هويتها.¹⁸⁸

أما المسلمون، فرفضوا قبول بما يسمى بالثقافة اللبنانية أو مفهوم الأمة اللبنانية، ورد في دستور عام 1926، خوفاً على شخصيتهم العربية أو على شخصيتهم الدينية. كما رفضوا أية خصوصية للعروبة اللبنانية، وحتى عروبة مطبوعة بالتنوّع تتميز عن محيطها العربي.¹⁸⁸ فتمسكوا بعروبتهم وإسلامهم وخلطوا بينهما، ولم يشكل الكيان اللبناني عندهم أي معنى. ولعل شعور المسلمين أنهم لا يشاركون في السلطة، كمواطنيهم المسيحيين، وعقدة الغبن والحرمان التي تأصلت عندهم، هو الذي دفعهم للتفكير أبعد من حدود الحيز الجغرافي الذي يعيشون فيه، وأن تطلعهم للخارج ما كان إلا لتقوية وضعهم في الداخل، وفقاً لتقرير دبلوماسي بريطاني وُضع عام 1942.¹⁸⁸

عشية اندلاع حرب لبنان وفي أثنائها، ارتبط الصراع حول هوية لبنان وانتمائه مع كل الصراعات الداخلية بين الطوائف اللبنانية والوجود الفلسطيني، والصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع السوري - الإسرائيلي تحديداً. إن خوف المسيحيين على وجودهم السياسي في الداخل تجاه التحالف الإسلامي - اليساري - الفلسطيني، جعلهم يتشبثون أكثر بالقومية اللبنانية، والحصول لأجل ذلك على دعم سورية تارة وإسرائيل تارة أخرى.¹⁸⁸ من هنا، فإن إصرار المسلمين على تعديل الميثاق والصيغة وسحب ما يمكنهم من امتيازات من المسيحيين، جعلهم يتمسكون بالعروبة ويرحبون بالوجودين العسكري الفلسطيني والسوري. وفيما ظلت هوية لبنان قبل حرب عام 1975 في إطار الصراع الفكري والإيديولوجي، تحولت هذه الهوية بين عامي 1975 و1989 إلى مشروع سياسي انفصالي للقوميين اللبنانيين، في وجه إقامة نظام لبناني - يساري - عروبي - إسلامي تحت الهيمنة الفلسطينية، أو نظام لبناني تحت الهيمنة السورية، أو نظام إسلامي مستوحى من إيران الإسلامية. كان المشروع الانفصالي للقوميين اللبنانيين يرمي إلى إقامة نظام فيدرالي في لبنان تمهيداً لإنشاء كانتون مسيحي في الحيز الجغرافي الطائفي المسيحي المتاح (المدفون - كفرشما).¹⁸⁸ وفي الوقت نفسه، بدأت معالم الكانتون الدرزي، جغرافياً ومذهبياً، تتجسد على الأرض منذ إنشاء ما سمي بـ: الإدارة المدنية عام 1983.

كان من المفترض أن يعيد اتفاق الطائف لعام 1989 اللحمة بين اللبنانيين، وأن يؤكد هوية لبنان، نظراً لأهميتها وضرورتها في تأمين وحدتين متلازمتين سياسية واجتماعية بين اللبنانيين. لهذا جاء في الاتفاق، وفي نصوص الدستور اللبناني المعدل، إن لبنان عربي هوية وانتماء. لكن هذه الخطوة بقيت ناقصة. فهي لم تأت نتيجة حوار بين اللبنانيين ولا من خلال وعي ثقافي - حضاري ذاتي بالانتماء إلى تلك الهوية من قبل فريق من اللبنانيين، بل نتيجة ضغط خارجي وعبر ممثلين عن الأمة في مدينة الطائف لم يعودوا في الواقع عام 1989 ممثلين حقيقيين لهذه الأمة. إن خطوة مصيرية كهذه تقرر هوية البلد ومستقبله، لم تُوفر لها آلية تنفيذية تجعل مشاعر كل اللبنانيين وإدراكهم يصب في اتجاه هوية عربية، وهذه الآلية ليست أقل من وفاق وطني بين اللبنانيين يستند إلى حوار صريح في ما بينهم يطرح فيه كل فريق مخاوفه وهواجسه وطموحاته من دون عوائق.

وعلى الرغم من قبول المسيحيين بلبنان عربياً، هوية وانتماءً، ظلت هويتهم الجديدة موضع تشكيك من قبل غالبية المسلمين اللبنانيين، فيما شكك المسيحيون بدورهم، في ضوء نمو الأصولية بين المسلمين، بنهاية الوطن اللبناني عند المسلمين، كما ورد في الثوابت الإسلامية لعام 1983.¹⁸⁸ لقد اعتبر إسلاميون معتدلون أن نهائية الوطن اللبناني مؤقتة، فيما رفض إسلاميون أصوليون العروبة والتسوية على أساس كيان لبناني، مصرين على الدولة الإسلامية¹⁸⁸. فلا تزال هناك قوى أصولية إسلامية تضع هدفاً ثابتاً أمامها، وهو إقامة الدولة الإسلامية، ما جعل المسيحيين يواجهون خطرين مزدوجين، جديدهما الأصعب، وهو مشروع الدولة الإسلامية. ففي كتابه أفاق الحوار المسيحي الإسلامي لم يستطع العلامة محمد حسين فضل الله التخلي عن مبدأ قيام دولة إسلامية تقوم على التشريع الإسلامي، ووجوب التزام المسيحيين بخط الدولة العام، واستثنائهم من صنع القرارات المصيرية ومن الخدمة العسكرية.¹⁸⁸ ورأى فضل الله، أن الوصول إستراتيجياً إلى

إقامة الحُكم الإسلامي بعد تهيئة مقدماته، يجب أن يسبقه إسقاط النظام الماروني الطائفي في لبنان.¹⁸⁸ وفي هذا السياق، كانت تتم طمأنة المسيحيين الأبرياء غير المنخرطين في المشروع السياسي للموارنة للتسلط على لبنان بدعم إسرائيلي وأميركي من أن النظام الإسلامي سوف يحميهم ولن يسلبهم حقوقهم، كما جاء في بيان "حزب الله" في تاريخ 16 شباط 1986.¹⁸⁸ لقد كانت هناك قيادات من حزب الله، ومعها قوى سنية أصولية، تعتبر أن حرب لبنان هي مرحلة تسبق انهيار الدولة اللبنانية، تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية، ورفض لبنان الكيان الوطني، كان يتطلب مشروعاً بديلاً، هو الدولة الإسلامية. إن التطورات التي حصلت في إيران بعد وصول علي أكبر هاشمي رفسنجاني في آب 1989، والتهدئة مع الغرب، وعقد اتفاق الطائف، وتولي سورية الوصاية على لبنان عقب حرب الخليج الثانية عام 1991 بموافقة دولية وعربية، كلها جعلت حزب الله يؤجل مشروع الدولة الإسلامية وولاية الفقيه تكتيكاً إلى حين، ويرتدي ثوب المعارضة الإصلاحية.¹⁸⁸

بناءً عليه، فمن المشكوك فيه أن يعبر ما توصل إليه اللبنانيون على الورق (اتفاق الطائف) عما يختلج في قلوبهم وعقولهم وينسجم مع مصالحهم وطموحاتهم. لقد بات المسيحيون، حتى المسلمون العلمانيون، يشعرون منذ الثمانينات من القرن العشرين بخطر الأصولية الإسلامية عليهم، ليس سياسياً فحسب، بل ثقافياً أيضاً، ما يجعل روابط العروبة أفضل ما يجمع بين اللبنانيين. لكن، من الصعب الافتراض أن القوميون اللبنانيين قد تخلوا عن فكرهم بجرة قلم لمصلحة هوية لم يؤخذ رأيهم فيها، في وقت رسخ اتفاق الطائف مخاوفهم وهواجسهم. وعن هذا الواقع، عبر جورج سعادة، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، في مذكراته التي أصدرها قبيل وفاته بقليل؛ فتبرأ من قبوله بعروبة لبنان في مؤتمر الطائف، وأنحى باللائمة على غيرهم من الموارنة بالقول: إن القيادات المارونية كميل شمعون وسليمان فرنجية وبيار الجميل قبلت بهذه الهوية في مؤتمر جنيف ولوزان إكراهاً، وفي البيان الوزاري لحكومة الاتحاد الوطني لرشيد كرامي في عهد أمين الجميل،¹⁸⁸ وإلى أن الرئيس المؤسس لحزب الكتائب بيار الجميل أقر بها أيضاً في البيانات الوزارية للحكومات التي شارك فيها بعد الاستقلال.¹⁸⁸

لا يكفي الإعلان عن الهوية العربية من قبل فئة من اللبنانيين وحده ليُجعل منهم عرباً، بل يجب ممارسة هذه الهوية. ولعل موقف اللبنانيين تجاه كل من سورية وإسرائيل يعكس بوضوح مسألة هوية لبنان الجديدة وتأثيرها في الوحدة السياسية للبلاد. فبعد الإرشاد الرسولي للفاثكان عام 1997، ودعوته المسيحيين للعيش المشترك مع شركائهم في الوطن ومع محيطهم، سادت موجة من القلق في أوساط طلاب وأساتذة جامعة القديس يوسف حول عروبة لبنان، وتجاه الشعاع اليومي المرفوع "السوريون واللبنانيون شعب واحد في دولتين".¹⁸⁸ كانت غالبية مسيحية ترى في الوجود السوري على الأرض اللبنانية نوعاً من الوصاية الأجنبية على لبنان يحّد من سيادته واستقلاله، وبالتالي من شخصيتهم. وذهبت غالبية المسيحيين إلى اتهام سورية بأنها تريد أن تضم إليها لبنان سياسياً وعسكرياً وتربوياً واجتماعياً،¹⁸⁸ وهو ما تُرجم في معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق عام 1991. وفي الواقع، خشي الكثير من المسيحيين من أن تنفذ سورية تهديداتها التي أطلقتها منتصف السبعينيات حول إمكانية ضم لبنان نهائياً إليها.¹⁸⁸ وكان سمير جعجع قد تحدث عام 1986 عن موقف المسيحيين الاستراتيجي من سورية بالقول: "الموقف من سوريا ليس موقفاً اعتباطياً لأسباب عاطفية. نحن موقفنا ليس من الشعب السوري، من سوريا كمجتمع. أبداً. نحن لسنا ضد سوريا كشعب إنما نحن ضد السياسة السورية في لبنان، إذ لا نستطيع قبول دولة ثانية

تحتل دولتنا. وهذا أمر غير المعقول القبول به لا تحت شعار الأخوة ولا تحت شعار الجغرافية ولا تحت شعار التاريخ".¹⁸⁸

في شباط عام 2000، حدث جدال سياسي في لبنان ارتبط بمسألة الهوية في أعقاب اغتيال عقل هاشم المسؤول الثاني في جيش لبنان الجنوبي على يد حزب الله. هل كان هذا الرجل شهيداً قضيته، تبعاً للمفهوم القومي اللبناني، كما حاول الإعلام الماروني عرضه، أم هو خائن، استناداً إلى عروبة لبنان وهويته وإسلامه، كما عرضه إعلام حزب الله، ونظر إليه المسلمون عامة؟ فطالب المسلمون بإنزال أشد العقاب بأفراد جيش لبنان الجنوبي، الذي كانت غالبية من المسلمين الشيعة، فيما طالب رجال دين وسياسيون موارنة بأن يُعاملوا بالرحمة، نظراً للظروف التي أحاطت بانضمامهم إلى هذا الجيش، وفي ضوء أن الجميع تعاونوا مع قوى خارجية.¹⁸⁸

عندما وقعت معارك في شمال لبنان بين أواخر عام 1999 ومطلع العام التالي بين الجيش اللبناني وأصوليين إسلاميين من الجماعة الإسلامية، أي بعد عشر سنوات على اتفاق الطائف وإقرار وثيقة الوفاق الوطني، تبين أن هناك تياراً إسلامياً يرفض الوحدة السياسية على أساس عروبة لبنان، كما جاءت في اتفاق الطائف، وأنه يسعى لتحقيق الدولة الإسلامية، وأن نهائية الكيان اللبناني، كما جاءت في الثوابت العشرة لدار الفتوى والقيادات الإسلامية عام 1983، وفي ورقة العمل الوطنية الإسلامية في مؤتمر لوزان (12 آذار 1984 - 30 آذار 1984)،¹⁸⁸ واللقاء الإسلامي الموسع في دمشق (23 نيسان 1985)¹⁸⁸، وأخيراً في الطائف،¹⁸⁸ لا تعبر عن موقف إسلامي عام، أو عما يتمناه جميع المسلمين. منذ عام 1992، تخلى حزب الله عن مشروعه لإقامة دولة إسلامية في لبنان وانخرط في الحياة النيابية اللبنانية، وصدرت تصريحات كثيرة من قادة الحزب تعكس التحول في سياسة الحزب. فهل موقف القيادات الإسلامية من نهائية الكيان اللبناني عامي 1983 و1989، وموقف حزب الله من هذا الكيان منذ عام 1992 إستراتيجيان ويعكسان اتجاهات كل المسلمين في لبنان حول الكيان الذي ينتشرون؟

4- حالة اللا اندماج المجتمعي

من المعروف أن القيم العربية - الإسلامية، كالضيافة والكرم واللطف والعائلية والشرف هي واحدة بشكل عام بين الطوائف اللبنانية، إلا أن الاختلاف بين الأنا والآخر يظهر، مع ذلك، من خلال السلوك التربوي، وفي ممارسة الأهل سلطتهم على الأطفال وتنظيم الأسرة. كما يعبر اللباس والمفردات واللهجات والاحتفالات والأعياد والطقوس وأسماء العلم والإيماءات وحركات الجسم والإعلان عن الجنازات، عن الاختلافات بين الطوائف في لبنان، حتى ضمن الطائفة الواحدة في المناطق المختلفة. وبالإمكان، من خلال اللهجات التمييز بين الشيعي والدرزي، وبين سنة المدن وموارنة الجبل.¹⁸⁸ وإلى ذلك، تتشابه علاقات النسب والصدقة، والعلاقات الزبانية، وتلك بين المستخدم ورب عمله، كلها بالطائفية والمذهبية.¹⁸⁸

بالرغم من كل سلبيات الأنا والآخر، على صعيد التواصل بين الطوائف واعترافها بعضها ببعض، فقد جمعت، قبل الحرب الأخيرة، مصالح مشتركة بين الطبقات الاجتماعية اللبنانية من مختلف الطوائف، وانحصرت بشكل رئيسي في مسائل العلاقات البروتوكولية والوظيفية وما يتعلق بصيرورة الحياة اليومية، من علاقات تجارية ومصالح اقتصادية، ومخالطة في المدرسة والجامعة والمنتدى والمقهى، وفي مرافق العمل والإنتاج، وفي التردد على أسواق واحدة.¹⁸⁸ لكن تشابك هذه المصالح الاقتصادية وتقاطعها، والتلاقي الاجتماعي بين الطوائف، لم يؤد إلى حالة من الاندماج المجتمعي، الذي يمكن وصفه بـ **العيش المشترك**. ويعود ذلك إلى انعكاس النظام الطائفي سلباً على نصيب الجماعات الدينية والمناطق من برامج الإنماء، وظهور الغبن والحسد الاجتماعيين، وكذلك على الهوية الاجتماعية لكل طائفة دينية، وظهور الأنا والآخر في العلاقات الاجتماعية بين الطوائف وفي توزيعها المناطقي ويموغرافيتها، وفي قانون الأحوال الشخصية لكل طائفة (زواج، طلاق، ميراث، وصاية، تبني الخ...)، وفي مؤسسات الرعاية الاجتماعية والنوادي الطائفية، وفوق كل ذلك في مؤسسات التعليم والاستشفاء. فالطوائف الدينية لها جامعاتها ومعاهدها ومدارسها، ولها أيضاً مسشفياتها ومؤسساتها الاجتماعية ومجالسها وهيئاتها وروابطها التي تنطق باسمها. كما لها تجمعاتها داخل المجلس النيابي. وما وجد من منظمات وهيئات مختلطة خارج الانتماء الطائفي، لم تكن كافية ومتينة ليشكل قنوات انفتاح واتصال بين طوائف المجتمع اللبناني وفئاته، أو تكون أداة لتغيير اجتماعي - سياسي. لذا، آل مصير بعضها إلى الزوال، كالحزب الديمقراطي،¹⁸⁸ على سبيل المثال، وخف دور بعضها الآخر وفعاليتها.

*

منذ عدة قرون، عاشت المجموعات اللبنانية منغلقة تقريباً على بعضها البعض تبعاً للانتماء الديني والمناطقي.¹⁸⁸ وفي القرى المختلطة خصوصاً، لم يتعد التواصل الاجتماعي بين الطوائف إطار **التعايش الطائفي**، كالعلاقات البروتوكولية أو الوظيفية (التهنئة في الأعياد والمناسبات والتعزية أو المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة). إلا أن وحدة المصالح هذه لم تستطع أن تخترق، مع ذلك، جدار العزلة الاجتماعية لكل طائفة، وتؤمن **العيش المشترك**، أي إطار العلاقات في المجتمعات المندمجة، إذ بقيت كل طائفة، على دينها وعقيدتها تمجد قيمها وتطور ثقافتها بمعزل عن الأخرى، ولم يصل تعاونهما معاً إلى قيام علاقات بنوية، فبقي هذا في حدود تلبية المصالح المتبادلة على أساس العلاقات الوظيفية والتعاون في المجالين العسكري والسياسي.¹⁸⁸ ولهذا السبب، يمكن وصف **جبل لبنان** آنذاك بـ **كونفيدرالية طائفية غير معلنة**.

وفي المدن، عاش المسلمون والمسيحيون بشكل عام في أحياء منفصلة عن بعضهم البعض. وعندما كان الغنى أو الفقر يوحد في ما بينهم في بعض المدارس والأحياء المختلطة لبيروت الفخمة أو أطرافها الفقيرة (**بيروت الكبرى**)، لم تتمكن مصالحهم المشتركة في أن تكسر جدار الطائفية - السياسية والطائفية - الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الحركات المطالبة، العمالية والطلابية، تعدت لأول مرة، نسبياً، عشية الحرب في لبنان، الأطر المذهبية والطائفية، وكان بإمكانها أن تحوّل الصراع في لبنان إلى صراع اجتماعي - طبقي، لولا المصافي الطائفية التي جعلت منهم، قطاعات وأفراداً، وقوداً للصراع الطائفي (حرب لبنان). فتمكنت الطائفية - السياسية من أن تحمي مواقعها عبر استقطابهم ضمن إيديولوجيتها. إن استمرار عمل المؤسسات الدستورية خلال الحرب،

كالمجلس النيابي على سبيل المثال، لا يدل على عيش مشترك، وإنما من أجل سنّ القوانين والقيام بوظائفه من أجل صيرورة الحياة اليومية. بحيث يمكن وصف سكن المواطنين من طوائف مختلفة في الأحياء نفسها نوعاً من المساكنة القسرية.

وفي مجتمع طائفي تعددي منقسم على نفسه، كان بإمكان الزواج المختلط أن يلعب دوراً في التواصل والتلاحم الاجتماعيين بين الطوائف وداخل الطوائف نفسها. ما بين مطلع الثلاثينات من القرن العشرين وعام 1992، سُجّلت في لبنان 424 حالة زواج مختلط بين الطوائف. وكان نصيب بيروت من هذه الزيجات 96 حالة، وضواحي بيروت 58 حالة، وبيروت الكبرى 90 حالة، وجبل لبنان 70 حالة والمناطق الأخرى 110 حالات.¹⁸⁸ إن تشكيل بيروت الكبرى أعلى نسبة زواج مختلط في لبنان (244 حالة من أصل 424 حالة، أي أكثر من 57% من مجموع الزيجات المختلطة) يدلّ على أن تداخل الطوائف في المدينة وضواحيها يقوي من العلاقات الاجتماعية والثقافية والوظيفية بين اللبنانيين من مختلف الطوائف، ويرفع بالتالي من نسبة الزيجات المختلطة. إن هذه النسب المتدنية ليست بالتأكيد مؤشراً على الانتقال من التعايش الطائفي إلى العيش المشترك، ذلك أن الزواج اللحمي الكثيف هو الظاهرة السائدة في لبنان، وشكل في عام 1971 ما بين 99.1% لدى المسيحيين، و98.8% لدى المسلمين، و99.7% عند الدروز.¹⁸⁸ وفي ذلك العام، بلغت نسبة زيجات مسلمين من مسيحيات 0.8%، فيما تدنت نسبة المسيحيين المتزوجين من مسلمات إلى 0.1%. في المقابل، سجلت نسبة زواج المسلمين السنّة من غير مسلمات 4.10%.¹⁸⁸

تعتبر نسب الزواج المختلط التي أوردناها متدنية وطبيعية في ظل التشريعات الدينية القائمة، وهي لا تدل على حالة اندماج مجتمعي على أسس لا طائفية، خصوصاً أن هذه النسب ما لبثت أن تراجعت خلال سنوات الحرب وبعدها. ومن المفترض أن تكون حالات زواج المسلمات من رجال مسيحيين لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، بفعل عائق الشرع الإسلامي. وفي منتصف التسعينات، أبانت دراسة ميدانية أجريت على طلاب في الجامعة اللبنانية من مختلف الطوائف الدينية أن نسبة 80% منهم يفضلون الزواج اللحمي، أو من داخل مناطقهم. أما من لا تعينهم هذه المسألة، فشكّلوا نسبة 15.6% من العينة.¹⁸⁸ إن ارتفاع النسبة الأخيرة عما هو عليه الوضع الحقيقي في مطلع السبعينيات من القرن المنصرم، ليس مؤشراً على الرغبة في انفتاح الطوائف على بعضها البعض. فهناك فرق بين التصريح بالرغبة في الزواج المختلط، ومن خارج الطائفة أو المذهب، وبين الإقدام على ذلك.

لقد جرت محاولة في عام 1952 لانفتاح الطوائف اللبنانية على بعضها البعض، عبر مشروع لإقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، أي إلغاء الطائفية من نظام الأحوال الشخصية، لكنها باءت بالفشل. وجرى تبرير ذلك، بأن المجتمع اللبناني في لبنان المستقل غير متحضر بعد إلى ذلك. على عكس ذلك، تعززت صلاحيات المحاكم المذهبية، مدعومة من القيادات الإسلامية والمسيحية معاً. وفي عام 1998، كان هذا الواقع ما يزال على حاله، عندما تجرأ الرئيس إلياس الهراوي، لأسباب سياسية، على اقتراح قانون للزواج المدني الاختياري، كان من الممكن أن يؤدي نجاح هذه الخطوة إلى انفتاح الطوائف على بعضها، والتمهيد بالتالي لتمتين أواصر العلاقات الاجتماعية بين الطوائف الدينية في لبنان، أي ترسيخ الوحدة الوطنية.¹⁸⁸ لكن هذه الخطوة قوبلت

بمعارضة شديدة من قبل رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، الذي اعتبرها تؤثر على وحدة الصفّ وتحدث انشقاقاً داخل مجلس الوزراء أو خارجه.¹⁸⁸ كما رُفض المشروع من قبل دار الفتوى، ومن أركان الكنيسة الكاثوليكية، وتم إجهاضه "صوناً للوحدة الوطنية"، هذا على الرغم من الترحيب به من قبل مثقفين مسلمين ومسيحيين.¹⁸⁸ وفي استطلاع أجري في حينه، صرحت نسبة 83% من اللبنانيين أنها يفضل تسجيل زواجها لدى دوائر الأحوال الشخصية التابعة لطوائفهم، ما يدل على عدم استعداد الشعب اللبناني بعد للانتقال إلى مرحلة علمنة المجتمع.

وفي أثناء الحرب، كان سقوط صيغة التعايش السياسي والتعايش الاجتماعي أكثر عمقاً وتأثيراً في جبل الحرب منه في الطوائف المتنافسة. وهذا الجيل، لم يتسن له حتى أن يختبر قواسم التعايش الماضية. فأضحت صورة الدولة لدى الطلاب والفئات الشابة من الطوائف المختلفة مشوشة، أي عبارة عن "هيكل محطم"،¹⁸⁸ والتعايش ما هو سوى تعايش مجتمعات طوائفية ضمن حيز جغرافي تتربص الواحدة بالأخرى. فتجاذبت هذه المجموعات مفاهيم وأحكام مسبقة وسقطت في متاهات الإيديولوجيا والصراع الطائفي – السياسي.

وعندما قامت مؤسسة الحريري بتوزيع مساعدات الملك فهد بن عبد العزيز المتضمنة حصة غذائية على اللبنانيين عامي 1988 و1989، واستلزم ذلك دخول عشرات من الشبان والشابات المسلمين إلى المناطق الشرقية للإشراف على هذه العملية، كانت هذه المرة الأولى منذ اندلاع الأزمة اللبنانية التي يلتقي فيها جبل الحرب في المنطقتين الغربية والشرقية مع بعضهما، ويحاول كل فريق أن يكتشف الآخر. وحتى ذلك الحين، كان الآخر بالنسبة لكل فريق هو ذلك "العدو" و"المجهول" و"المختلف" و"مصدر كل شر".¹⁸⁸ لكن مثل هذه المحاولات بقيت في نطاق محدود. فالمدرسة أو الجامعة، اللتان تعتبران قناتي التقاء واتصال طبيعيتين بين أبناء الطوائف، فقدتا خلال الحرب دورهما هذا. إن وجود 26% فقط من الطلاب المسلمين في المدارس المسيحية في المناطق الشرقية، مقابل 2% من أبناء المسيحيين في المدارس الرسمية في المناطق الغربية، وتوقع المسلمين والمسيحيين، على التوالي، في الفروع الغربية والفروع الشرقية للجامعة اللبنانية، أسهم في إذكاء العصبية الطائفية، وتوسيع الفجوة بين الأنا والآخر، وجعل اللبنانيين بالتالي يفقدون إمكانية إيجاد أرضية صلبة ومشاركة تشكل بيئة سليمة للتعايش.

وهكذا، تعطلت قنوات الاتصال الاجتماعية وفق الأشكال التي كانت معروفة بها سابقاً. فتلاشى ذلك الاختلاط الطائفي في ضاحيتي بيروت الشمالية والجنوبية، وحلّ الفرز الطائفي في مؤسسات الإنتاج والخدمة تبعاً للمنطقة، وانتشرت فروع المصارف في المناطق غير المختلطة، وألحق بها موظفون يجانسون الوسط الطائفي حيث أنشئ الفرع. كما مثل التهجير القائم على الفرز الطائفي دوراً مهماً في ضرب التواصل الاجتماعي بين الطوائف اللبنانية. ومن لم يعجبه هذا الوضع من الجيل الجديد، أو تعسرت أحواله الاقتصادية، سلك طريق الهجرة.

في تحقيق أجري عام 1986، ذكر أن عدد الشباب اللبناني بين سن 10 - 24 سنة كان يشكل حوالي 34% من مجموع السكان (941.250 من أصل 2.006.115 نسمة)،¹⁸⁸ وأن 90% منهم يحيون الشعور بمستقبل غامض، ولا يملكون شيئاً واضحاً عن مصيرهم.¹⁸⁸ وفي ضوء ذلك، كان من البديهي أن تصبح الهجرة، في سياق تنامي الإحباط، ونقشي البطالة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، الملاذ الوحيد لهؤلاء. وقد تبين خلال سنوات الحرب الأخيرة التي عصفت بلبنان، أن أربعة من أصل خمسة من الشباب اللبناني، تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة، يرغبون بمغادرة وطنهم، فيما شعر 94% منهم بالخوف والقلق، و76% بأن أحداً لا يفهمهم.¹⁸⁸

وحتى عام 1995، كان نصف مليون لبناني لا يزالون يعيشون بعيداً عن مكان إقامتهم السابقة. وباع كثير منهم ممتلكاته وأراضيه، وفضل البقاء في أماكن سكنه الجديدة. ولا يزال الخوف من الآخر وعدم الثقة به وذكريات الحرب، من العوامل المؤثرة في عدم عودة بقية المهجرين. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، لا يزال قسم كبير من المهجرين يفضل عدم العودة إلى مناطق سكنه الأصلية.¹⁸⁸ فالمصالحات السياسية التي تعقد برعاية أمراء الحرب، الذين أسهموا بشكل أو بآخر في خلخلة أسس التعايش بين اللبنانيين، لا يمكنها أن تمحو الألام والمعاناة من ذاكرة المهجرين؛ فالمسألة أعمق من ذلك بكثير.

بعد مرور العقد الأول على عقد اتفاق الطائف، كان من المفترض أن تؤدي مفاعيله إلى مصالحة وطنية تسفر عنها لحة جديدة بين اللبنانيين. لكن البعض رأى أن الاتفاق استخدم كفرازة ضد المسيحيين. ثم أن سوء تطبيق بعض موادته وخرقه،¹⁸⁸ عبر قيام الحكومات اللبنانية المتعاقبة بسنّ قوانين وتشريعات وُظفت في إطار تحجيم القوى المعارضة لها، ونفي قياداتها، وخصوصاً المسيحية منها، وإعلان المسيحيين عن مقاطعتهم للدولة وللإستحقاقات الدستورية، أرخى بظلاله على العلاقات الاجتماعية. فعند كل أزمة سياسية، كان ثمة انشقاق مجتمعي بلون طائفي يطفو على السطح. صحيح أن الأسواق التجارية عادت إلى الانفتاح على بعضها، إلا أن العلاقات الاجتماعية لم تتطور بشكل مواز. فبقيت في إطار المصالح: تجارة واقتصاد. وبالرغم من أن المطاعم ومراكز الترفيه والسياحة في المنطقة الشرقية سعت للانفتاح نحو الزبائن المسلمين، وتأقلمت مع العادات الإسلامية لجذبهم إليها (إفطارات وسهرات رمضانية، تقديم النارجيلة...)، إلا أن الأمر لم يتجاوز سقف الانفتاح ذي الطابع الاستهلاكي. وخارج العلاقات الوظيفية هذه، ظلت نظرة الطوائف إلى بعضها البعض تتسم بخلفية الأنا والآخر.

قد تكون الجامعة اللبنانية أفضل نموذج على تجاذبات الأنا والآخر المختلف قيماً وثقافة وعقيدة. لماذا جرى تفريع كليات الجامعة اللبنانية؟ هل كان ذلك لسبب طائفي محض، وهو أن الطلاب المسيحيين في المناطق الشرقية لا يستطيعون القدوم، لأسباب أمنية، إلى كلياتهم، التي كانت قائمة في المنطقة الإسلامية، أم يعود هذا الرفض لعدم الرغبة في التلاقي مع هذا الآخر في المنطقة الأخرى والتواصل معه؟

دلّ بحث ميداني على أنه لم تكن هناك حاجة ماسة إلى الفروع الثانية (المنطقة الشرقية) إن من الناحية الجغرافية، أم لجهة عدد الطلاب، وأن سبب إنشائها هو محض طائفي نتيجة للخوف من الذوبان في الأكثرية الإسلامية.¹⁸⁸ وهذا يقودنا إلى طرح تساؤل آخر: لماذا فشلت رئاسة الجامعة اللبنانية قبل سنوات قليلة في تعيين مدير مسلم لفرع كلية الإعلام في المنطقة الشرقية، ومدير مسيحي لفرع الغربية؟ ولماذا يدافع أساتذة المنطقة الشرقية عن منطوق التفرّيع؟ ولماذا نشأت معارضة شديدة لدى فروع كليات الجامعة اللبنانية، وفي المناطق الشرقية على وجه التحديد، تجاه سياسة الرئيس لحود في إعادة توحيد فروع تلك المؤسسة، أي الجسم الطلابي والهيئة التعليمية والأبنية، من أجل الدخول في عيش مشترك حقيقي لا يترنح عند هبوب أول العاصفة؟

إن إعادة توحيد الجامعة اللبنانية في مقرّ يحتضن المسيحيين والمسلمين معاً، هي خطوة حاسمة على طريق إرساء عيش مشترك حقيقي، وهو السبب الذي جعل الرئيس الحريري يقرر إقامة المباني الجديدة للجامعة في الحدث. لكن، في ظل النظام الطائفي – السياسي القائم والعلاقات الاجتماعية السائدة بين الطوائف والمذاهب والمستندة إلى التعددية الثقافية والتعددية الحضارية بمقولة الأنا والآخر، بقي هذا التصور مستحيلاً، في ظل مقاطعة الفروع الثانية في الجامعة للجامعة الموحدة. وقد حذر في حينه أحد الوزراء الرئيس الحريري بأن اختيار منطقة الحدث موقعاً للجامعة، سيحولها إلى جامعة للمسلمين. إن أي حديث عن العيش المشترك من دون توحيد هذه المؤسسة الوطنية، هو كلام كاذب.

يعلم الجميع أن قيام علاقات اجتماعية بين أتباع الديانتين السماويتين، المسيحية والإسلام، يسوده الحذر والتكاذب في معظم الأحيان. ويصر الكثير من اللبنانيين على معرفة الانتماء الديني أو المذهبي للشخص الذي يلتقونه قبل أن يتعاملوا معه. وهذا لا يتمّ، في معظم الأحيان، إلا من خلال معرفة أسم الشخص المقابل أو مسقط رأسه. فإذا كان منتمياً لطائفة أو مذهب الأشخاص الحاضرين، سقطت الأقنعة وساد الكلام على المكشوف. وهذا التكاذب له وجهه السياسي، وخاصة بين أفراد الطبقة السياسية. فأتثناء الحرب، كانت السجالات والتصريحات الكلامية الحادة شبه اليومية التي تدور علناً بين السياسيين لا تعبّر عن علاقات المودة واللياقة والمصالح المشتركة في ما بينهم، حتى بين أشد الخصوم. وبفضل هذا التكاذب، أمكن تسيير عمل المؤسسات الرسمية وانفتاح الأسواق على بعضها البعض بفضل تقاطع مصالح الميليشيات.

وبسبب تداعيات العصبية الطائفية، تُفسر أية حادثة بخلفيات طائفية، كالتّي جرت في الأونيسكو في 31 تموز 2002، عندما أقدم المدعو أحمد منصور الموظف، في صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية، على قتل ثمانية من زملائه.¹⁸⁸ كما يشطر خلاف على نتائج مباراة كرة سلة بين فريقَي الرياضي والحكمة، في اليوم التالي، الشارع اللبناني. وكاد هذا النوع من الخلافات أن يتسبب، في إحدى المرات، بفتنة طائفية تداركها المسؤولون في حينها. وعندما تجدد

الخلاف بين هذين الفريقين على بطولة لبنان في السادس من حزيران 2003، رفع مؤيدو فريق الحكمة الصلبن أمام عدسات آلات التصوير التلفزيونية لإغاظه خصومهم من المسلمين. كما نزل مؤيدو فريق الرياضي إلى الشارع لرد الكيل كيلين.¹⁸⁸ وهذا يدل على أن التعايش الطوائفي يفتقد إلى قواعده الاجتماعية.

5- الديمقراطية التوافقية ... معكوسة

لقد ضُرب المثل على الدوام بديمقراطية لبنان التوافقية الفريدة، التي تقوم أساساً على التآلف مع نظام لبنان الطائفي - السياسي، وتجعل من المواطن اللبناني منتسباً أولاً إلى طائفته الدينية، بسبب غياب دولة المواطنة.¹⁸⁸ ولم تأت هذه الديمقراطية بفعل تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، كما هي الحال مع الديمقراطيات الغربية، بل لتمكين التعايش المجتمعي الطوائفي من الاستمرار والسمود. من هنا، فإن أول ما يلفت النظر في ديمقراطية لبنان هو التوافق بين الطوائف على كيفية تعايشها، وحول حصصها في الحكم، وفي اتخاذ القرارات. ويمكن اعتبار حقّ التعبير والحرية اللتين تمتع بهما الإعلام اللبناني، والانتخابات التي كانت تجري بانتظام،¹⁸⁸ والرئاسات التي تتداول السلطة، والطوائف التي تمارس شعائرها وحرّيتها في أحوالها الشخصية، من السمات المميزة للديمقراطية اللبنانية. فلا يذكر تاريخ لبنان المعاصر انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وحرية الرأي. إلا أن هذه الديمقراطية الفريدة في العالم العربي، اصطدمت في السابق، كما اليوم، بالنظام الطائفي، أي بين حقّ المواطن وحقّ الطائفة، وتالياً بين الانتماء للوطن وبين الانتماء للطائفة. فكانت، في الحقيقة، لا تؤمن المساواة بين الطوائف على الصعيد السياسي بين المواطنين، وتجعل من بعض المراكز والمناصب السياسية حكراً على طائفة دون أخرى. كما لا تمكن المواطن الكفاء من اجتياز حدود نصيب كل طائفة من المناصب والوظائف.

لقد شجع نظام لبنان الانتخابي على حدة الانتماء الطائفي، حيث كان يُحدد سلفاً عدد المقاعد لكل طائفة في المجلس النيابي.¹⁸⁸ وقد لا تختلف بنية الحكومات اللبنانية عن التشكيلة الطائفية للمجلس النيابي، إذ كانت تتغير باستمرار كسمة من السمات المميزة للديمقراطية اللبنانية. وإذا كانت مراحل حكم الرئيس فؤاد شهاب ومن بعده الرئيس شارل حلو (1958 - 1970)، وخلال حكم الرئيس أميل لحود، قد شهدت بروز العسكر، ترؤس عسكري الدولة اللبنانية (فؤاد شهاب) ولعب المخابرات العسكرية دوراً بارزاً (عهود شهاب وشارل حلو وأمّيل لحود)، إلا أن الحكم في لبنان ظل مدنياً، واستمر الشعب ينتخب نوابه بطريقة حرة إلى حد كبير.¹⁸⁸ ويُعتبر الدور السياسي للجيش في لبنان هامشياً، مقارنة بما كان يقوم به العسكر في الدول العربية. كما لا يمكن الحديث عن عسكرة المجتمع اللبناني، باستثناء مرحلة الحرب 1975-1990. فالجنرال فؤاد شهاب، انتخب رئيساً للجمهورية ليس بفعل انقلاب عسكري، وإنما لحياذته في الصراعات الدامية. كذلك، انتخب لحود، لأنه جسد في حينه إرادة شعبية لإعادة الأمن إلى البلاد والحدّ من الميليشيات.

وبسبب نظامه الطائفي، وتموضع السلطة، بقي لبنان دولة المزرعة أو دولة العائلة أو دول الطائفة، فترسخت الفوارق الاجتماعية بين المناطق، وبين الريف والمدينة، وبين الطوائف نفسها، وضمن الطائفة الواحدة أيضاً. ولهذا السبب، اهتم فؤاد شهاب بتحسين الأوضاع الاجتماعية والخدمات وإنشاء المؤسسات العصرية. فضلاً عن ذلك، ساوى شهاب بين عدد المسلمين والمسيحيين في وظائف الفئة الأولى. لكن إصلاحاته لم تُستكمل، وجرى الانقلاب عليها، في وقت تدخل الجيش في السياسة وفقدت ديمقراطية لبنان طابعها المميز عن محيطها.¹⁸⁸

وفي السنوات التالية على إصلاحات شهاب، استمر الشرخ الطبقي الواسع بين الفئات الاجتماعية، وبين أبناء الطوائف، وخصوصاً حول المدن وخارجها. وفي عام 1969، وافق المجلس النيابي اللبناني على اتفاق القاهرة، من دون أن يطلع عليه، مسبباً بذلك جرحاً عميقاً في جسم الديمقراطية اللبنانية. وقد فتح هذا الاتفاق، بشكل مخالف لاتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل لعام 1949، الباب على مصراعيه أمام تمدد النفوذ العسكري – السياسي الفلسطيني في البلاد، وتدخل إسرائيل وسورية والقوى الخارجية في الأزمة اللبنانية وبالتالي تعميق الانقسام والانشقاق بين الطوائف اللبنانية. فتقلصت ديمقراطية التوافق في اتخاذ القرارات الحاسمة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وبشكل خاص بين عامي 1973 و1975، بسبب تضارب مواقف القيادات الإسلامية واليسارية مع القيادات المسيحية تجاه النشاط والوجود الفلسطيني.¹⁸⁸

عندما وقعت حرب لبنان عام 1975، سعى الكثير من أبناء الطوائف المسيحية والإسلامية إلى حراك عمودي بوسائل غير ديمقراطية تقوم على مبادئ الفكر الميليشياوي الذي ساد أثناء الحرب. فلم يعد هناك مجال لحراك اجتماعي ضمن الطبقات الاجتماعية نفسها عن طريق الشهادة أو الكفاءة أو النشاط المشروع. كما فقدت المؤسسات الدستورية دورها السابق، وتعطل انتخاب مجلس نيابي جديد بين عامي 1972 و1992، وتلاشت معالم الوحدة السياسية أثناء حروب عون (1989-1990)، بانسطار الدولة اللبنانية إلى حكومتين متنافستين، ولم يعد لبنان بالتالي تلك الواحة الإعلامية الحرة في منطقة الشرق الأوسط، وفقد المواطن العادي جزءاً كبيراً من حقوقه في الحياة الكريمة والأمن وكسب قوته أو ممارسة حقوقه الاجتماعية والسياسية.

وعندما جلب اتفاق الطائف السلام إلى لبنان، تضمنت وثيقة الوفاق الوطني نصاً جاء فيه على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".¹⁸⁸ فشكلت هذه الوثيقة انطلاقة جيدة لمصالحة وطنية، وإعادة بناء الدولة، على أساس الديمقراطية التوافقية السابقة بإخراج جديد. كان من المفترض أن يحصل تطور نوعي في اتجاه ديمقراطي غير طائفي، وأن يتم تطبيق اتفاق الطائف بروح وطنية ووعي ثقافي، لكن ما حدث، كان عكس ذلك. فكانت السمة الأساسية لمرحلة

ما بعد الطائف هي تعطيل الحياة النيابية، وبخاصة لجهة المساءلة والمحاسبة. فجرى تغييب الحياتين الحزبية والنقابية في البلاد، واعتماد سياسة رسمية مدعومة من دولة الوصاية، سورية، للتشفي من بعض الفئات وتحجيمها.

لقد أدت بدعة **الترويكا**، التي ظهرت في عهد الرئيس الهراوي، إلى اختزال المؤسسات الدستورية في أشخاص، وتسخير المؤسسات العامة لأغراض سياسية أو طائفية أو مذهبية، فضلاً عن عدم توفير الفرص المناسبة لتسلم المناصب الإدارية الرسمية أمام أصحاب الكفاءات واقتصارها على المحسوبين والمحظوظين. وفي المرحلة نفسها، صدرت قوانين للانتخاب والتجنيس والإعلام على مقياس الأشخاص وأطراف المصالح وبشكل مخالف للدستور، وليس على مساحة الوطن. إن قوانين الانتخاب وتعديلاتها التي صدرت بين عامي 1992 و2000، كانت في الواقع من أجل تأمين مقاعد نيابية للأقطاب والقوى السياسية الحليفة لسورية – السلطة اللبنانية واستهداف خصومهما. وقد استخدم قانون الانتخاب لعام 2000 (قانون غازي كنعان) ليكون **محددة** ضد خصوم سورية – السلطة اللبنانية، و**بوسطة** لنقل حلفائهما إلى المجلس النيابي. أما قانون التجنيس لعام 1994، فاستخدم بدوره من أجل تجيير أصوات المجنسين عابري الحدود لمصلحة حلفاء سورية والنظام اللبناني، في حين سنّ قانون الإعلام لتقاسم مؤسسات الإعلام بين الطبقة الحاكمة،¹⁸⁸ وتمّ استبعاد المعارضة عنها. أخيراً، ثم تشيبت رموز المعارضة المسيحية عن طريق النفي والسجن.

وفي عهد الرئيس الهراوي، جرى انتهاك الدستور مرة أخرى، عندما اتفق الرئيسان الهراوي والحريري على إقالة وزير الموارد المائية والكهربائية جورج أفرام، عبر التوقيع على مرسوم مخالفين بذلك المادة 56 من الدستور التي تنص على أن إقالة الوزراء تكون بموافقة ثلثي الأعضاء في الحكومة.¹⁸⁸ وفي أواخر عهد الرئيس الهراوي، جرى انتهاك الدستور مرة أخرى، عندما رفض الرئيس الحريري وكتلته التوقيع على قانون أقره مجلس الوزراء (18 آذار 1998) **بنسبة الثلثين** لاعتماد الزواج المدني الاختياري.¹⁸⁸ وكانت الحجة أن القصد منه هو إحراجه وضرب نفوذه لدى الطائفة الإسلامية كرد على رفضه التجديد لفترة رئاسية أخرى للهراوي. وقد رفضت المرسوم قيادات دينية وسياسية سنّية وشيعية ودرزية، وبدرجة أقل الكنيستين المارونية والكاثوليكية.¹⁸⁸ كان على الحريري أن يستقيل من رئاسة الحكومة عندما رفض التوقيع على المرسوم. لكنه فضل **انتهاك** النصوص (= الدستور) على **التضحية** بالوطن، كما نقل عنه، بسبب تحرك الشارع السنّي ودار الفتوى ضد المرسوم، وجرى تجييش الإعلام.¹⁸⁸

كما جرى تجاوز المؤسسات، عندما أنشأ الرئيس إميل لحود **الغرفة الأمنية** في القصر الجمهورية يُشرف عليها ضباط في الجيش لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها في دوائر الدولة. فأصبح هناك ضابط في كل وزارة ودائرة رسمية يهيمن على القرار فيها. وعندما باشرت حكومة لحود – الحصّ سياسة الإصلاح، تبين بعد قليل أنها كانت بنظر المعارضة (الحريري) حالة ظرفية، وغير عادلة، وموجهة ضد فريق دون الآخر. وفي أواخر عهد حكومته، رفض الرئيس

الحصّ التوقيع على مرسوم وقعه رئيس الجمهورية إميل لحود بإعدام شخصين أدينا بتهمة قتل. سوّغ رئيس مجلس الوزراء موقفه بالقول: **"الحياة يهبها الله وحده، ووحده يستردها"**. فشكّل تصرفه هذا انتهاكاً جديداً للدستور. وعندما قام ميشال المرّ، بصفتَه نائباً لرئيس مجلس الوزراء، بالتوقيع على المرسومين المذكورين أثناء سفر الرئيس الحصّ إلى **الفايكان**، اعتبر تصرف المرّ انتهاكاً آخر للدستور.¹⁸⁸ وهكذا، تشرّعت الممارسات التي تخالف الدستور والقوانين.¹⁸⁸

5- العامل الخارجي وأزمات لبنان الداخلية

قد يكون معظم أزمات لبنان الداخلية، والتي عصفت به منذ الاستقلال، ذات ارتباط بعوامل خارجية. إن وضع لبنان الجيو – سياسي في المنطقة العربية، والقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، والصراعات العربية – العربية، والحرب الباردة بين الشرق والغرب، وانعكاساتها على الشرق الأوسط، ومشاريع الوحدة العربية، أكثر من اللاعبين الإقليميين والدوليين على الساحة اللبنانية. من هنا، أدرك صانعو **الميثاق الوطني** لعام 1943 مبكراً ضرورة تحييد لبنان، عملياً وليس رسمياً، في سياسته الخارجية، لتكون أحد أهم ركائز التوازن الطائفي الداخلي. فلحظ الميثاق امتناع المسيحيين عن طلب الحماية من الغرب، مقابل امتناع المسلمين عن المطالبة بالوحدة العربية.

* أزمات لبنان الداخلية والبعد الخارجي للميثاق

ترجم لبنان موقفه الميثاقي الحيادي في سياسته الخارجية لأول مرة في مشاورات الوحدة العربية عام 1944، عندما تجاهل رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في تصريحاته استخدام مصطلح **الوحدة** حول ما يدور في مصر، بل تفضيل عبارة **"التعاون"** و**"التكاتف"** بين البلدان العربية. كما أكد الصلح استقلالية لبنان في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، وفسّر عبارة **جامعة عربية** بأنها لا تعني الوحدة أو الاتحاد.¹⁸⁸ وسبق ذلك بقليل، وقوف اللبنانيين عموماً، مسلمين ومسيحيين، ضد مشروعين وحدويين يضمّ كل منهما إليه، وهما مشروع **سورية الكبرى** للأمير عبد الله بن الحسين (1940)، ومشروع **الهلال الخصيب** لنوري السعيد (1943). ورغم فشل المشروعين، وموقف المسلمين الراض لهم، بسبب معارضة كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية، حافظ المسلمون على تطلعاتهم الوحوية، من دون أن تتبلور هذه في صيغة برنامج اجتماعي - سياسي للقيادات البرجوازية الإسلامية صاحبة المنفعة في **الميثاق الوطني** يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف القومي. وهذا ما يدفعنا إلى الاستنتاج أن تطلع المسلمين، القيادات السياسية منهم على الأقل، إلى الوحدة العربية، كانت رداً على سياسة تهميّشهم من جهة،¹⁸⁸ ولتخويف المسيحيين ونزع ما يمكن من امتيازات منهم. يقول أحد الباحثين في هذا المعنى ما يلي: **... إن تكرار الحديث عن وحدوية عربية تنسب إلى المسلمين اللبنانيين، بما هم قوى سياسية ذات كلمة وأثر، إنما هو تكرار لواحدة من كبريات الأكاذيب في تاريخ لبنان المعاصر. فهذه دعوى لا**

تصمد لأدنى نظر تاريخي. وقد كف المسلمون عن كل تطلع نشيط ... إلى الدخول في وحدة عربية
ما، منذ أواسط الثلاثينات في أقرب تقدير.¹⁸⁸

وفي أجواء الخلافات السياسية الداخلية بعد الاستقلال، بدأت الطوائف اللبنانية تحرق قواعد الحياض اللبناني في كل مناسبة للاستقواء بالخارج، على حساب الفريق الآخر المنافس، مسببة في ذلك خرقاً خطيراً للتوازنات السياسية التوافقية. لقد تطلعت غالبية المسلمين إلى مصر الناصرية، وتعاطفت مع الوحدة مع مصر وسورية (=الجمهورية العربية المتحدة)، وأيدت اتفاق القاهرة عام 1969، ونادت بحرية عمل المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان، واستنقوت مع اليسار اللبناني، بين الأعوام 1967 و1975، بالمقاومة الفلسطينية من أجل تحسين مشاركتها في السلطة. وخلال حرب السنين (1957 - 1976)، كان هناك مشروع لإسقاط النظام اللبناني وإقامة نظام يساري تحت الهيمنة الفلسطينية. كما رحبت القيادات الإسلامية واليسارية بعودة التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية وسورية بعد عام 1978. وفي أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ظهر حزب الله على الساحة اللبنانية ممولاً ومسيساً من قبل إيران. وأثناء حرب المخيمات (1985 - 1987)، حارب الدروز مع الفلسطينيين ضد حلفائهم الشيعة في حركة أمل.

أما اللبنانيون المسيحيون، فلم يتخلوا عن حذرهم وخوفهم في لبنان المستقل. ومرّد ذلك إلى أجواء الحرب الباردة، وقيام دولة إسرائيل، وظهور الناصرية ومشاريع الوحدة العربية. بناءً عليه، أيد الموارنة، وتحديداً حزبا الكتائب اللبنانية والكتلة الوطنية، في إطار النزاع السياسي الداخلي عامي 1957 و1958، انضمام لبنان، أثناء رئاسة كميل شمعون، إلى مبدأ أيزنهاور، من دون أن يكون هذا البلد معرضاً بالفعل للخطر الشيوعي. كما طالب شمعون بقوات أميركية لحماية نظامه من المعارضة على أثر الخلافات الداخلية حول نتائج انتخابات عام 1957، وتدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان عبر سورية، قطرها الشمالي. وسعى المسيحيون الموارنة بين عامي 1975 و1976، للحصول على دعم كل من سورية وإسرائيل والولايات المتحدة، في سبيل الحفاظ على مركزهم تجاه المعارضة الإسلامية واليسارية: الاتصالات بإسرائيل والولايات المتحدة للتدخل في لبنان خلال السنين الأولى والثانية من الحرب؛¹⁸⁸ الاستعانة بسورية عام 1976؛ الاتصالات بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل بين عامي 1978 و1983؛ استعانة أمين الجميل بالقوات الأميركية عامي 1983 و1984 لفرض اتفاق 17 أيار؛ أخيراً، تحالف ميشال عون مع العراقيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد سورية.

* لبنان ومأساوية الجغرافيا السياسية

ما من عامل خارجي زاد في الفترة ما بين 1967 و1975 من الاستقطاب الطائفي في لبنان على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أكثر من:

- 1- الوجود العسكري الفلسطيني والتدخل الفلسطيني في الشؤون الداخلية اللبنانية؛
- 2- سياسة إسرائيل في تدمير التعايش بين اللبنانيين؛
- 3- سياسة سورية بالإمساك بالملفين اللبناني والفلسطيني

بسقوط المشروع القومي العربي، الذي ارتبط باسم الرئيس جمال عبد الناصر، بعد هزيمة عام 1967، ونمو المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد ذلك التاريخ، وسعيها لاستخدام هذا البلد كموقع لإثبات وجودها السياسي وجعله حيزاً جغرافياً ومنطقياً لتحرير فلسطين، أُعيد خلط الأوراق في لبنان، فيما انشغلت الأنظمة العربية بمسائل استعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل. فأفسح ذلك في المجال أمام منظمة التحرير الفلسطينية، التي خضعت للمنظمات الفدائية الفلسطينية من جيل النكسة بعد سقوط أحمد الشقيري عام 1968، للظهور كلاعب أساسي على الساحة اللبنانية وجعلها قاعدة لها، خصوصاً بعد انتقالها إلى لبنان عقب أحداث الأردن عام 1970. وقد أفسحت الخلافات بين الطوائف اللبنانية حول المسائل الداخلية المزمّنة المعروفة في المجال أمام الفلسطينيين للتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية، والمساهمة في زعزعة الاستقرار في البلاد عبر تقديم دعمهم إلى القيادات الإسلامية والأحزاب اليسارية.¹⁸⁸

كيف تمكّن الفلسطينيون من التدخل في الشأن اللبناني الداخلي وزعزعة الاستقرار؟ وكيف انعكست هذه التطورات على الطوائف المسيحية؟

إن ما أطلق يد المقاومة الفلسطينية للتدخل في المسائل الداخلية اللبنانية، هو عدم وجود مجتمع مدني موحد غير مخترق، وسلطة سياسية موحدة وقوية، ودولة قادرة أن تصنع قرارها بنفسها. فبوجود مجتمع منقسم على نفسه حول المقاومة، وحول النظام السياسي، والإنماء المتوازن، ونسبة مشاركة الطوائف في السلطة، وحول هوية لبنان وانتماؤه، لم يكن من المتوقع أن تتمكن الدولة اللبنانية من التصدي للمشروع الفلسطيني للهيمنة على البلاد. وبين الأعوام 1969 و1975، شلت قدرات الدولة اللبنانية تماماً، وحدث اضطراب وتشويش في عملية صنع القرار اللبناني. فكانت خلافات اللبنانيين ثغرات استغلتها المقاومة لتسرّب عبرها نفوذها على اليسار اللبناني والمسلمين. بمعنى، آخر، كلما كان المجتمع اللبناني منقسماً على نفسه، ظهرت الدولة اللبنانية ضعيفة، ووجد الفلسطينيون والقوى الإقليمية والدولية، بالتالي، سهولة في اختراقه، وتأمين أرضية لمشاريعهم في التدخل أو الهيمنة على لبنان وسلبه سيادته، أو استخدامه قاعدة انطلاق واتصال وتفاوض. إن عدم وجود دولة قوية في لبنان، كان ينسجم مع تطلعات الفلسطينيين للإمساك بالبلاد.

وعلى خطٍ مواز، دقت التطورات المتسارعة، التي عصفت بالمنطقة العربية بين الأعوام 1965 و1967، وانعكاساتها على لبنان، ناقوس الخطر بالنسبة إلى المارونية السياسية، التي سرعان ما استفادت بدورها من هزيمة الأنظمة العربية في حرب عام 1967. فتكثرت بدعم أميركي تحت قيادة الحلف الثلاثي عام 1968، ليس للانقلاب على النهج الشهابي والعودة إلى ما قبل الشهابية فحسب،¹⁸⁸ وإنما لمواجهة التحالف بين المقاومة الفلسطينية المسلحة والقوى الوطنية والإسلامية، من خلال استخدام الجيش اللبناني،¹⁸⁸ وبالتالي الدفاع عن امتيازاتها والإبقاء على السلطة في يدها. وعندما فشل الجيش اللبناني في مهمته، وانتصر المسلمون واليسار لثورة

الفلسطينية، تدخلت الدول العربية، وسورية ومصر تحديداً، وتمت المصالحة اللبنانية – الفلسطينية في القاهرة عام 1969 (اتفاق القاهرة)، ولكن على حساب لبنان.

أدى اتفاق القاهرة إلى ثلاث نتائج مهمة خطيرة الأبعاد على لبنان:

- 1- استقواء المقاومة الفلسطينية به لتوطيد نفوذها العسكري في المخيمات ومحيطها، واستيراد السلاح، والهيمنة على القوى الوطنية – الإسلامية مستغلة حاجتها إليها. كما حاولت المقاومة الفلسطينية الاستفادة من درس الأردن، عبر توسيع قاعدة الدعم الشعبي لها، وإقامة شبكة من العلاقات بزعماء الأحياء وقبضيات الأزقة وأعوان الشبهة الثانية سابقاً؛¹⁸⁸
- 2- سقوط الحلف الثلاثي بسبب معارضة ريمون إده للاتفاق وتأييد الجميل وشمعون له؛
- 3- أزاح الستار عن مشكلة الانقسام الطائفي حول الهوية في لبنان، وأعاد الوضع إلى ما كان عليه في عقب إنشاء دولة لبنان الكبير.¹⁸⁸

وقد عكس استطلاع أجرته إحدى الصحف اللبنانية في آب 1969 عن مدى الانقسام حول الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، إذ اعتبر 49% من المستطلعين أن النشاط الفدائي الفلسطيني يضر بالسيادة اللبنانية كاملاً. في مقابل ذلك، أيدت هذا النشاط نسبة 19% من المستطلعين، وتحفظت نسبة 20.5%، وامتنعت نسبة 10% عن إبداء رأيها.¹⁸⁸

أسفرت أحداث عام 1970 في الأردن عن ترحيل المقاومة الفلسطينية، ولجوء آلاف الفدائيين إلى لبنان، الذي أصبح المعقل العسكري والسياسي والمؤسستي الوحيد والأخير أمام المقاومة الفلسطينية. وقد استبدلت المقاومة هدفها الوطني السامي (تحرير فلسطين)، الذي كان يحظى بتأييد مسيحي، بالتدخل في الصراع اللبناني الداخلي، وتوطيد نفوذها في صفوف اليسار والمسلمين. فكان من مصلحتها أن يكون الحكم في لبنان ضعيفاً، أو يقوم نظام إسلامي – يساري قوي تحت إشرافها. هذا التمدد الفلسطيني على الساحة اللبنانية، هو ما أعطى الموارنة المسوّغ للإدعاء بحق أن الحكومة اللبنانية فقدت سيادتها على أجزاء من أراضيها.¹⁸⁸

وفي ضوء التناقضات المستعرة بين اللبنانيين، أدى الوجود الفلسطيني المسلح إلى مزيد من الشرخ الداخلي، عندما سعى اليسار اللبناني إلى توطيد مواقفه السياسية في النظام، أو قلبه، عبر التحالف مع المنظمات الفلسطينية الراديكالية، والحصول منها على التدريب والأسلحة والدعم المالي.¹⁸⁸ أما من جانب النخب الإسلامية، فإن السنة وزعامتهم التقليدية، الذين لم يروا في دعمهم للمقاومة الفلسطينية أي انتهاك للميثاق وسيادة لبنان،¹⁸⁸ ولم يكن لديهم أي اهتمام في تأسيس الأحزاب والتنظيمات قبل الحرب، أو قلب النظام الاجتماعي القائم، فحاولوا استخدام الورقة الفلسطينية، وكون غالبية الفلسطينيين من السنة، في اللعبة السياسية الداخلية لتحقيق مكاسب لهم على حساب الموارنة، خصوصاً في ما يتعلق بمشاركة أكثر في السلطة والمنافع الاقتصادية.¹⁸⁸ أما الشيعة، فقد احتضنوا المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وانخرطوا في صفوفها معرضين أنفسهم وممتلكاتهم للاعتداءات الإسرائيلية.¹⁸⁸ كما سعوا إلى الاستفادة من الخبرة القتالية للفدائيين وتأسيس منظمة عسكرية (حركة المحرومين) تحولت في ما بعد إلى حركة أمل.¹⁸⁸

لقد أخلّ الوجود الفلسطيني الداعم للقوى الوطنية والتقدمية بالتوازن العسكري - السياسي بين هذه القوى والمسيحيين، وجعل الآخرين يشعرون، أكثر من ذي قبل، بأنهم محاطون ببحر عربي -

إسلامي ومهددون في وجودهم السياسي والاجتماعي، ويطلبون بالتالي الدعم من إسرائيل لقلب المعادلة لمصلحتهم.¹⁸⁸ وفي 25 آذار 1970، خُطف بشير الجميل من قبل فلسطينيي مخيم تل الزعتر، ثم أُطلق سراحه في ما بعد.¹⁸⁸ وكانت هذه الحادثة رسالة من الفلسطينيين إلى زعماء الموارنة، بأن يدهم طويلة تطل كل المناطق اللبنانية. لكنها أثارت، في الوقت نفسه ردود فعل مارونية عنيفة ضد التجاوزات الفلسطينية.

وبين اتفاق القاهرة عام 1969 واندلاع حرب لبنان عام 1975، بلغ العامل الفلسطيني ذروته في انقسام طوائف لبنان على بعضها البعض. كان يكفي اندلاع حادث بسيط كي تعود أجواء الصدام بين الجيش اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وعندما قُتل ثلاثة من القادة الفلسطينيين في العاشر من نيسان 1973 على أيدي كوماندوس إسرائيلي في قلب بيروت، عبّر المسلمون عن سخطهم بتظاهرة تشييع لهم شارك فيها ربع مليون شخص. وجرى اتهام السلطة اللبنانية بالتواطؤ مع الإسرائيليين،¹⁸⁸ والتشكيك بالجيش اللبناني على أنه معادٍ للقوى التقدمية والإسلامية وللعرب والفلسطينيين، وليس أداة لمهاجمة إسرائيل أو الدفاع عن حدود لبنان، بل للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وأن قائد الجيش اللبناني حليف لرئيس الجمهورية وأداة بيده.¹⁸⁸ ولم تنفع مشاركة بيار الجميل في تشييع القادة الفلسطينيين من تخفيف حدة الاحتقان في الشارع اللبناني. فرد المسيحيون على المواقف الإسلامية – اليسارية الداعمة للمقاومة والمعادية للجيش اللبناني، بتظاهرات مضادة في المنطقة الشرقية من بيروت مؤيدة للجيش. فتحوّلت بذلك المواقف الناقمة على الجيش اللبناني وتلك المؤيدة له، والخلاف حول المقاومة، إلى نزاع طائفي.¹⁸⁸ فأضحت شرعية الجيش كقوة لحفظ الأمن القومي، وكذلك شرعية الدولة التي تُشرف عليه، موضع خلاف وتجاذب بين الطوائف اللبنانية. وما لبث الخلاف أن لامس أركان السلطة نفسها والتوافق المسيحي – الإسلامي، سمة التعايش في لبنان. فتعطلت ديمقراطية لبنان التوافقية، بسبب الخلافات بين رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورؤساء الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

وبعد اندلاع حرب لبنان، انغمس الفلسطينيون أكثر في المستنقع اللبناني، وعاد التنسيق بينهم وبين سورية بعد الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في تشرين الثاني 1977. وفي آذار 1978، تمكن الجيش الإسرائيلي في عملية خاطفة من دفع الفدائيين إلى شمالي نهر الليطاني، وفي حرب أخرى على لبنان في حزيران 1982، وصل الجيش الإسرائيلي إلى العاصمة بيروت، ما أدى إلى خروج الفلسطينيين والسوريين منها. وعلى الرغم من طرد ياسر عرفات من طرابلس في تشرين الثاني من العام التالي على أيدي سورية وحلفائها، ظلّ عرفات يتدخل في لبنان، تارة بمناكفة سورية وحلفائها الفلسطينيين، وتارة أخرى بدعم ميشال عون أثناء حرب التحرير التي شنها على سورية.¹⁸⁸

- إسرائيل وسورية: تقاطع المشاريع حول لبنان

إن الحديث عن التجاوزات الفلسطينية ودورها في زعزعة الاستقرار في لبنان، بنصرة فريق على آخر وسلب الدولة اللبنانية سيادتها، وإضعاف نفوذها، يحتم إلقاء الضوء على مشاريع كل من إسرائيل وسورية على التوالي لإنشاء كيان ماروني مستقل في لبنان خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين،¹⁸⁸ وطموحات سورية لتصحيح خطأ تاريخي (عودة الفرع إلى الأصل) يعود إلى عام 1916، يوم تقاسمت فرنسا وبريطانيا المشرق العربي بموجب اتفاق سايكس – بيكو.

بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1967، تحكمت في سياسة إسرائيل تجاه لبنان مسألتان: 1- كيفية مواجهة الإرهاب الفلسطيني المنبعث من لبنان، وضمان أمن مستوطناتها الشمالية، و 2- كيفية الاستفادة من المسيحيين، وخصوصاً الموارنة.

بالنسبة إلى الشق الأول من سياسة إسرائيل، عملت الدولة العبرية على تكثيف غاراتها ضد المدن والقرى في جنوب لبنان، وعلى ضرب بنيته التحتية أيضاً، وذلك لإلحاق خسائر جسيمة في الممتلكات والاقتصاد، وبالتالي زيادة التناقضات بين السلطة اللبنانية (القيادات المارونية والجيش اللبناني) من جهة، والمقاومة الفلسطينية وحلفائها من اللبنانيين،¹⁸⁸ وكذلك بين سورية ولبنان على المستوى الرسمي.¹⁸⁸ مثال على ذلك، الاعتداء على مطار بيروت الدولي عام 1968، والغارات الإسرائيلية المكثفة على جنوب لبنان بين نهاية عام 1972 ومطلع العام التالي، واغتيال قادة فلسطينيين في نيسان 1973. لقد كان الإرهاب الإسرائيلي رسالة إلى الحكومة اللبنانية للسير على نهج الأردن في ضرب المقاومة الفلسطينية، أو أن تتعرض لأزمات سياسية خطيرة تطيح بالنهج التوافقي الذي سار عليه لبنان منذ عام 1943. وبسبب الانقسام الطائفي حول المقاومة، حكومات وجماهير، لم يكن بإمكان السلطة اللبنانية أن تستخدم الجيش لحسم الأمور لمصلحة الوطن. وبين كانون الثاني 1969 وتموز 1975، وبسبب الخلاف الإسلامي - المسيحي حول الوجود العسكري الفلسطيني، استقال أربعة رؤساء حكومة، وهم على التوالي: عبد الله اليافي ورشيد كرامي وصائب سلام ورشيد الصلح.¹⁸⁸

إما بالنسبة إلى الشق الثاني من السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان، فقد قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي في شباط 1975 إقامة حزام أمني داخل الأراضي اللبنانية بعمق عشرة أميال تشرف عليه قوات مسيحية حليفة. وفي آذار 1976، استقبلت إسرائيل وفداً مسيحياً ربيعاً جاء للحصول على مساعدات عسكرية.¹⁸⁸ وفي 18 حزيران من العام نفسه، تمكنت إسرائيل من وضع الشريط الحدودي بإشراف الضابطين اللبنانيين المنشقين سعد حداد وسامي شدياق. وما لبثت أن اجتاحت لبنان عام 1978، ومرة أخرى في عام 1982، ووصلت بقواتها إلى بيروت. ونتج عن الغزو الإسرائيلي الأخير تغير في موازين القوى في لبنان، أهمها خروج المقاومة الفلسطينية والوحدات السورية من بيروت، ووصول بشير الجميل إلى سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية "من على ظهر الدبابة الإسرائيلية"، على حد قول وليد جنبلاط.¹⁸⁸

وبعد اغتيال بشير الجميل، وفي عهد شقيقه أمين، واصلت إسرائيل سياستها الرامية للإمساك بلبنان والهيمنة عليه. فحاولت أن تفرض عليه اتفاقاً لتطبيع العلاقات بينهما (اتفاق 17 أيار 1983). ولما فشلت في ذلك، بفعل السياسة السورية الرامية إلى عدم تمكينها من الاستفراد بلبنان، لأسباب سياسية وإستراتيجية، سحبت إسرائيل قواتها من الشوف في 3 أيلول عام 1983، وبدأت انسحاباً من شرقي صيدا في 9 كانون الثاني عام 1985، تاركة المسيحيين تحت رحمة ميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي والفلسطينيين. فتسببت الانسحابات الإسرائيلية في حدوث معارك ومجازر طائفية وتهجير زادت من الشرخ بين الطوائف اللبنانية وعمّته. ثم كان بعد ذلك، تحريض إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية الجبهة اللبنانية على رفض الاتفاق الثلاثي (28 كانون الأول 1985)، الذي حاولت سورية فرضه على الموارنة وعلى رئيس الجمهورية اللبنانية.¹⁸⁸

وفي مقابل إسرائيل وأطماعها في لبنان، كان لسورية مشروعها في لبنان، حتى قبل وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970؛ فكانت تشعر منذ عام 1920، وبشاركتها في ذلك فريق من اللبنانيين المسلمين، بالغين والمرارة نتيجة الاعتقاد أن بعض أراضيها الطبيعية قد ألحقت بدولة لبنان الكبير، التي حجزت بينها وبين معظم ساحل البحر المتوسط. وفي رأيهم، فهذه البلاد التي كانت وحدة واحدة ودمشق قلبها النابض، جرى تقسيمها بشكل صارخ بموجب اتفاق سايكس - بيكو عام 1916.¹⁸⁸ من هنا، شكل لبنان الكبير المستقل بخصوصية هويته حاجزاً سياسياً - عسكرياً على مقربة من العاصمة السورية، وفي الوقت نفسه، حاجزاً طبيعياً أمامها. من هنا، أصبح هذا الكيان المستقل بالنسبة إلى سورية، كالكويت المستقلة بالنسبة إلى العراق، عبارة عن حقّ تاريخي معتصب على يد الاستعمار أو الانتداب الأجنبي. وخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، توحدت جهود القوى الإسلامية في لبنان الكبير مع الجهود السورية في الدعوة إلى الوحدة السورية. لكن هذه الدعوات ما لبثت أن خمدت بعد المعاهدة الفرنسية - السورية عام 1936، حين بدأ المسلمون بعدها ينخرطون في السياسة والإدارة اللبنانيين.

وبالرغم من تعهد رئيس الحكومة اللبناني رياض الصلح أثناء اجتماعات الإسكندرية عام 1943 لتأسيس جامعة الدول العربية بالألا يكون لبنان مقراً للاستعمار وممراً له لتهديد سورية، فإن لبنان المستقل، ظل مرفوضاً في وعي الرسميين السوريين والشعب السوري والأدبيات السورية، من دون أن يتجسّد هذا الرفض في مشروع حقيقي لـ إعادة الجزء إلى الكلّ. وفي مقابل قناعة راسخة لديهم بوحدة الشعبين في سورية ولبنان وعروبتهم وانتمائهما بشرياً وجغرافياً وتاريخياً إلى سورية الكبرى والأمة السورية، كان السوريون، وفي مقدّمهم الرئيس حافظ الأسد، واقعيين في إدراك أن إعادة الفرع إلى الأصل تبقى مشروعاً خيالياً بوجود دول مُعترف بها نشأت على حساب بلاد الشام ولا يمكن أزالتها بقرار سوري، ومنها دولتي لبنان وإسرائيل.

وبعد القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسورية عام 1950، واختيار كل منهما نهجاً اقتصادياً - اجتماعياً مغايراً للآخر، ازداد التباعد السياسي بين الدولتين، واتخذ شكل إقفال الحدود بينهما، أو لجوء شخصيات سياسية من البلدين إلى البلد الآخر وفي عام 1970، فرّ عدد من كبار ضباط المكتب الثاني في لبنان إلى سورية بعد إنهاء دور هذا الجهاز الأمني.

وبقيام الوحدة بين مصر وسورية عام 1958، وجد لبنان المنقسم على نفسه بسبب الخلافات بين الحكومة اللبنانية والمعارضة على انتخابات عام 1957، وعلى الموقف اللبناني الرسمي من دولة الوحدة، أن الجمهورية العربية المتحدة أصبحت تدقّ أبوابه من ناحية إقليمها الشمالي (سورية)، ما زاد في الشرخ الداخلي. وبعد الانفصال عام 1961، وتحديداً منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في سورية عام 1963، بدأ هذا الحزب يروج مقولة وحدة كلّ العرب من أجل بعث شامل للأمة العربية. وبدأت مقولة سورية ولبنان شعب واحد في دولتين، تنصدر الخطاب الإيديولوجي السوري.¹⁸⁸ لكن احتلال إسرائيل الجولان عام 1967، هو الذي زاد من أهمية لبنان بالنسبة إلى سورية وصراعها مع الدولة العبرية.

فمن وجهة النظر العسكرية - الإستراتيجية، فإن لبنان مقاوم لا يفصل مصيره عن مصير الأمة العربية، يمكن أن يشكل دعماً لسورية في صراعها مع إسرائيل وعبئاً على الأخيرة.¹⁸⁸ لذا، كانت الدعوات إلى تحييد لبنان ووضع بوليس دولي على حدوده مع إسرائيل، وبالتالي تخفيف العبء عن الدولة العبرية، تزعج السوريين، خصوصاً في حال اندلع القتال بينهم وبين إسرائيل.¹⁸⁸ ولهذا السبب، وفي غياب نظام حليف لها في لبنان، دعمت سورية نموّ المقاومة الفلسطينية في ذلك البلد، وشجّعتها على شنّ عملياتها الفدائية ضدّ إسرائيل من الأراضي اللبنانية، لأن ذلك يحوّل لبنان إلى مُقاوم غير رسمي لإسرائيل ويستنزفها، ويجعل من سورية لاعباً رئيسياً على الساحة اللبنانية. من هنا، جاءت الضغوط السورية الاقتصادية المؤثرة على الحكومة اللبنانية (إقفال الحدود البرية والجوية مع لبنان) من أجل تشريع العمل الفدائي، في كل مرة كانت تتعرض المقاومة الفلسطينية فيه لمحاولات التحجيم.

إنّ تبني سورية العمل الفدائي الفلسطيني ضدّ إسرائيل عبر الأراضي اللبنانية وليس عبر أراضيها، انعكس تدهوراً لافتاً على علاقات دمشق ببيروت، وخصوصاً خلال عامي 1969 و1973 نتيجة الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، والتي أسفرت في التاريخ الأوّل عن توقيع لبنان على **اتفاق القاهرة**، وعن توقيع **اتفاق ملكارث** في التاريخ الثاني.

وبوصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة في سورية في تشرين الثاني عام 1970، دخلت سورية مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر. فتميّز حكمه بقدرة عالية على وضع تصوّر لدور بلاده كلاعب أساسي، أولاً في إطار سورية الطبيعية، وثانياً في الشرق الأوسط، من دون أن تتخلى دمشق في الوقت نفسه عن خطابها القومي العربي كإطار للشرعية الإيديولوجية، التي جسدها حزب **البعث** وعمل على تسويقها في الخارج.¹⁸⁸ فوضع الرئيس السوري ثلاثة مبادئ رئيسية لسياسة بلاده الخارجية، وهي مناهضة إسرائيل، وتحقيق التوازن الإستراتيجية معها، وبسط نفوذه على لبنان وعلى **منظمة التحرير الفلسطينية**، خصوصاً بعد ولوج مصر طريق السلام مع إسرائيل واستمرار الأخيرة في احتلال هضبة الجولان، مستفيداً في ذلك إلى أقصى حدّ من التنافس السوفياتي - الأميركي في المنطقة.

وبعد طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن عام 1970/1971، شجع النظام السوري الفلسطينيين على جعل لبنان قاعدة لعملياتهم ضدّ إسرائيل، فتستطيع سورية من خلال ذلك أن تُمسك بخيوط اللعبة في أزمة الشرق الأوسط، أي في حالتها السلم والحرب، وتصبح أهمّ منافس لإسرائيل، تدير الصراع ضدّها من لبنان عبر المقاومة الفلسطينية وفق مصالحها. لكن الوجود الفلسطيني العسكري والسياسي في لبنان، شكل من ناحية أخرى عقبة رئيسية أمام تعزيز سورية نفوذها فيه. من هنا، عملت على القضاء على القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية عام 1976 ومن ثمّ الإمساك بها.¹⁸⁸ من هنا، استخدمت سورية مسوِّغات عديدة للتدخل في لبنان، تارة بارتباط أمنها بأمنه،¹⁸⁸ وأن الأخير يشكل خاصرتها الضعيفة في مواجهة إسرائيل،¹⁸⁸ وتارة أخرى بتوسيع مجالات التنسيق الأمني مع لبنان وملاحقة السوريين الفارين المعارضين للنظام، فضلاً عن جعل لبنان سوقاً رئيسياً لعمل مواطنيها. وخلف هذه الإدعاءات الإستراتيجية والقومية، كانت تكمن كلّ مصالح النظام السوري والطائفة العلوية الحاكمة في الإمساك بلبنان سياسياً واقتصادياً وإستراتيجياً. من هنا، عملت سورية بين عامي 1970 و1976 على التدخل السياسي والعسكري في الأزمة الداخلية اللبنانية، من خلال ربط أمن لبنان بها، ووضعت لآليات ثلاث بُعيد اندلاع حرب لبنان: لا لتحقيق فريق من

فرقاء النزاع نصر حاسم على الآخر؛ لا لتقسيم الموارد للبنان وإنشاء دويلة خاصة بهم متحالفة مع إسرائيل؛ ولا لسيطرة الفلسطينيين وحلفائهم اليساريين على النظام اللبناني. وأخيراً، أن تكون لها الكلمة الأولى في لبنان، وأن ترعى بنفسها أية تسوية لإنهاء الأزمة اللبنانية، بعيداً عن تدخل الدول العربية والدولية.

إن شهوات النظام السوري في الاستحواذ على لبنان، أو على الأقل على مناطق اعتبرها إستراتيجية لأمنه القومي، جعله يتستر وراء خطابه القومي في سبيل الانفراد ببلبنان، وبالتالي تحقيق مصالحه. من هنا، وافق على الرعاية الأميركية لدخوله إلى لبنان عام 1976 بذريعة منع اندحار القوى المسيحية وبالتالي تقسيم لبنان، في ما الحقيقة أن كان يريد تقاسم النفوذ في لبنان مع إسرائيل. كان هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية، يريد أن يحدّ الوجود العسكري السوري في لبنان من نشاط المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، وألا ينهار النظام اللبناني نتيجة التحالف الفلسطيني - اليساري - الإسلامي.¹⁸⁸ وكان هذا يصبّ في مصلحة إسرائيل، التي وافقت على تقاسم النفوذ في لبنان مع سورية، وبالتالي ضبط الفلسطينيين. وما أن وُضعت اللمسات الأخيرة على اتفاق الخطوط الحمر بين سورية وإسرائيل في نيسان 1976 لتقاسم النفوذ، حتى بدأ النظام السوري يتدخل في لبنان. وفي رأينا، إن رفض القوى السياسية اللبنانية المتنافسة الوثيقة الدستورية التي رعتها دمشق لحل الأزمة اللبنانية في شباط 1976، ساعد دمشق على التدخل العسكري في ذلك البلد. فأيهما كان الأفضل للنظام السوري، أن يتوصل اللبنانيون إلى تسوية سلمية، ولو برعاية سورية، وينتفي بذلك مسوغات التدخل العسكري السوري في لبنان، أم أن يبقى الخلاف مستعراً بين الفرقاء، بالتزامن مع مساعي الحركة الوطنية اللبنانية لتحقيق نصر عسكري حاسم على الجبهة اللبنانية؟ بمعنى آخر، أن تشدد الفرقاء المتنازعين في رفضهم قبول تسوية، وبالتالي استعصاء حلّ الأزمة اللبنانية، كان يخدم سورية في تبرير تدخلها في لبنان ودخولها إليه.

بناء عليه، استغل النظام السوري الدعوات المارونية للدخول إلى لبنان، فدخلت الوحدات السورية إلى لبنان في صيف 1976، وتمكنت من إخضاع التحالف الفلسطيني - اليساري - الإسلامي، ما تسبب في حصول تباعد بين الجانبين استمر حتى عام 1978. في المقابل، بدأ تقارب بين دمشق والجبهة اللبنانية دام زهاء سنتين. لكن السوريين، لم يعودوا مقبولين من قبل المسيحيين الموارنة بعد مجيء الليكود إلى السلطة في إسرائيل عام 1977، وعودة التحالف بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل عام 1978. وبعد ذلك التاريخ، تصاعدت التناقضات بين الجبهة اللبنانية وما يواليها من الحكم اللبناني من جهة، وبين سورية وحلفائها من المسلمين واليسار اللبناني والفلسطينيين من جهة أخرى، ووصلت إلى ذروتها بمناسبة توقيع لبنان اتفاق 17 أيار 1983. ثم كان بعد ذلك، رفض الرئيس أمين الجميل والجبهة اللبنانية الاتفاق الثلاثي الذي رعته دمشق بين ميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل والقوات اللبنانية، ممثلة بإلياس حبيقة، في 27 كانون الأول 1985، والذي كان يمكّن سورية من فرض وصايتها وإرادتها على لبنان. وأخيراً، محاولة الجنرال ميشال عون إخراج السوريين من لبنان بتأييد من الفلسطينيين والعراق.

*** لبنان ... ساحة الجميع!**

ليس انقسام اللبنانيين حول الفلسطينيين، بين متعامل ومعارض ومحارب، وبين رافض لإسرائيل ومستنجد بها ومتعامل معها، وتوزع الولاءات والخصومات بين تابع لسورية وآخر كاره

لها، هو وحده ما يميز علاقات اللبنانيين بعضهم البعض. ففي ضوء الانقسام الطائفي والسياسي وضعف الحكومة اللبنانية ومؤسساتها، وانعدام التماسك المجتمعي، أصبح لبنان ساحة للجمع، وذلك بالتزامن مع عقد فصول أزمة الشرق الأوسط، المتمثلة في تقاسم إسرائيل وسورية لبنان، وسلوك مصر طريق السلام مع إسرائيل، وصولاً إلى توقيعها على معاهدة للسلام مع تلّ أبيب عام 1979. فأدى ذلك انقسامات عربية - عربية انعكست على الساحة اللبنانية وزادت من الانقسامات الداخلية، بارتهان بعض القوى السياسية والحزبية إلى دول عربية. فكان على لبنان أن يدفع فاتورة الدمّ للخلافات العربية - العربية، وفاتورة تحوّل إلى ساحة إعلامية - سياسية ومخابراتية للأنظمة العربية المتخاصمة. فبرز الصراع السوري - المصري حول التسوية مع إسرائيل، والصراع بين النظامين البعثيين في العراق وسورية حول مسائل حزبية، وحول تقاسم مياه الفرات، وتفعليل العراق دوره الإقليمي، ونظرة كل منهما المختلفة لحلّ القضية الفلسطينية. ولحقت بهما ليبيا التي كانت تطمح للحصول على موطن قدم في لبنان من خلال قوى لبنانية وفلسطينية. وفي المقابل، اتسمت سياسة المملكة العربية السعودية بإيجاد حلّ للأزمة اللبنانية عبر توافق اللبنانيين على تسوية يرتضونها، من دون إهمال الدور السوري وقدرته على الإمساك بالأمر. فهي لم تناوئ السوريين على الساحة اللبنانية، أخذاً بعين الاعتبار مصالحهم. فأسفرت جهودها عام 1976 عن مصالحتات عربية، وبالتالي تحقيق مرحلة من الهدوء السياسي النسبي بعد عام 1976، أطاحت به إسرائيل باجتياحها للبنان عام 1982. ومع ذلك، استمرت جهود المملكة لإحلالها السلام في لبنان، وظهرت بوضوح خلال مؤتمر بيت الدين عام 1978، وفي مؤتمر جنيف ولوزان عامي 1983 و1984، وأخيراً، في اتفاق الطائف عام 1989، الذي أنهى الحرب.

وعلى الرغم من صغر حجم لبنان، إلا أن إستراتيجيتي الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كانتا تمرّان عبره. صحيح أن لبنان لم يكن ذا أهمية قصوى في إستراتيجيتهما، إلا أن موقعه الجغرافي السياسي في قلب الصراع العربي - الإسرائيلي، جعل منه ساحة لتنافس الجبارين. وكانت الولايات المتحدة بعد حرب عام 1973 تريد أن توفر كلّ الظروف لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، ويهمّها أن تقضي على الفلسطينيين في لبنان أو أن تضبطهم، سواء من قبل إسرائيل أو من خلال سورية. وفي الفترة نفسها، وجد السوفيات أنفسهم مستبدين عن حلّ أزمة المنطقة، فحاولوا أن يلعبوا دوراً من خلال مساندة الفلسطينيين والسوريين. من هنا، أصبح الفلسطينيون محطّ أنظار الأميركيين والسوفيات والسوريين والإسرائيليين، ولكلّ واحد منهم حساباته الخاصة والمختلفة. فكان السوفيات يريدون تحالفاً بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية لجعلهما سداً في وجه انفراد الولايات المتحدة في حلّ أزمة الشرق الأوسط التي بدأت في الجانب المصري. لكن سورية رفضت الانصياع إلى مطالب الاتحاد السوفياتي، مفضلة طموحاتها ومصالحها والإمساك بالملقين الفلسطيني واللبناني على علاقاتها الإستراتيجية بالسوفيات، ما تسبب بفنور في العلاقات بين الجانبين. لكن عودة العلاقات بين موسكو ودمشق بعد تجاوز تلك الأزمة، دلّ على أن السوفيات اضطروا إلى التعامل بواقعية مع المصالح السورية في لبنان، في ضوء حاجتهم إلى دمشق بعد خروج مصر من دائرة نفوذهم. وبعد خروج السوريين من بيروت بفعل الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ومساعي إسرائيل والولايات المتحدة لعقد اتفاق 17 أيار 1983 بين تلّ أبيب وبيروت، أعاد الاتحاد السوفياتي بناء القوة العسكرية السورية، التي انهارت أمام الإسرائيليين، من أجل إجهاد الاتفاق المذكور وبالتالي عرقلة عملية السلام الأميركية في المنطقة بضم لبنان إلى مثلث السلام المصري - الإسرائيلي.

بعد عام 1983 ، أصبح الوجود السوري في لبنان مطلباً أميركياً من أجل التعامل مع قضية المخطوفين الأجانب في ذلك البلد، ومطلباً سوفياتياً لمناوئة السياسة الأميركية في المنطقة. لكن سياسة القوتين العظميين، مالتا إلى التوافق مع مجيء ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) إلى السلطة كأمين عام للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1985 وكرئيس للدولة عام 1988 على قضايا دولية كثيرة، ومنها إحلال السلام في لبنان. فكان نتاج هذا التوافق، عقد مؤتمر الطائف برعاية عربية، وسعودية تحديداً، عام 1989.

أما فرنسا، التي ربطتها بلبنان علاقات تاريخية تقليدية، فكانت تشعر أنها معنية باستتباب السلم الأهلي في لبنان، تارة لمنع الموارنة من الانفصال عن لبنان الكبير وإنشاء دولة مسيحية، وتارة أخرى للوقوف في وجه استفراد سورية بهذا البلد. من هنا، لم ترض السياسة الفرنسية كل الأطراف اللبنانيين الدائرين في فلك سورية، ولا القوى المارونية الساعية إلى تقسيم لبنان.¹⁸⁸ وعندما دعمت فرنسا الجنرال ميشال عون بين عامي 1988 و1990، أثناء مرحلة انقلابه على شرعية الطائف، وجدت فرنسا نفسها معزولة إلى جانب الفاتيكان، فيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول العربية المؤثرة (باستثناء العراق) في الطرف المقابل. أما الفاتيكان، فنظر إلى لبنان من خلال رؤيته الإستراتيجية الشمولية إلى المسيحية في الشرق، ما جعله يصطدم بموقف **الجبهة اللبنانية**، بعدما رفض البابا أي تخريب لمعادلة التعايش الطوائفي المسيحي - الإسلامي لعام 1943. من هنا، فعّل الفاتيكان من بعثاته البابوية إلى لبنان والاتصال بالقوى المحلية من أجل تحقيق السلام. وكفرنسا، لم ترق سياسته الموارنة، ولا سورية وحلفائها، ولا حتى الولايات المتحدة الأميركية.¹⁸⁸

وبسبب تضارب مصالح الدول العربية في ما بينها في لبنان، وكذلك القوى الكبرى، ورغبة سورية في الاستفراء بلبنان ومنع غيرها من الدول من التدخل فيه، استمرت انقسامات اللبنانيين، وتعثر الوصول إلى تسوية الأزمة اللبنانية حتى **اتفاق الطائف** عام 1989.

بعد الطائف، لم يبق أمام سورية لاستكمال وصايتها على لبنان والاستفراء به سوى إسقاط الجنرال ميشال عون. فتمكنت من ذلك في 13 تشرين الأول 1990، بعد صفقة الكويت - لبنان، التي عقدت بين الأسد وجايمس بيكر (James Baker)، وزير الخارجية الأميركية، في أيلول 1990. ودل استخدام سورية سلاحها الجوي ضدّ مواقع وحدات الجيش اللبناني المؤيدة لعون، على توافق سوري - أميركي - إسرائيلي بشكل مخالف لاتفاق **الخطوط الحمراء**.

وبعودة السلام إلى لبنان نتيجة **اتفاق الطائف**، ووقوع لبنان تحت وصاية سورية بغض نظر دولي وعربي، برزت ثنائية متناقضة بين اللبنانيين زادت من الانشقاقات في ما بينهم حول الوجود السوري في البلاد: مسيحيون معارضون للوجود السوري، ومسلمون ويسار، معظمهم خانفون، يعتبرونه شرعياً ويصب في مصلحة لبنان. وكان يهيم النظام السوري أن تبقى الخلافات والتناقضات على حالها بين الطوائف اللبنانية وداخل الطوائف، وأن يبقى التوازن في ما بينها، بحيث لا تسيطر فيه فئة على الأخرى، على أن تكون الخلافات ممسوكة من قبله لاستخدامها وفق مصالحه. فكان يهيمه ألا يحصل وفاق وطني لبناني، وأن يظهر لبنان منقسماً على ذاته، ما يستدعي بقاء الوحدات السورية فيه إلى أجل غير مسمى.

بالنسبة إلى المسيحيين، فقد ساوى هؤلاء بين الوجود العسكري السوري والاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً حين لم تقم سورية بإعادة انتشار لقواتها في لبنان، استناداً إلى بنود اتفاق الطائف. وقد رأى جورج سعادة أن لبنان وفي بالتزاماته وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني بحلول تاريخ 22 أيلول 1992، بعد التصديق عليها وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، لكن سورية تجاهلت عن قصد إعادة انتشار قواتها إلى البقاع، وتنفيذ بقية بنود الاتفاق. ونفى سعادة ما تردد في أن الانسحاب العسكري السوري كان منوطاً بإقرار إلغاء الطائفية السياسية، معتبراً أن الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية فرضت إبقاء الوضع (الوجود السوري) على حاله.¹⁸⁸ من هنا، وجه المسيحيون إلى سورية الاتهامات بأنها عززت وجودها العسكري والمخابراتي والسياسي والاقتصادي في لبنان، ما سلب الحكومات اللبنانية حريتها وسيادتها.¹⁸⁸ ولم تسلم من الهجوم المعاهدات والاتفاقات التي عقدها سورية مع لبنان بين عامي 1993 و2000، واستكملت بموجبها علاقاتها المميزة مع لبنان، ودارت حول التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والزراعة والنقل والجمارك والثقافة.¹⁸⁸

فضلاً عن ذلك، اعتبر عدد كبير من المسيحيين، أن الوجود السوري في لبنان سمح لأنصار دمشق من الطبقة اللبنانية الحاكمة المتنوعة الطوائف والمذاهب بالانقلاب على الطائف، وحتى انتهاك الدستور وإضعاف معارضيه.¹⁸⁸ وقد أثار حلّ القوات اللبنانية عام 1994، بعد حادثة متفجرة كنيسة سيدة النجاة (27 شباط 1994)، وإلقاء سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية في السجن، العديد من المسيحيين، فيما كان حزب الله يحتلّ وجماعات إسلامية سنية أصولية أخرى وقادة ميليشيات، مقاعدهم في مجلس المجلس النيابي ابتداء من عام 1992، ويسمح لحزب الله والفلسطينيين في المخيمات المقربين من سورية بالحفاظ على أسلحتهم.

كما اعتبر المسيحيون أن تدخل دمشق في سياسة لبنان الداخلية وإشرافها على سياسته الخارجية، يسلبان لبنان استقلاله الحقيقي وسيادته، خصوصاً أنها لم تعد جارة للبنان، بل شقيقة في داخله. كما رأت المعارضة المسيحية أنه جرى تغييب لبنان عن مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية بين عامي 1994 و2000 تحت شعار المسار اللبناني - السوري الواحد،¹⁸⁸ وحتى تغييبه عن جنازة الملك حسين مطلع شباط 1999، حين وصل الوفد الرئاسي اللبناني متأخراً بعد انتظار طويل لضوء أخضر من دمشق. من هنا، اعتبر المسيحيون الموارد أن استعادة لبنان استقلاله وسيادته لا تكون سوى بالتخلص "من العبء الذي يُثقل كاهل استقلاله وسيادته"،¹⁸⁸ أي الوجود السوري في البلاد.

ومن جهة أخرى، اعتبرت المعارضة المسيحية أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، وفي مزارع شبعا بعد تحرير الجنوب، يخدمان الأهداف السورية ويكبلان لبنان ويضران بمصالحه، حيث تحمل لبنان وحده وزر الاعتداءات الإسرائيلية، دون أن تترجم دمشق علاقات الأخوة والتعاون مع بيروت برد الاعتداءات الإسرائيلية عنه.

وفي صدد العلاقات المضطربة بين المعارضة المسيحية وسوريا، يعيب المسيحيون على المسلمين صمتهم إزاء كل القضايا المصيرية التي يطرحونها، كالعلاقات مع سوريا، والوجود العسكري السوري والأمني والاقتصادي، وغياب السيادة، فضلاً عن تداعيات نمو الأصولية

الإسلامية، ويتساءلون عن أسباب هذا الصمت وما قد يترتب عنه.¹⁸⁸ وفي المقابل، يتوجس المسلمون والقوى اليسارية من الشعارات المرفوعة من قبل المعارضة المسيحية (سوء تطبيق الطائف وإخراج السوريين من لبنان) من أن تكون هذه محاولات لاستعادة امتيازاتهم السابقة.¹⁸⁸ وهم يرفضون المساواة بين الاحتلال الإسرائيلي وبين الوجود السوري في لبنان، ويعلنون أن هذا الوجود هو شرعي وضروري ومؤقت، وقد جاء بناءً على طلب من السلطة الشرعية اللبنانية، وإن هذه السلطة هي الوحيدة المخولة بحث هذا الوجود. كما يعتقد هؤلاء أن "المسار اللبناني - السوري" في مفاوضات السلام هو تقوية لمركز لبنان كي لا تستفرد به إسرائيل.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25 أيار 2000، انطلقت الدعوة المسيحية مجدداً لخروج السوريين من لبنان وإعادة النظر في العلاقات اللبنانية - السورية بكاملها. لكن ذلك تسبب مرة أخرى بشرخ في الوحدة الوطنية. وعندما أصدر مجلس المطارنة الموارنة بياناً بتاريخ 20 أيلول عام 2000، طالب فيه بإعادة النظر في الوجود السوري، منتقداً تأثيراته السلبية على البلاد في النواحي الاقتصادية والسياسية والوطنية،¹⁸⁸ ردت دار الفتوى والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى على البيان برفض المقولة المسيحية حول سلبيات هذا الوجود، واعتبرت أن السلطة اللبنانية وحدها هي التي تقرر ما يتعلق به. فتحول بذلك الخلاف حول الوجود السوري إلى شكل آخر من الجدل والانقسام الطائفي. ثم تكرر المشهد نفسه بالتوصيات التي أقرها المؤتمر الماروني العام، الذي انعقد في لوس أنجلوس بتاريخ 20 حزيران 2002، وصدر عنه رفض للوجود السوري في لبنان، ودعوة إلى فك لبنان ارتباطه بالصراع العربي- الإسرائيلي.

استنتاج

هكذا، وكانعكاس للنزاع الثقافي - السياسي، تحول تاريخ لبنان العام، وخصوصاً مسائل التاريخ والثقافة والهوية والانتماء، إلى أكثر المسائل خلافاً وحدة وجدلاً في تاريخ البلاد الحديث والمعاصر. فالنظام السياسي والحالة المجتمعية المفعمان بالطائفية أفرزا ثقافة إيديولوجية جعلت العلاقة بينهما من جهة، وبين التاريخ الطائفي من جهة أخرى، جدلية. فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر. فكل بيت ينتمي إلى فئة اجتماعية، ولكل فئة اجتماعية ثقافتها و"مغتها" الخاصة، وهذا يعني أنه بقدر ما يكون المناخ الاجتماعي طائفيًا، بقدر ما تكون الثقافة والتاريخية طائفيين. وبقدر ما يكون الرأسمال الثقافي العائلي والمدرسي للأبناء طائفيًا ومدعوم طائفيًا موجهًا ضد "الآخر"، بقدر ما يكون حصاد المستقبل طائفيًا مع "الأننا" وضد "الآخر".¹⁸⁸ إن البيئة الاجتماعية - التاريخية والثقافة المجتمعية هما اللتان تؤثران على التطور داخل المجتمع. فالبناء الثقافي ضمن العائلة والمدرسة الطائفية، لا بد له أن يعيد إنتاج نفسه في الجامعة أو في المهنة والوظيفة على أسس طائفية. فحالة مجتمعة تقوم قواعدهما على ثقافة طائفية لا بد أن تؤسس لنظام طائفي وعلاقات مجتمعية طائفية.

لا يزال لبنان يراوح مكانه بين النزاع والوفاق ضمن منظومة "التعايش الطوائفي"، وذلك استناداً إلى ما يلي:

- 1- سيادة "التعددية" الثقافية بفعل دور المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية الطائفية، وضعف أداء الدولة في مضمار التربية الوطنية. إن قيام ثقافة وطنية يتطلب نقلة نوعية في الفكر

والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية تكون معبرة عن إرادة المجتمع الأهلي، وهي غير موجودة حتى اليوم؛

2- استمرار المسيحيين في إدعاء التعددية الثقافية، في وقت قبلوا فيه في الطائف بالهوية العربية للبنان. إن الهوية العربية بما تتضمنه من لغة وثقافة وتاريخ وتراث تتناقض مع الخصوصيات الثقافية التي يدعيها قسم من المسيحيين؛ قبل اتفاق الطائف عام 1989، لم يتناقض المسيحيون بتاتاً في دعواهم إلى التعددية الثقافية مع طروحاتهم حول لبنان "أمة لبنانية". فالميثاق الوطني وما جاء فيه عن وجه عربي للبنان، كان في مصلحة أنصار القومية اللبنانية وأعطاهم كل التسيوغات للحديث عن تعددية ثقافية. لكن استمرار المسيحيين الموارنة في التأكيد على هذه التعددية بعد عام 1990، في وقت أعلنوا قبولهم بهوية لبنان العربية، أوقعهم في تناقض. فالهوية العربية للبنان تقوم على الثقافة العربية، وهي اللغة العربية والتاريخ العربي والتراث العربي والقيم العربية الخ... وإدعاء التعددية يؤكد على عدم الصدقية بقبول عروبة لبنان. فالأب سليم عبو يدعو طلابه في جامعة القديس يوسف إلى **"...رفع الأمة اللبنانية إلى مصاف أنموذج تفيد منه الأمم المتعددة الإثنيات كلها"**.¹⁸⁸ وهو يوافق على انتماء لبنان إلى الجغرافيا السياسية العربية، لكنه يرفض الهوية الثقافية العربية، ويؤكد **"أنا لست عربياً، بل أنا لبناني"**،¹⁸⁸ وكان الحرب في لبنان لم تقع، وكان الطائف لم يعقد، وكان وثيقة الوفاق الوطني لم يوقع عليها، وكان الدستور لم يعدل. كما يغسل جورج سعادة، رئيس حزب الكتائب، يديه عشية وفاته من القبول بعروبة لبنان في مؤتمر الطائف مدعياً أنها مسؤولية القيادات المارونية التي وافقت عليها منذ الاستقلال. فهل يمكن الحديث إذن عن أمتين، واحدة لبنانية وأخرى عربية؟ إن تمسك القوميين اللبنانيين بهويتهم اللبنانية ورفضهم للهوية الأشمل، جعلهم في تناقض مع اتفاق الطائف ومع **"وثيقة الوفاق الوطني"** ومع الدستور اللبناني.

2- عدم التوصل إلى مصالحة وطنية عبر اتفاق الطائف والدستور اللبناني الجديد. فلا يزال اللبنانيون مختلفون حول شكل الديمقراطية التي يريدونها، وماذا يفعلون بالطائفية السياسية والطائفية الاجتماعية. إن إلغاء أي من الصفتين الأخيرتين دون موافقة المسيحيين والمسلمين عبر حوار صريح ومفتوح حول المخاوف والطموحات، هو مشروع حرب بين الطائفتين؛

3- استمرار الديموغرافيا، في ظل النظام الطائفي - السياسي والحالة المجتمعية الطائفية، عاملاً سلبياً مؤثراً في الحياة اللبنانية. فماذا سيحصل لو رفض المسلمون في المستقبل، وهم يشكلون الأكثرية العددية، قاعدة التناسب المعمول بها حالياً وتوزيع الرئاسات الثلاث والمقاعد في مجلسي النواب والوزراء؟ وطالما ظلت الديموغرافيا "المشعبة" طائفية وليست وطنية، طالما بقيت هي غير بناءة وعامل لزعزعة الاستقرار؛

3- بدلاً من أن يؤدي إرساء "العيش المشترك" الجديد في "الطائف" والدستور المعدل على مرتكزات النظام الطائفي القديم إلى التسوية بين المطالب المتعددة للطوائف وإنهاء عقدة الخوف عند المسيحيين وعقدة الغبن عند المسلمين وإرساء العلاقات الاجتماعية على أسس من التوازن العادل، أدى "الإحباط" نتيجة المحق وغير المحق وانتقاله من طائفة إلى أخرى كلما عجزت هذه عن تحقيق مآربها الطائفية، إلى بقاء هواجس الطوائف المعلنة والمخفية وثقافة "الخوف والتخويف": المسيحية، حول سيادة لبنان واستقلاله وهويته وقانون الانتخابات، والتمثيل المسيحي في المجلس النيابي، وفي السلطة التنفيذية، ونمو الديموغرافيا الإسلامية والأصولية الإسلامية (= أسلمة لبنان) وملفات التجنيس والمهجرين والأمن (توقيف قيادات المعارضة المسيحية أو نفيها) والتوطين،¹⁸⁸ والإسلامية، عودة الهيمنة والامتيازات المارونية بعد خروج السوريين، تفعل فعلها في الكيان اللبناني وتثير "الأنا" ضد "الأخر"، و"الأنا" ضد "الشقيق". إن

عدم فك اللبنانيين الارتباط بين الطائفة والسياسة، سيظل يحمل معه عوامل اضطراب وانشقاق فيما بينهم؛

4- إن حصر التواصل بين الطوائف اللبنانية بالعلاقات البروتوكولية والوظيفية لا يؤدي إلى حالة اندماج مجتمعي. لقد زادت الحرب من الفصل بين الطوائف والمناطق، بحيث أن اندماجاً مجتمعياً لا يزال يصطدم بذيول الحرب والحاجز النفسي بين "الأنا" و"الآخر"، وقوانين الأحوال الشخصية والطائفية - السياسية؛

5- إن المصالحة القائمة على الغفران والحوار والاعتراف بالآخر هي الكفيلة بتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية. لكن السنوات الاثني عشرة من مسيرة الطائف لا تدل على أن لبنان يسير على هذه الطريق. لقد عملت الحكومات اللبنانية خلال تلك الفترة على إلغاء معارضيتها وأصدرت القوانين لمصلحتها وانتهكت الدستور. فرفعت المعارضة المسيحية شعار "سوء تطبيق الطائف، فيما كانت هي في الحقيقة ضد الطائف في الأساس، لأنه نزع بعضاً من امتيازات المسيحيين؛

6- إن العامل الخارجي الذي يوحد عادة المجموعات البشرية في وطن أو دولة ما، ما هو سوى عامل شقاق وفرقة في لبنان. لا يزال اللبنانيون غير متفقين حول الوجود الفلسطيني وما يفعلون به وكيف يواجهون التوطين القادم، وحول "مسارهم الواحد" مع سوريا ضد إسرائيل. أخيراً يختلف اللبنانيون اليوم حول طرق الصراع مع العدو الصهيوني ووسائله بعد تحرير الجنوب، وبقاء مزارع شبعا تحت الاحتلال. إن تدخل الخارج في الشأن الداخلي اللبناني كان على الدوام المنبه والموقف للخلافات اللبنانية الكامنة. وإن وقف هذا التدخل يعتبر عاملاً مهماً وأساسياً في معالجة جذرية للشأن اللبناني.

7- لقد رأت إحدى الباحثات أن هناك محددات كثيرة للتقارب بين المسيحيين والمسلمين في لبنان قد تكون فاتحة للعيش المشترك، وهي: تساوي أعداد المسلمين والمسيحيين، وتراجع التمايز العلمي بينهم وبالتالي التعاطي فيما بينهم من منطلق التساوي؛ عدم وجود عوائق إثنية أو لغوية تمنع التفاهم بين الفريقين، وأخيراً وحدة اللغة المستعملة في العبادات لدى المسلمين والمسيحيين العرب واللبنانيين بشكل خاص.¹⁸⁸ إن عقد الأمل على فجر جديد وعيش مشترك جديد، يبقى في ملعب "سباب لبنان"، كما قال البابا أثناء جولته على المناطق اللبنانية عام 1997: "ليعود إليكم أن تهدموا الحواجز التي أمكنها أن ترتفع أثناء حقب تاريخ ووطنكم الأليم، فلا تقيموا حواجز جديدة داخل بلدكم. بل على العكس من ذلك، إليكم يعود بناء جسور بين الأشخاص، بين الأسر وبين الجماعات المختلفة. ولكم نأمل في حياتكم اليومية، أن ترسو مبادرات مصالحة للعبور من الريبة إلى الثقة".¹⁸⁸

لكل هذا، لا يزال لبنان يعيش حالة تعايش طائفي لا عيش مشترك. فهل نجعل من تعايشنا الراهن مرحلة ننطلق منها إلى العيش المشترك أو الواحد؟

إن شعور المسيحيين بالغربة في "وطنهم"¹⁸⁸ لبنان، والخشية على مجتمعاتهم إلى درجة الوسوسة التي تبرر قتل الآخر قبل أن تُدمر هذه المجتمعات على أيدي المسلمين،¹⁸⁸ تعود إلى ما اخترنوه في ذاكرتهم الجماعية من تجارب تاريخية حول خيارات "إما" أو "أن": "إما أن يُعطي (المسيحي) ولا يأخذ، أو أن يتخلى عن دينه ويعتق الإسلام لكي يأخذ، على حد تعبير أحد مناصري القومية اللبنانية.¹⁸⁸ ومن هنا، وقفت وضعية الذمية سداً منيعاً في وجه مشروع أمة قومية ديمقراطية ينخرط فيها المسيحيون والمسلمون معاً.¹⁸⁸ كما وقفت "علمنة" العروبة (=

فصلها عن الإسلام)، بدورها حجرة عثرة أمام تلاقي إسلامي - مسيحي وطني. إن خوف المسيحي من إلغاء الطائفية - السياسية، قابلها في الجانب الآخر خوف إسلامي من أن يؤدي إلغاء هذه الصيغة إلى علمنة الأحوال الشخصية.¹⁸⁸ لقد كان من الصعب على المسلم أن يفصل تاريخه العربي عن تاريخه الإسلامي. ومن هنا، فإن تطلع المسلمين اللبنانيين نحو ظهورهم الإسلامي والعربي، جعل منهم، تبعاً لشيحنا، أكثرية نتيجة محاولتهم إزالة الحواجز بين لبنان ومحيطه العربي - الإسلامي.¹⁸⁸

إن "وثيقة الوفاق الوطني" لعام 1989، ليست تعبيراً عن إرادة وطنية، وإنما عن توافق إقليمي - دولي على إنهاء الحرب اللبنانية. فالنواب الذين "وضعوها"، لم يكونوا حينذاك يمثلون قواعدهم الشعبية بعد مرور سبع عشرة سنة على انتخابهم. فضلاً عن ذلك، فوثيقة مصيرية على هذا القدر من الأهمية، كانت تتطلب استفتاءً شعبياً، كما يحصل في المجتمعات الديمقراطية. إلا أن المجتمع اللبناني عشية الخروج من الحرب، لم يكن مؤهلاً للانتقال إلى هذه المرحلة الديمقراطية.

أين يكمن الحل. هل في الفيدرالية والعلمنة؟

في رأينا إن الفيدرالية هي مشروع حرب مستقبلية، لأنها تقوم على الدولة المركبة وتستلزم تجانساً طائفيًا في الحيز جغرافي، أي "تطهيراً" طائفيًا، كي لا يتم الوقوع في تجربة القائماتيتين. وفي ضوء وضع لبنان الجغرافي وإمكاناته وثرواته المتواضعة، فحجم لبنان لا يستطيع استيعاب كل هذه "الفيدراليات الطائفية"، مما سيعني صراعاً دموياً على المنافذ والسهول. لقد كان المعترضون على الفيدرالية يعتقدون أنها تؤدي إلى خلخلة وحدة لبنان وبالتالي ظهور كيان مسيحي مستقل. كما خشي هؤلاء اللامركزية الإدارية من أن تكون مقدمة لاعتماد اللامركزية السياسية.¹⁸⁸ وحتى ولو تصورنا جدلاً قيام هذه الفيدرالية، وقبل بها المسلمون، إلا أن هذا النظام سيظل مهزوزاً، لأن الدولة الفيدرالية تتطلب سياسة خارجية متوافق عليها من قبل الجميع. وهذا غير حاصل طالما ظل اللبنانيون مختلفين على سياستهم الخارجية. وكحل لهذا الإشكالية، يرى المسيحيون أن يرتبط بقيام الدولة الاتحادية اتفاق حول جعل لبنان دولة محايدة في النظام الدولي.¹⁸⁸ لكن المسلمين يعتبرون ذلك انتقاصاً لعروبتههم واقتلاعهم من جذورهم العربية. وبما أن العلمنة الشاملة مرفوضة في جانبها الاجتماعي من قبل المسلمين، فإن إرساء عيش مشترك "جديد" يصبح صعب المنال. فالعلاقات الوظيفية والبروتوكولية بين الطوائف لا تؤمن وحدها العيش المشترك بين الطوائف المختلفة، وإنما، إلى جانب الاتفاق على الهوية وتنمية ثقافة وطنية وإقامة نظام ديمقراطي يضمن بعدل الحريات والحقوق الأساسية للمواطن والجماعات الخ...، تشابك العلاقات المجتمعة والمصالح بين الأفراد والجماعات عبر انفتاح "الأنا" على "الأخر" ومحاولة فهمه، والزواج المختلط وعدم التوقع في القرى والأحياء الطائفية.

كيف يحدث هذا فيما يصر المسيحيون على علمنة الأحوال الشخصية وعلى الهوية اللبنانية، ويرفض المسلمون ذلك لسبب بسيط، أنه يتناقض مع شرعهم ومع تاريخهم وثقافتهم. هل هناك حلاً آخر يرضيه "الجميع" ولا يؤسس لحرب كل ربع قرن؟ هل ستمكن الطوائف اللبنانية في القرن الحادي والعشرين من إيجاد صيغة دائمة تؤمن قواعد ثابتة ودائمة للعيش المشترك؟ ملاحظة أخيرة، إن العيش المشترك هو عملية ديمقراطية تكاملية لها وجوهاً سياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقيمية والنفسية، ولا يمكن الحديث عن تعايش في أي وجه منها في غياب أي من هذه الوجوه الأخرى.

- 188 تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب. من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، ترجمة موريس صليبيا، باريس 1993، ص 430
- 431 -
- 188 Boutros Labaki/Khalil Abou Rjeily, Bilan des Guerres du Liban 1975 –1990, Paris 1993, p. 94.
- 188 كمال حمدان، التضخم في لبنان، في: *الاقتصاد والأعمال* 85(1986)، ص 34. وقارن بعلي بيضون، اللبنانيون في أحضان الفقر وتصحيح الأجور لا يفيد، في: *الحياة* 9 تموز 1991.
- 188 كمال حمدان، الأزمة اللبنانية. الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، والهوية الوطنية، ترجمة رياض صوما، بيروت 1998، ص 258 – 259.
- 188 يوسف الجباعي، لبنان سوق اقتصادية. الدخل الفردي انخفض من 189,1 دولاراً إلى 667 في العام 1990، في: *الديار* 25 نيسان 1995.
- 188 نقولا التويني، الاقتصاد اللبناني والحرب بين المفارقة والتشابه، في: *الاقتصاد والأعمال* 34(1982)، ص 18.
- 188 هانف، ص 431.
- 188 المهجرون/ حلقة 7، *السفير* 24 حزيران 1992.
- 188 *الحياة*، 9 أيلول 1990.
- 188 بطرس لبكي، الهجرة اللبنانية خلال حروب الآخرين على أرض لبنان (1975-1990)، ص 3، محاضرة أقيمت في مجلس الفكر في 23 نيسان 1993، وهي فصل من كتابه *"الهجرة اللبنانية (1960-1990)، لعنة أم بركة"*؟
- 188 هانف، ص 433.
- 188 شرارة، دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلامياً، ط3، 1998، حاشية 40، ص 193.
- 188 "ملف المهجرين"، تحقيق مي ضاهر يعقوب، في: *النهار* 11 شباط 1992.
- 188 هدى زريق، عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة في لبنان، في: *المستقبل العربي* 87(1986)، ص 98-100.
- 188 محمد فاعور، الهجرة للبحث عن وطن، دراسات ميدانية للمهاجرين اللبنانيين، بيروت 1993، ص 177 –178.
- 188 رالف غضبان، هل مسيحو الشرق إلى اضمحلال؟، في: *ملحق النهار*، أوقفوا هجرة مسيحي الشرق!، عدد خاص رقم 305،
- 10 كانون الثاني 1998، ص 3.
- 188 عماد شهاب، لبنان وأزمة الخليج: تقاوم الوضع الاقتصادي، في: *الاقتصاد والأعمال* 130(1990)، ص 53.
- 188 عمر شهاب، الاقتصاد اللبناني في مرحلة ما بعد الطائف، في: *الاقتصاد والأعمال* 121(1989)، ص 52.

المراجع

- 188 Guissepe Mazzini, <http://www.ohiou.edu/~chastain/ip/mazzini.htm>.
- 188 أحتلت المنطقتان من قبل ألمانيا في حرب عام 1870، واسترجعتهم فرنسا عقب خسارة ألمانيا الحرب العالمية الأولى.
- 188 Ernest Renan, Qu'est-ce qu'une nation? Conférence faite du Sorbonne, le 11 mars 1882, in: http://ourworld.compuserve.com/homepages/bib_lisieux/nation01.htm
- 188 حول الرابطة العثمانية والجامعة الإسلامية، راجع دراسة عبد الرؤوف سنو، "تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية. من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني"، في: *المنهاج*، - الحلقة الأولى 4(1996) ص 34 - 86، الحلقة الثانية، 5(1997) ص 85-131.
- 188 انظر في هذا الخصوص: Ernest Dawn, From Ottomanism to Arabism, Urbana ect. 1973.
- 188 حول مؤتمر باريس، أو المؤتمر العربي الأول عام 1913، راجع: وجيه كوثراني (تقديم ودراسة)، وثائق المؤتمر العربي الأول 1913. وكتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به. الدولة العثمانية وظروف نشأة الحركة العربية، دار الحدائق، بيروت، لا ت.
- 188 حسن الأمين، سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918-1920، رياض الرئيس للكتب والنشر بيروت 1998.
- 188 سامي خشبة: مصطلحات الفكر الحديث، ج2، ط مكتبة الأسرة، القاهرة 2006، ص 156.

- 188 في شأن الحركة العربية وألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، راجع: عبد الرؤوف سنو، ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين، بيروت 2007، الفصل الثاني من الكتاب. وحول الحرب العالمية الثانية، أنظر: Gerhard Höpp/Peter Wien/René Wildangel (Ed.), *Blind für die Geschichte? Arabische Begegnungen mit dem Nationalsozialismus*, Zentrum Moderner Orient, Berlin, Klaus Schwarz Verlag Berlin, 2004; وقد ترجم الكتاب إلى العربية محمد جديد بعنوان: عميان عن التاريخ؟! العرب وألمانيا النازية واليهود، وراجعه زياد منى، قدموس للنشر والتوزيع، بيروت/دمشق 2007.
- 188 Geschichte. Ein Auszug aus "Tatsachen über Deutschland", Herausgg. Vom Presse- und Informationsamt der Bundesregierung, Societäts-Verlag Frankfurt/Main 1996 , p. 2.
- 188 Geschichte. Ein Auszug, op. cit., p. 7.
- 188 محمد مخزوم، مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي (عصر النهضة)، طرابلس 1990، ص 178-185.
- 188 Peter Zolling, *Deutsche Geschichte von 1871 bis zur Gegenwart*, Bundeszentrale für politische Bildung, Bonn 2005, p. 13.
- 188 Sönke Neitzel, *Weltkrieg and Revolution 1914-1918/19*, Bundeszentrale für politische Bildung, Berlin 2008, p. 13.
- 188 انظر الفصل التاسع من كتابي: المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901، بيروت 1987.
- 188 Zolling, op. cit., p. 15.
- 188 دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، دمشق، 2002، ص 17.
- 188 من الألمان المؤيدين للثورة الفرنسية في ذلك الحين: الشاعر Friedrich Gottlieb Klopstock، الذي امتدحها في أشعاره؛ والشاعر والفيلسوف والمؤرخ Johann Christoph Freidrich von Schiller.
- 188 دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص 17.
- 188 نقلاً عن: خليل أحمد حيدر، " ذلك السراب الفادح الثمن"، في: *جريدة الاتحاد الإماراتية*، 7 آب 2005.
- 188 *Weltgeschichte in zehn Bänden, Band 6, übersetzt aus dem Russischem beim dem Deutschen Verlag der Wissenschaften, Berlin 1969, pp. 70-71.*
- 188 هذا النداء هو في الحقيقة سلسلة من المحاضرات بدأ فيشتهه بإلقائها في برلين المحتلة منذ 13 كانون الأول 1807، ثم نشرت في العام التالي.
- 188 William Lawrence Shirer, *Aufstieg und Fall des Dritten Reiches*. Übersetzt aus dem Amerikanischen, Köln ect. N.d., p. 96.
- 188 نقلاً عن: خليل أحمد حيدر، " ذلك السراب الفادح الثمن"، في: *جريدة الاتحاد الإماراتية*، 7 آب 2005.
- 188 Joh. Gottlieb Fichte, *Beiträge zur Berechtigung der Urteile des Publikums über die französische Revolution*. Erster Teil: *Zur Beurteilung ihrer Rechtmässigkeit* (1793). Beigefügt die Rezension von Friedrich von Gentz, hergg. von Richard Schottky, Hamburg 1973, 114f.
- 188 Erwin Roth, *Pruessens Gloria im Heiligen Land. Die Deutschen und Jerusalem*, München 1973, p. 61.
- 188 Peter Viereck, *Metapolitics: The Roots of the Nazi Mind*. New York, 1961.
- 188 Friedrich Ludwig Jahn, in: **Wikipedia**: http://en.wikipedia.org/wiki/Friedrich_Ludwig_Jahn#cite_ref-1
- 188 Deutschlandlied, in: : http://en.wikipedia.org/wiki/Deutschlandlied#Historical_background
- 188 وبين الحربين العالميتين، استعمل النشيد، فتبنته حكومة فايمر، والنازيون في ما بعد.
- 188 Joseph Grösses, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Joseph_G%C3%B6rres#Wirkungsgeschichte .:
- 188 Ernst Moritz ; wikipedia.org/wiki/Ernst_Moritz_Arndt#Franzosenhass_und_Antisemitismus
- 188 نقلاً عن: Zolling, *Deutsche Geschichte*, p. 70.
- 188 Shirer, *Aufstieg*, p. 97.
- 188 Die Arbeiterbewegung in der Revolution 1848/49، لكاتب مجهول. أنظر: <http://www.studentshelp.de/p/referate/02/5389.htm>
- 188 Walter Bußmann, „Europa von der Französischen Revolution zu den nationalstaatlichen Bewegung des 19. Jahrhunderts“, in: Theodor Schieder (Ed.), *Handbuch der Europäischen Geschichte*, vol. 5, Stuttgart 1981, pp.75-77.
- 188 Zolling, *Deutsche Geschichte*, p. 16.

- 188 عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين 1841-1901، بيروت 1987، ص 39-40.
- 188 سنو، المصالح الألمانية، ص 214-215.
- 188 بسام العسلي، المذهب العسكري الألماني 1750-1945، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1987، 131.
- 188 Richard H. Tilly, Vom Zollverein zum Industriestaat. Die wirtschaftlich-soziale Entwicklung Deutschlands 1834 bis 1914., München 1990, p. 40.
- 188 يجيب كتاب زيمان على كل المسائل المتعلقة بحال الاقتصاد الألماني ما بين التجزئة السياسية والاقتصادية إلى قيام الدولة الألمانية الموحدة عام 1870-1807. Deutschland 1807-1870. Beck, München 1995.
- 188 أنظر حول هذا الموضوع: سنو، المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 214-216.
- 188 http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#cite_ref-18
- 188 Industrielle Revolution, in:
- http://de.encyarta.msn.com/encyclopedia_761577952/Industrielle_Revolution.html
- 188 http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#Bedeutung_des_Zollvereins
- 188 http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#cite_ref-50
- 188 Deutsches Kaiserreich, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsches_Kaiserreich
- 188 بعد تأسيس الرايخ الألماني عام 1871، تحولت الدولة الألمانية (Deutsches Kaiserreich) إلى حيز تجاري وجمركي موحد.
- 188 Deutscher Zollverein, in:
- <http://hgisg.geoinform.fh-mainz.de/multi4/startTemplAll.php?gebiet=57>
- 188 Deutscher Zollverein, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutscher_Zollverein#cite_ref-47
- 188 Richard H. Tilly, Vom Zollverein zum Industriestaat. pp. 42-44.
- 188 Hans Mottek/Walter Becker/Alfred Schröter, Wirtschaftsgeschichte: راجع في هذا الخصوص:
- 188 Bondi, pp. 124, 128.
- 188 Hans Mottek/Walter Becker/Alfred Schröter, Wirtschaftsgeschichte Deutschlands. Ein Grundriß, vol. 111, Von der Zeit der Bismarckischen Reichsgründung 1871 bis zur Niederlage des faschistischen deutschen Imperialismus 1945, VEB Verlag der Wissenschaften, Berlin 1974, pp. 161-168.
- 188 A. Sartorius von Walterhausen, Deutsche Wirtschaftsgeschichte 1815-1914, 2. erg. Aufl., Jena 1923, p. 135.
- 188 Gerhard Bondi, Deutschlands Aussenhandel 1815-1870, Akademie – Verlag, Berlin 1958, p. 110.
- 188 Manfred Görtenmaker: Deutschland im 19. Jahrhundert. 4. Auflage, Opladen 1994, p. 16.
- 188 Von Walterhausen, p. 168.
- 188 J. Riesser, Zur Entstehungsgeschichte der: راجع كتاب: معلومات إضافية حول النمو المصرفي والمالي في ألمانيا، راجع كتاب: deutschen Grossbanken mit besonderer Rücksicht auf die Konzentrationsbestrebungen, Jena 1906, pp. 23, 33-36.
- 188 Walter Bußmann, „Vom Hl. Römischen Reich deutscher nation zur Gründung des Deutschen Reiches“, in: Theodor Schiller, *Handbuch der Europäischen Geschichte*, vol. V, op. cit., p. 483.
- 188 Zolling, Deutsche Geschichte, p. 18.؛ ص 486-492؛
- 188 هي الجمعية التي تشكلت في كنيسة باول (Paulskirche) بين 18 أيار 1848 و 31 أيار 1849، وانتخبت أول برلمان موحد لكل ألمانيا على أساس ديمقراطي، وأصدرت بناء عليه "دستور كنيسة باول" (Paulskirchenverfassung). ومع كل جهودها، فشلت الجمعية في تطبيق الدستور، بسبب رفض ملك بروسيا عرش الدولة الألمانية الاتحادية.
- 188 Zolling, p. 22.
- 188 Geschichte. Ein Auszug, p. 14.
- 188 Bußmann, op. cited., pp. 497-498, 503, 508-510.
- 188 Olmützer Punktation, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Olm%C3%BCtzer_Punktation
- 188 Geschichte. Ein Auszug, p. 15.
- 188 نقلا عن: العسلي، المذهب العسكري الألماني 1750-1945، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- Zolling, pp. 25-26. 188
- Dänisch-deutscher Krieg, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsch-D%C3%A4nischer_Krieg#Ergebnis 188
- Königreich Preußen, in: 188
- http://de.wikipedia.org/wiki/K%C3%B6nig_von_Preu%C3%9Fen#1.1.1.Einigungskrieg:_Deutsch-D.C3.A4nischer_Krieg
- يُطلق عليها أيضاً اسم "معركة سادوفا" (Sadowa). 188
- العسلي، مرجع سبق ذكره، ص 134. 188
- http://de.wikipedia.org/wiki/K%C3%B6nig_von_Preu%C3%9Fen#1.1.1.Einigungskrieg:_Deutsch-D.C3.A4nischer_Krieg 188
- Zolling, Deutsche Geschichte, p. 30. 188
- حشد "اتحاد شمال ألمانيا" أكثر من مليون جندي للعمليات والاحتياطيين الأول والثاني وقوات بديلة. 188
- Deutsch-Französischer Krieg 1870-1871, in: حول الحرب البروسية – الفرنسية، راجع: 188
- http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsch-Franz%C3%B6sischer_Krieg#.E2.80.9ERache_f.C3.BCr_Sadowa.E2.80.9C
- Zolling, Deutsche Geschichte, p.28; نقلاً عن: 188
- Zolling, p. 32. 188
- Zolling, p. 29. 188
- Armin Kössler, die Wirtschaftsinteressen des Deutschen Kaiserreichs in der Türkei 1871-1908 188
- Freiburg 1981, p. 60.
- Kössler, p. 80. 188
- Deutsches Kaiserreich, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Deutsches_Kaiserreich 188
- عن طريق طريق سلسلة من التحالفات: مع روسيا والنمسا "عصبة الأباطرة الثلاثة" (Drei Kaisersbund) منذ 1872، ومع النمسا/هنغاريا (1879)، ومع النمسا/هنغاريا وإيطاليا (1882)، ومع روسيا سرّاً (1887)، حاول بسمارك ان يعزل فرنسا ويحمي ألمانيا من شهوات انتقامها. 188
- Sönke, Weltkrieg und Revolution, p. 14. 188
- Grundmann, Gebhardt, Handbuch der deutschen Geschichte, vol. II, Hrsgg. Von Herbert 188
- Stuttgart 1973, p.331; . خاطب ماكس فيبر (Max Weber 1864-1920)، السياسي القومي وأحد أهم رواد علم الاجتماع، مواطنيه الألمان بالقول إن توحيد ألمانيا كان مجرد المدخل لدخول ألمانيا في سياسة عالمية، وعلى الألمان الكثير للقيام به في هذا المجال . Zolling, pp. 59-60 .
- Sönke, Weltkrieg und Revolution, pp. 16-17. 188
- مروان بحيري، ألفرد ت. ماهان: أفكار وآراء حول القوة البحرية والشرق الأوسط كمفهوم إستراتيجي، في: *الفكر الاستراتيجي العربي*، 5 (1982)، ص 183 - 195. 188
- Sönke, Weltkrieg und Revolution, op. cit., pp. 14-16. 188
- زيارة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى طنجة عام 1905. 188
- ورسو الطراد الألماني "بانثر" (Panther) في ميناء أغادير عام 1911. 188
- Zolling, Deutsche Geschichte, p. 66. نقلاً عن: 188
- حول هذا الموضوع، راجع الفصل الأول من كتابي: ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين. 188
- حول هذا الانقسام، راجع الفصل الثاني من كتابي: ألمانيا والإسلام، مرجع سبق ذكره، الفصل الثاني. 188
- Höpp/Wien/Wildangel, Blind für die Geschichte, op. cit. 188
- العالم العربي في وثائق سرية ألمانية 1937-1941، ترجمة رزق الله بطرس، مراجعة وتقديم نجدة فتحي صفوة، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص 16-17. 188
- Manfred Görtemaker, "Die Deutsche Frage in der internationalen Politik", in: *Der Weg zur Einheit, Information* 250, Überarbeitete Neuauflage 2005, p. 5. 188
- Geschichte. Ein Auszug, p. 17. 188
- Görtemaker, Die Deutsche Frage in der internationalen Politik, p. 6. 188
- Adolf Hitler, in: 188
- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%81_%D9%87%D8%AA%D9%84%D8%B1
- Shirer, Aufstieg, pp. 79-84. 188

- Zolling, p. 134. ¹⁸⁸
بيع من الكتاب 9473 نسخة في عام 1925، و6913 في عام 1926، و3015 في عام 1928. وفي العام الأول من رئاسة هتلر
لمجلس الوزراء، ارتفع عدد النسخ المطبوعة إلى مليون، فحقق هتلر مكافأة قدرها مليون مارك، وإلى 6 ملايين نسخة في عام
1940، بعدما تحول الكتاب إلى ما يشبه الأنجيل بالنسبة إلى الكثيرين من الألمان.
Shirer, Aufstieg und Fall des Dritten Reiches, op. cit., pp. 78-79.
- Shirer, Aufstieg, pp. 235-248. ¹⁸⁸
يُعتبر الكتاب الذي أشرف عليه كل من
Peter Steinbach/Johannes Tuchel, Widerstand gegen die nationalsozialistische Diktatur 1933-1945, Bonn 2004
المقاومة ضد النظام الهتلري، من مجتمعية وسياسية وكنسية وعسكرية، فضلاً عن ردود فعل هتلر تجاه محاولة الانقلاب عليه في
20 تموز 1944. كما يتضمن الكتاب ثلاث أبحاث حول مقاومة اليهود لهتلر.
- Geschichte. Ein Auszug aus "Tatsachen über Deutschland", op. cit., p. 19. ¹⁸⁸
في الاستفتاء، أعلنت نسبة 91% من ألمان السار رغبتها في الانضمام إلى ألمانيا. ¹⁸⁸
Hildebrand, Das Dritte Reich, p.21. أعطى هتلر أوامره إلى قيادة الجيش بمضاعفة عدد أفرادها من 100 ألف إلى 300 ألف حتى تشرين الأول 1934. وفي الأول من
نيسان 1935، بدأ تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية، وتقرر أن يصل عدد أفراد الجيش إلى نصف مليون جندي. كما بدأت البحرية
الألمانية ببناء سفن حربية بحمولة 26 ألف طن للوحدة، بينما سمحت معاهدة فرساي ببناء سفن لا تزيد حمولة الواحدة منها
عن 10 آلاف طن. وحصل الشيء نفسه في عملية إعادة بناء السلاح الجوي الألماني. حول نقض هتلر معاهدة فرساي، راجع:
Hildebrand, p. 28. ؛ وقرآن بـ Shirer, Aufstieg, pp. 271-274, 280-284.. ¹⁸⁸
كان هدف هتلر من هذا الاتفاق، إطلاق يد بريطانيا في البحار، مقابل حصوله على يد طليقة في أوروبا. واعتقد أنه بذلك يستطيع
أن يصل إلى تحالف مع بريطانيا. انظر: Oswald Hauser, England und das Dritte Reich. 1.er Band: Eine dokumentarische Geshichte der English-deutschen Beziehungen, 1933-1936, Stuttgart 1972,
pp. 120ff.
- Hildebrand, Das Dritte Reich, p. 20. ؛Zolling, pp. 164; 167. ¹⁸⁸
Shirer, Aufsteig, p.79. ¹⁸⁸
Adolf Hitler, in: ¹⁸⁸
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%81_%D9%87%D8%AA%D9%84%D8%B1
Shirer, Aufstieg, p. 85. ¹⁸⁸
Zolling, p. 137. ¹⁸⁸
- ¹⁸⁸ Fritz Steppat, "Das Jahr 1933 und seine Folgen für die arabischen Länder des Vorderen
Oriens", in: Gerhard Schulz (Ed.), *Die Große Krise der dreißiger Jahre. Vom Niedergang der
Weltwirtschaft zum Zweiten Weltkrieg*, Göttingen 1985, pp. 262-263.
- Hildebrand, Das Dritte Reich, pp. 40-41, 46- 47, 81-82. ¹⁸⁸
Hildebrand, Das Dritte Reich, p. 7. ¹⁸⁸
حول موضوع الترانسفير، راجع الفصل الثاني من كتاب عبد الرحمن عبد الغني، ألمانيا النازية وفلسطين 1933-1945، مؤسسة
الدراسات الفلسطينية، بيروت 1995. ¹⁸⁸
من الدراسات الصادرة حديثاً وتتناول العنصرية منذ نشأتها في أوروبا في القرن الرابع عشر وتطورها في القرنين التاسع عشر
والعشرين على أيدي النازيين، وارتباطها بالعداء للسامية، كتاب: George M. Fredrickson, Racism: A Short
History, Princeton University Press 2003. ¹⁸⁸
- أنظر الفصل الثاني من كتابي، ألمانيا والإسلام. ¹⁸⁸
حول كل المسائل العائدة لعلاقات ألمانيا بالعرب والمسلمين، راجع كتاب: Germany and the Middle East 1871-
1945, edited by Wolfgang G. Schwanitz, Madrid 2004. ¹⁸⁸
Zolling, pp. 176-177. ¹⁸⁸
يعالج كلاوس هيلديبراند المرحلة الأولى لدكتاتورية هتلر تحت عنوان "الاستيلاء على الحكم والمساواة بين الولايات الألمانية". راجع:
Klaus Hildebrand, Das Dritte Reich, pp. 3-16. ¹⁸⁸
- بلغ عدد رجال الشرطة المساعدة التي أشرف هرمان غورينغ (Hermann Göring) على إنشائها وسخرها لحماية هتلر (50 ألف
عنصر)، ومن ضمنها 40 ألفاً من وحدات "SS" (Schutzstaffel) و"SA" (Sturmabteilung). انظر: Klaus
Hildebrand, Das Dritte Reich, op. cit., p. 4. ¹⁸⁸
- Zolling, pp. 159-160. ¹⁸⁸
Zolling, pp. 167, 172-174. ¹⁸⁸
Zolling, pp. 151- ¹⁸⁸

- Hildebrand, Das Dritte Reich, pp. 45- 51. 188
- Hildebrand, Das Dritte Reich, pp. 10-12, 18-20. ؛ Shirer, Aufstieg, pp. 251-255. 188
- نقلا عن: Zolling, pp. 184-185. 188
- وافقت النمسا في هذا الاتفاق على اعتبار نفسها "دولة ألمانية"، وأن تتبع ألمانيا في سياستها الخارجية. Hildebrand, p. 27. 188
- Shirer, Aufstieg, p. 330. 188
- نقلا عن: Zolling, p. 183. 188
- Zolling, pp. 183-184. 188
- Shirer, Aufstieg, pp. 330-331. 188
- Zolling, pp. 185-186. 188
- Shirer, Aufstieg, pp.497-502. 188
- حول التطورات، من احتلال تشيكوسلوفاكيا وبولندا إلى الاتفاق الألماني – السوفياتي، راجع: Shirer, Aufstieg, pp. 399- 502. 188
- Anton Egner u. A., Geschichte 13: Die Welt auf dem Weg ins 21. Jahrhundert, Schroedel 188
Verlag 2003, pp. 41-43.
- Gerhart Binder, Geschichte im Zeitalter der Weltkriege. Unsere Epoche von Bismarck bis 188
heute, vol. 2, 1945- bis heute, Stuttgart 1977, pp.878-879.
- World War II, in: 188
- http://en.wikipedia.org/wiki/World_War_II#Casualties_and_war_crimes 188
- Anton Egner u. A., Geschichte 13: Die Welt auf dem Weg ins 21. Jahrhundert, , pp. 30-34. 188
- Görtemaker, Die Deutsche Frage, pp. 7-8. 188
- Hermann Weber, „Die Gründung der DDR“, in: **Deutschland Archiv** 9 (1984), pp. 964-968; 188
- Egner, Geschichte, pp.92-94.
- Görtemaker, Die Deutsche Frage in der internationalen Politik, op. cit., p.4, 6-7. 188
- Gerhart Binder, vol. 2, 1945- bis heute, Stuttgart 1977, pp. 900-902. 188
- Deutschland 1945-1949, in: <http://geschichtsverein-koengen.de/DtTeilung.htm> 188
- Egner, Geschichte, pp. 22, 46. 188
- بورغن وبير، موجز تاريخ ألمانيا الحديث، ترجمة شفيق البساط، دار الحكمة، لندن 2005، ص 70 - 114. 188
- لتفاصيل وافيه عن المرحلة الأولى من تاريخ ألمانيا الديمقراطية بين عامي 1949 و 1971، أنظر وبير، مرجع سبق ذكره، ص 115 - 137. 188
- Geschichte. Ein Auszug, pp. 26-27. 188
- Deutsche Demokratische Republik, in: http://de.wikipedia.org/wiki/Berliner_Mauer#cite_ref-0 188
- Egner, Geschichte, pp.105-107, 130. 188
- بورغن وبير، موجز تاريخ ألمانيا الحديث، ص 273. 188
- Heinrich End, Zweimal deutsche Aussenpolitik, Köln 1973, pp 25-28. 188
- Peter Hünseler, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den 188
arabischen Staaten von 1949-1980, Frankfurt/Main usw. 1990, 19, 69; Hans-Joachim
Spanger/Lothar Brock, die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, Opladen 1987, p. 286.
- يُعتبر اعتراف ألمانيا الاتحادية بالاتحاد السوفياتي عام 1955 وتبادل العلاقات الدبلوماسية معه أول خرق لإدعاءات ألمانيا الاتحادية 188
بتمثيلها الأحادي للشعب الألماني. انظر: Heinrich End, op. cit., pp.36ff. 188
- كانت حكومة برلين تروج إلى أن "مبدأ هالشتاين" مرتبط بابتزاز اقتصادي، راجع: 188
- Spanger/ Brock, op. cit., pp 286-287. 188
- PAAA Abt.7/807, "Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und 188
die Zukunft Deutschlands ", 17/7/1962.
- المشروع السوفياتي - الألماني/الشرقي(1954- 1955) لتحديد ألمانيا بهدف عرقلة اندماج ألمانيا الاتحادية في الغرب، أنظر 188
Helmut Kistler, Die Bundesrepublik Deutschland,

Bonn 1985, p138; Hillgrüber, Europa in der Weltpolitik der Nachkriegszeit (1945-1963), 2. ergänzte Aufl. München/Wien 1981, 65.

188 جاء في احدى الوثائق من ملفات أوتو غروتفول لعام 1956، أنه من أصل 38 جنرالاً في جيش ألمانيا الاتحادية، كان 31 منهم من أتباع هتلر، إضافة إلى 100 عقيد و84 ملازم أول. أنظر:
SAPMO , BArch , NL 90/ 221, Bl. 93, 24.12.1956;
هذا فضلاً عن عدد من كبار القيايين السياسيين والموظفين في وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي. قارن حول الموضوع بـ:
Dittmar, "DDR und Israel I", in **Deutschland Archiv** 7(1977), p 738;

Die Deutschen und die Araber, Berlin(Ost) o.D., pp 26;
Michael Wolffsohn, Die Deutschland Akte, München, 2. Aufl. 1996, p 36;
PAAA, Abt.7/ 730, Duckwitz Aufzeichnung, Bonn 10.3.1960.

BArch, SAPMO/NY90/221, Berlin 24.12.1956, Bl. 133. 188
Görtemaker, Die Deutsche Frage, p. 10. . 280, 211-210, 209, 206-202, ص 188
ويبر، ص 353. 188
Die Berliner Mauer, op. cit., p. 146. 188
في الواقع، بدأت حركة الاحتجاج على النظام الدكتاتوري في 12 كانون الثاني 1989، عندما تظاهر ما بين 200 و800 شخص في مدينة لايبزيغ مطالبين بحرية التعبير والرأي والاجتماع. ومنذ ذلك التاريخ، اتسعت هذه الحركة. أنظر:
Bernd Lindner, Die demokratische Revolution in der DDR 1989/1990 Bundeszentral für politische Bildung, Bonn 1998, pp. 7-14.
للحكم في ألمانيا الديمقراطية، بدءاً من كانون الثاني 1989 وردود فعل السلطات عليها.
188 وخلال ثلاثة أيام من فتح الحدود الهنغارية - النمساوية أمام مواطني ألمانيا الديمقراطية، تدفق نحو 15 ألف شخص إلى ألمانيا الاتحادية.

Egner, Geschichte, p. 149. 188
Hans – Hermann Hertle, Die Berliner Mauer//The Berlin Wall. Monument des Kalten Krieges//Monument of the Cold War, Bundeszentrale für politische Bildung, Bonn 2007, p. 140;

Görtemaker, Zusammenbruch des SED-Regimes, op. cit., pp.21, 23-24.

ويبر، ص 359-360. 188
Lindner, Die demokratische Revolution, op. cit., pp. 15-18, 25-32.. 188
لقد طرح أحد الشعراء أبياتاً في المناسبة، وجاء فيها: ما هي هذه الحياة التي تتحول فيها الحقيقة إلى أكذوبة؟ ما هي هذه الحياة التي تدفن الحربة فيها؟ ما هي هذه الحياة حيث العجائز يحكمون. والناس يُقتلون على الحدود يُقتلون؟ ما هي هذه الحياة حيث يطبع الخوف الحياة يومياً، وحيث النهاية لا نهاية لها؟ ما هي هذه الحياة، حيث الثقة معدومة بين الجار وجاره، حيث الناس لا يبنون معاً؟ ما هي هذه الحياة، حيث تموت الأحلام، ولا شيء يمكن توريثه، سوى الموت؟ ما هي هذه الحياة، حيث كل شيء للأقلية، ولا مخرج للضعفاء؟ ما هي الحياة التي تقتقد إلى الحب، وحيث الناس يتجمدون تدريجياً؟ وختم الشاعر أبياته بالقول: "ما هي هذه الحياة التي نعيشها؟؟؟ على المرء أن يعيش، ولكن هنا!! (في ألمانيا الديمقراطية).
Lindner, p. 69. 188
حول الانتفاضات والتظاهرات في ألمانيا الديمقراطية بين آب وتشرين الأول 1989، راجع: Lindner, Die demokratische Revolution, pp. 82-105.

نقلاً عن: Hertle, Die Berliner mauer, op. cit., p.156. 188
Manfred Görtemaker, "Zusammenbruch des DED-Regimes. Der Weg zur Einheit", in: 188
Information 250, Überarbeitete Neuauflage 2005, p. 21.

Görtemaker, „Beginn der deutschen Einigung. Der Weg zur Einheit“, in: **Information** 250 188
Überarbeitete Neuauflage 2005, p. 33.
وكان السفير السوفياتي في بون قد صرح أن بلاده سترسل مليون جندي إلى ألمانيا الديمقراطية لإقفال الحدود ومنع الفرار منها.

ويبر، ص 364. 188
Lindner, p. 130. و Görtemaker, Beginn der deutschen Einigung, p. 37. 188
Egner, Geschichte, p. 162. 188
Görtemaker, Die Verhandlungen mit den Vier Mächten. Der Weg zur Einheit, in: **Information** 250, überarbeitete Neuauflage 2005., op. cit., pp. 52; Egner, Geschichte, p. 160. 188

Görtemaker, Beginn der deutschen Einigung, p. 42. 188

- Hans – Hermann Hertle, Die Berliner Mauer, p. 139. ¹⁸⁸
Görtemaker, Beginn der deutschen Einigung, op. cit., p.34. نقلا عن: ¹⁸⁸
Egner, Geschichte, p. 149. ¹⁸⁸
وهو المشروع الأميركي "2 زائد 4" (Zwei plus Vier) ، أي الدولتان الألمانيّتان إلى جانب الدول الأربع، وقضى بتفاوض ¹⁸⁸
الدولتين الألمانيّتين على المسائل الاقتصادية والسياسية والقانونية أولاً، وبعد ذلك تقوم الدول الأربع، مع الدولتين الألمانيّتين، بتوضيح ¹⁸⁸
الأوجه السياسية الخارجية لعملية الوحدة، ومنها مسائل السيادة، وضمان الحدود، وعدد الجيش الألماني، وعضوية ألمانيا الموحدة في ¹⁸⁸
حلف الناتو، والتدابير الأمنية مع جيرانها، وانسحاب القوات الحليفة من ألمانيا. راجع:
Manfred Görtemaker, Verhandlungen mit den Vier Mächten, pp. 51-52.
- ويبر، ص 419-421. ¹⁸⁸
Görtemaker, Zusammenbruch des SED-Regimes, op. cit., p. 32. ¹⁸⁸
بلغت الكلفة الإجمالية التي دفعتها ألمانيا الاتحادية إلى الاتحاد السوفياتي لبناء شقق للعسكريين السوفيات العائدين إلى بلادهم خلال ¹⁸⁸
السنوات الأربع التالية 7.8 مليار مارك، إضافة إلى 3 مليار مارك كقرض من دون فائدة. أما مجمل المبلغ الذي دفع، فبلغ 12 ¹⁸⁸
ملياراً. ويبر، ص 423.
- Manfred Görtemaker, „Probleme der inneren Einigung. Der Weg zur Einheit“, in: **Information** ¹⁸⁸
250, überarbeitete Neuauflage 2005, pp. 61-73.
- Egner, Geschichte, p. 149. ¹⁸⁸